

رئيسة
عبد الرحمن محمد بن عبد الله
الأستاذ بجامعة أم القرى
مكة المكرمة

التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

دكتور
عبد الرحمن محمد بن عبد الله
الأستاذ بجامعة أم القرى
مكة المكرمة

التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

الناشر
المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر (سيدنا الحسين)

أطلس سليمان تهرن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد :

يشكر بعض العلماء علينا نسبة هذه الدراسة إلى النحو العربي ، بحجة أن أقوال النحاة فيها لا تعدو أن تكون مجرد تعليقات أو تخریجات ، وعليه فلا تسمى نحواً عذرم ، ولا تمثل قاعدة لديهم ، وردنا على ذلك ربما كان معارفاً بحسباً لطلبة العلم والمعرفة بله الشخصين من بينهم ، وهو أنه إذا كان الكلام في مسائل التعويض منسوباً إلى النحاة ، أفلا يكون من جملة ما ينحون ؟ . وإذا كانت تلك تعليقاتهم ، أفلا تكون العلة من وادی المعلوم وجوداً وعدمه ؟ . وإذا كان التعويض إحدى وسائل إصلاح اللغة في مفرداتها وتراكيبها كما يتضح بعد ، أفلا يكون هذا - هو هو - هدف النحو العربي ؟ . زيادة على ذلك أن ابن جني في خصائصه ، وجلال الدين السيوطي في نظائره النحوية ، قد أفرد كل منهما له باباً جمع فيه كثيراً من المسائل والقواعد ، فهل يخفى على مثلهما أن يضعاه في غير موضعه ؟ . وهل لنا أن نشكر هذا الذي أخذ صبغة التواتر بعد ذلك ، إلا أن تكون ههنا قد قصرت بنا ، وناءت عنه ألبابنا وعزائنا .

إن المطلع على هذه الدراسة ليجتن كل كلمة فيها من زرع النحو العربي وحصاده ، ولا يشك منها حرف عنه . وإذا لم تكن منه ، فإذا الذي يكون منه بعدئذ ؟ .

هذا وقد حيت إلى هذه الدراسة - منذ سنوات - ورغبت فيها رغباً ، حيث استبان لي أنها ظاهرة كوثية تتمثل في عطاء الله وفعله بعد أخذ ما شاء

من خلقه . ومأثرا به وجناته إلا عوض العبد والمحبتين من عبادته ، ففي الحديث
القدس يقول الله عز وجل : « إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر هو خصلته منهما
الجنة » رواه البخاري . وظاهرة إنسانية تفسرها لنا التعاملات والتبادلات
التجارية التي لا يسكاد يطيق إنكارها بصير أو ضرير ، وظاهرة إسلامية ،
لا يجهلها مؤمن ، ولا يجهلها مسلم ، فالمر الذي أحله الله للزوج (الزوجة)
إن هو إلا عوض عن البضع ، والدية التي تدفع لأهل القتل ما هي إلا عوض
عن الذهاب منهم . . . الخ كما أنها ظاهرة لغوية « حيث التمويض نوع من
الابتنال عند فريق وهو نفسه عند فريق آخر ، والتبدلات الصوتية ظاهرة
شائعة ليست في العربية بل في جميع اللغات » ، يدرك ذلك من له إلمامة بها ،
ويعيه من له اطلاع عليها .

ولما كانت هذه الظاهرة من الأهمية بمكان حيث تفيدنا في كشف أسرار
العربية وتعيننا على تفسير ما استعجم علينا من مشكلاتها - عقدت النية -
منذ زمن بعيد - على جمع شتاتها ، والمزاخاة بين مسائلها ، مقرباً بين ما تباعد
منها ، ومنطقاً ما كانت المناقضة فيه لازمة مفروضة ، وقد اعتمدت في ذلك
على أساس من العقل والمنطق ، واسترشدت بالمسموع من العرب والمقيس
عليه ، آخذاً بلبات الصواب الذي يستسيغه الفكر المعاصر ، ويربح الدارس
والباحث . ثم تراني قد اهتمت إلى مسائل قد خالجت الباحثين ، وساورت
الدارسين ، أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي :

(أ) بيان منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً .

(ب) حل مشكلة الجمع بين عوض والمعوض منه في قول الفرزدق .

هما تقناً في في من فوجهما على النابج العاوى أشد رجاء

وقوله الرابع :

إني إذا ما حدث لك أقول يا لهم يا لهما

(ج) صحة نسبة الاعراب إلى العوض حيث حل محل المعوض عنه أو ناب عنه كما في قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ، فأنت اسم (ما) التي عوض بها عن كان المحذوفة ، ومنطلقاً خبرها ، وهذا مذهب كبار البصريين ، وهو تروى أو تعلقي يوفى على الدارسين كثيراً من عناء درس النحو الذي أصبح مبعوجاً مبعوساً منه .

(د) استظهار استعمال تلك لبعض وكل في الأساليب العربية ، وهو صحة دخول (ال) عليهما فيقال : البعض والكل ، وليست (ال) هذه للتعريف بل للتعويض عن المضاف إليه المحذوف .

(هـ) بيان سر نداء لفظ الجلالة (الله) فيقال : يا الله أو يا الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، وهذا من المنوعات في القياس ؛ إذ حرف النداء يعاقب (ال) كما تعاقبها الإضافة المعنوية ، لكن لما كانت (ال) في لفظ الجلالة عوض من الفاء المحذوفة من (إله) وهي الهمزة جاز دخول حرف النداء عليها ، لأن (ال) العوضية تجماع حرف النداء بخلاف (ال) المعرفة .

إلى غير ذلك من المسائل اللطيفة النقيضة التي حللنا استحصت على الأنف وحارت في دركها الأبواب ، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب .

المؤلف

١٢ من رمضان سنة ١٤٠٢ هـ

د. عبد الرحمن محمد اسماعيل

الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم:

ربما يتفق معي كثير من الباحثين على أنه لم تحفل لغة من لغات العالم بمثل ما حفلت به لغة التفريل من الظواهر والمقاييس والصيغ ، وهذه الدراسة تدور حول إحدى هذه الظواهر تلك هي ظاهرة التعويض في اللغة العربية والتعويض نوع من التعاقب ، ووسيلة من وسائل إصلاح النطق العربي كالإعراب والادغام والاقلاب والاعلال والابدال... الخ ، وأنه نوع من التعادل ، وسنة من سنن العربية قال السيوطي : ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : فاضرب الرقاب ، والفاعل مقام المصدر كقوله تعالى : ليس لو قعها كاذبة ، أي تكذيب ، والمفعول مقام المصدر نحو : بأيكم المقتون : أي الفتنة ، والمفعول مقام الفاعل نحو : حجاباً مستوراً ، أي ساتراً^(١) .

ولا يكون التعويض إلا جبراً لما أسقط من اللفظ أو الكلام بمعنى أنه لا يجوز التعويض عن موجود...^(٢) أما ماورد فيه التعويض عن مذكور في الظاهر نحو قول الراعي :

إني إذا ما حدث الحيا أقول يا لله يا للها

فقل إنه نادر ، أو ضرورة ، وسيكون لنا موقف من ذلك يصح قولهم : (الموض والموض منه لا يجتمعان) كما لا يخفى على أحد أن التعويض

(١) انظر المزمع في علوم العربية للسيوطي ١٩٥/١

(٢) الخصائص لابن جني ١٧٢/١

خلاف الأصل ، إذ الأصل أن تعرض الكلمات العربية بحروفها الأصلية
لكن قد يعدل عن الأصل إلى التعويض طلباً للنخبة فتنة أخف من سنو أو
سنه ، ونحو كل قائم أو قائمون أخف من كل إنسان قائم ، ويمان وشام
أخف من يمني وشامي ... وهكذا دواليك .

وقد تبين لي في هذه الدراسة أن العرب تمحذف وتمتحن ، وتمحذف
وتفسر ، وتمحذف وتريب وتمحذف وتمكني أو تبحري ، وتمحذف
وتعوض ، ولكل قضاياها ومساائله . كما أنه لم يربوب لهذه الظاهرة فيها
أعلم من النحاة أو يخصصها بدرس محدد غير ابن جني في كتابيه التعاقب
والخصائص ، وجلال الدين السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو ناقلاً عن
ابن جني وزائداً عليه في أمور ، أما كتب النحو فلم تمس هذه الظاهرة
إلا شذراً مندر ، ولما لم أجد أحداً من المهتمين بالدراسات النحوية يشير من
طرف خفي إليها من بعيد أو قريب أو على الأقل يوجه نظر الجيل للمعاصر
إلى هذا الموضوع ، عقدت العزم على أن أكتب فيه مؤلفاً يحمل غواشيه
ويصفيه من شوائبه ، ويبرز خصائصه ، ويحيط بأبعاده كما تضح لدى
الباحثين صورته ، وتظهر للدارسين ثمرته ، وإني في هذه الدراسة سأعرض
لجوانب مما اشتملت عليه هذه الظاهرة سالكا فيها منح النحاة في البداية
بتعريفها ، ثم تفصيل مسائلها ، ومناقشة ما احتجبت أسرارها ، ودأبت فيه
رسا الخلاف بين النحويين واللغويين ، ولكل وجهة هو موليا ، حيث
لغة العرب أكبر من أن يحاط بها إعراباً وفصاحة ، وفيها من الإعجاز ما يتسع
لفكر البشر حتى تقوم الساعة تصدق ذلك ما نقل عن أبي الخطاب بن دحية
قال : اعلم أن الله تعالى لما وضع رسوله - ﷺ - موضع البلاغ من
وحيه ، ونصبه منصب البيان لهينه اختار له من اللغات أعربها ، ومن الألسن
أنصحها وأبينها ، ثم أمد بهجرا مع الكلم . (مقدمة تاج العروس ١/٨) .

فهذه اللغة اللطيفة فيها من الحكمة والدقة والإعجاز والروعة عاينها
 علينا جانب الفكر حتى يطلع بنا نحو غلوة السحر من الألفاظ الجنية ،
 والمعاني البديعة ، والظواهر المخفية الدقيقة بما يجعلنا نتعلم أمام أسرارها ،
 وتتواضع تلقاء سمعها وكبرياءها حيث كانت - ولا تزال - تحمل مادة كتاب
 ربنا الذي هو سيد الكلام ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الباب الأول
المدخل
الى التوضيح وأمراده في العربية

تعريف التعويض والفرق بينهما وبين البذل

عما لا شك فيه أن التعويض لا يكون إلا عما أسقط من الكلام فيؤتى به جبراً له وإتماماً ، وكلمة عرض في اللسان العربي إنما يقصد بها أن يأتي مستقبل هو خلف المنقضى ، ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضاً : لأنه موضوع على أن ينقضى الجزء منه ، ويخلفه جزء آخر من بعده ، ومعلوم أن ما ينقضى من الدهر فإن لا يعاد^(١) ... وما ورد في قول للمعرض منه قول الشاعر :

عاضها الله غلاماً بعدما شابت الأصداغ والفرس نقد^(٢)

أي عرضها الله الولد بما أخذه منها من سواد الشعر ، وصحة الفهم^(٣) .

ومن هنا نجد اللغويين يعرفون التعويض بأنه جعل شيء خلفاً عن غيره ، وأما أهل الاصطلاح فقد عرفوه بأنه : جعل الحرف خلفاً عن الحرف والعملاء فيه مذهباً أحدهما : أنه يشترط كون الحرف المعرض في غير مكان

(١) انظر شرح موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب الشيخ خالد الأزهري
١٣ والخصائص ٢٢٥/٣

(٢) تاج العروس للزبيدي مادة (نقد) ، والخصائص لابن جني ٧١/٢ ،
ومثل البيت قول الشاعر :

• أنا ورجالك قتل أمرى من العز في حيك اعتاض ذلاً
• شذور الذهب / ٣٨٩

وفي الحديث (إن الله عز وجل قال : إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه وصبر عروضة
عنهما الجنة) رواه البخاري .

(٣) الاشياء والنظار في البحر المحيوط ١٢٢/١

المعوض منه ، وهذا ضعيف ، وإن اشتهر عند الكثيرين ، وقد ذهب هذا المذهب أبو البقاء المكي في التبيين فقال : عرفنا من طريقه العرب ، أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا آخراً ... وإذا حذفوا من الآخر عوضوا من الأول مثل : (ابن) وقد عوضوا في الاسم حمزة الوصل في أوله مكان المحذوف من آخره ، قال : والعروض مخالف للبذل ، فبذل الشيء يكون في موضعه ، والعروض يكون في غير المعوض عنه ... الخ^(١) وأيد هذا المذهب بهار الله الزمخشري في الأساجي فقال : معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيندارك بزيادة شيء كس في آخرتها ، كما انتقص التثنية والجمع السلام بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة النون ، والفرق بين العوض والبذل ، أن البذل يقع موقع البذل منه والعوض لا يراعى فيه ذلك ؛ ألا ترى أن العوض في (اللهم) في آخر الاسم والمعوض منه في أوله^(٢) الثاني : أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه ، وهو الغالب الكثير نحو (صفه وعدة) فالتاء فيهما وقعت آخراً عوضاً من الواو في أولها ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، فالهمزة في أولها عوض من الواو في آخرهما . ويجوز أن يكون العرض في مكان المعوض منه كالتاء في سنة وكرة . فهي فيهما عوض من لامها الهاء في سنة فقط (والواو فيهما معاً^(٣) .

(١) النظر شرح العافية للرحي ١٩/٢ : ٧٠ والاشياء والنظائر في النحو السيوطي ١٢١/١

(٢) الاشياء والنظائر ١٢٢/١ ، والاساجي للزمخشري ١٦/ تحقيق مصطفى الحدي .

(٣) النظر شرح العافية للرحي ١٨/٢ : ٦٩

وأما الإبدال : فهو في اللغة مصدر أبدلت الشيء من الشيء ، إذا أقت
مقامه ، قال سيويه : ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بقلان ، فيقول :
معى رجل بدله : أى يغنى غنامه ، ويكون فيه كانه ، وفي الاصطلاح : جعل
حرف مكان حرف آخر . . . ومن هنا يبدو أنه لا بد أن يكون الحرف
البديل في مكان الحرف للبديل منه ^(١) .

وما تقدم يفهم منه أن بين الإبدال والتعويض تبايناً ، وذلك على المشهور
في تعريف التعويض : إذ يشترط في الإبدال كون البديل في مكان البديل منه
مثل : هيا وأيا ، والبنام في البنان ، ويشترط في التعويض على المشهور أن
يكون العوض في غير مكان المعرض منه ، وعلى هذا فمقد ساق سيويه
حروف البديل الأحد عشر : لأن كل واحد منها يقع موقع البديل منه لا متقدماً
عليه ولا متأخراً عنه ، ولم يسم شيئاً من ذلك عوضاً ، وليس كذلك هاء
زنادقة ، لأنها عوض من ياء زناديق قبل لها عوض ، لأنها لم تقع موقع ما هي
عوض منه ، وكذلك هاء النفعلة نحو التقدمة والتجربة ، وكذلك في ذلك
وتلك فإنها عوض عن (ها) التنيه فيهما وفي غير مكانها ، وكذلك في نحو
يمان وشأم فإنها عوض عن إحدى ياء النسب إذ الأصل فيهما ينى وشامى
لخذف إحدى الياءين وهوضوا منها الألف ^(٢) وأما على غير المشهور فيبين
الإبدال والتعويض العموم والخصوس المطلق : وكل عوض بديل ،
ولا عكس وقد نزع إلى ذلك ابن جني في الخصائص فقال : جماع ما في
هذا أن البديل أشبه بالبديل منه من العوض بالمعوض منه ، وإنما يقع البديل

(١) انظر شرح الشافية للرضى ٧١ ، ٧٠/٢

(٢) انظر شرح الشافية للرضى ٧١ ، ٧٠/٢ بتصرف والاشياء والنظائر في

النحو ١٢٣/١ ، والخصائص ١١٠/٢

في موضع المبدل منه، والعوض لا يلزم فيه ذلك، ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها . . . وكذلك تقول في لام غار وداع : إنها بدل من الواو ، ولا تقول إنها عوض منها . وتقول في العوض إن التاء في عدة وزنة عوض من قام الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . . . وتقول في ميم (اللهم) : إنها عوض من (يا) في أوله ، ولا تقول : بدل . . . وتقول في ياء (أبتى) : إنها عوض من عين (أنوق) فيس جعلا أيفل ، ومن جعلها عيناً مقدمة مغيرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو : فالبديل أعم تصرفاً من العوض ، فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً^(١) .

فإن جئنا فيما سبق يبدو أنه من أصحاب المذهب الثاني في تعريف التعويض .

وقد مال إلى هذا الرأي أبو حيان فقال : قد يكون التعويض مكن للمعوض كما قالوا : يا أبت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون المعوض في الآخر من محذوف في الأول كعدة وزنة . وعكسه كاسم واست ، وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة^(٢) .

الفرض من التعويض :

ترتكب العرب التعويض في كلامها لأغراض متعددة ، ومقاصد متنوعة نذكر منها الآتي :

(١) الحماني ٢٦٥/١ ، ٧٥/٢ ، ٧٦ ، والاشباه والنظائر في النحو

البرطلي ٩٠/١ ، ٩٢ ، ١٢٢ والاقتراح للسيوطي / ٤٤ تحقيق الدكتور / أحمد قاسم

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٠/١

(١) إكمال ما نقص من كلماتها بذكر عوض سدا لما حذف منها
وتكثير الحروفها كما في إقامة وعدة ، فالتاء في الأولى عوض عن المحذوف
من (إقوام) وهو إما العين وإما ألف المصدر ، وفي الثانية عوض عن الهماء
المحذوف من (وعد) وهي الواو .

قال القراء : وأما قوله : وإقام الصلاة ، فإن المصدر من خوات الثلاثة ؛
إذا قلت : أملت كقولك : أقت وأجبت ، يقال فيه : إقامة وإجابة
ولا تسقط منه الهماء . وإنما أدخلت ، لأن الحرف قد سقط منه العين ، وكان
يلبغى أن يقال : إقواماً ، فلما سكنت الواو بعد نقل حركتها إلى الساكن
قبلها ، وبعدها ألف الإفعال ، فسكتا فسقطت الأولى منهما ، فجعلوا الهماء
كأنها تكثير للحرف ، ومثله عما أسقط منه بعضه ، فجعلت فيه الهماء قوله :
وعدته عدة ، ووجدت المسال جمة ، فلما أسقطت الواو من أوله كثر من
آخره بالهماء . وإنما استجيز سقوط الهماء من (وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه
وقالوا : الحائض وما خفض منزلة الحرف الواحد ، فلذلك أسقطوها في
في الإضافة ، وقول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب :

إن الخليط أجودوا البين فأنجروا وأخلفوك عدا لأمر الذي وعدوا
يريد عدة الأمر ، فاستجازوا إسقاط الهماء حين إضافتها^(١) .

(ب) التخفيف في كلماتهم بحذف حرف ثقیل في ذاته أو موقعه ،
والتعويض عنه بحرف خفيف في ذاته أو موضعه ، ومن هنا كانت ستة أخف
من ستة أو ستة ، وعدة وزنة أخف من وعد ووزن . . الخ . لذا تراهم
لم يعوضوا عن المحذوف لأجل الترخيم ، لأن التمام منوى فيه ؛ ولأن

(١) 'نظ معاني القرآن للقراء ٢/٢٢٤ ، ٢٩ تحقيق محمد علي الدجاني .
وشواهد الشافية للبيضاوي ١/١٤ والأشياء والنظائر في التحويلات لطلحي ١/١٢٠-١٢١٦

الترخيم تخفيف ، فلو عوض منه لرجح فيه الثقل ، ومن هنا لا يصح القول
بعوضية الياء عن الباء في الثعال والارانب ، من الثعال والارانب في قول
رجل من بني يشكر :

لها أشلير من لحم تمره من الثعال ووخز من أرابها

لو عن المين في (الضفادع) من الضفادع في قول الشاعر :

وعنهل ليس له حوازي ولففادي جه تقاقي

أراه : الضفادع ، وإنما يمين الحكم بإبدال الياء في الثعال والارانب ،
والمين في (الضفادع) ياء . قال الأعمى الشنمري : ووجه الإبدال أنه لما
اضطر إلى إسكان الحرقين لإقامة الوزن ، وهما عما لا يسكن في الوصل ،
أبدل مكان الياء والمين الياء ، لأنها تسكن في حالة الرفع والخفض " .

هذا — ويتبع التخفيف نحسين الكلمات ، فالكلمات الثلاثية أحب إلى
الفطرة العربية من الثنائية والرابعة والخماسة . . . الخ فإذا حذف من الثلاثية
حرف انقضت فطرة العرب إنعاشها بثالث عوضاً عن المحذوف ، إذ الكلمات
ذات المقطعين أبسر على ألسنتهم من ذوات المقطع الواحد ، وذوات الثلاثة
... الخ ، بل هي أصل من هذه وتلك ، يفسر لنا ذلك كثرة الكلمات الثلاثية
وشيوعتها ، وهذه ظاهرة في جميع اللغات .

منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً :

إن التعويض في سنن العربية لا يرقى به إلا جبراً لما أسقط من الكلام
وأنه لو لم يعوض عن ذلك المحذوف في بعض الالفاظ أو التراكيب

لأضحت تلك الألفاظ أو التراكيب سمجة أو ملبسة ، كما يعد ذلك إجحافاً
ينفر منه الذوق العربي السليم ، ألا ترون إلى نحو : يا أي الرجل للمعلم ،
نحو : (يا أيها الرجل . . . الخ) وأن (ذاك) فيه إلباس بين درجتي
الإشارة : التوسط والبعده لم يعوض باللام عن (ها) التنبيه في ذلك وأن
نحو زيد فنمطلق تركيبه ينفر منه الذوق العربي حيث حذف العوض ، وهو
(أما) والمعووض منه وهو مهمل ، لذلك يمتنع حذف العوض والمعووض
منه في التراكيب كما يمتنع الجمع بينهما فيما يؤدي إلى ثقل الأسلوب .

ويستبع الكلم والتراكيب العربية استبان للبحث أن العرب لم تكن معوضة
في كل مواطن الكلام عما تسقطه منها ، بل تراها مختارة في بعض المواطن
وملتزمة في بعض ، وغير معوضة في مواطن أخرى . (انظر ضرائر الشعر
للقيرواني / ٢١) .

فمن النوع الأول حذف التاء من إقامة حال الإضافة فقد أجاز حذفها
إمام النحاة مطلقاً أضيفت أم لم تصنف حيث قال : وإن شئت لم تعوض ،
وتركت الحروف على الأصل ، قال تعالى : رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن
ذكر الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . . . النور / ٢٧ ، وقالوا أريدته إراء
مثل : أفته إقاماً ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ، " .

(١) كتاب السيويني ٢/٢٤٤ وفي الأمير علي المغني (١/٨٢) والتاء
تأتي عوضاً عن ألف المصدر نحو إقامة فإذا أضيف حذفت نحو : وإقام الصلاة
وبجوز إبقاؤها مع الإضافة نحو قول الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمير ما يسود من يسود

وهذا يعتبر رأياً ثالثاً في المسألة وهو جواز التعويض مطلقاً أضيف المصدر
أم لم يضاف .

وأما أبو زكريا الفراء : فقد أوجب التعويض في غير الإضافة ، وتخص
حذف التاء بالاضافة للإقامة المضاف إليه مقام الهاء ، ومن هنا نجد الفراء
جعل التاء في إقامة والمضاف إليه يتعاقبان كالسوين حال الإضافة (انظر الرضى
١٦٥/١ ، والأشياء والنظائر ١٢٢/١)

وسر الخلاف بين سيويه والفراء مبنى على اختلافهما في المحذوف من
نحو إقامة فسيويه والتحليل يريان أن المحذوف ألف المصدر ، وهي زائدة
والزائدة لا يعرض عنه ، لهذا جاز الحذف مطلقاً عندهما ، وأما الفراء
والأخفش فيريان أن المحذوف هي الألف الأولى المنقبة عن عين الفعل
(قام) وهذه أصلية ، والأصل يجب التعويض عنه (١) .

ويقول ابن عارويه : العرب قد تحذف طلباً للتخفيف وتعرض طلباً
للتمام ، وكل من ألفاظها مستعمل في كلامها ، لهذا ترى قوله تعالى : « واللذان
يأثبنا منكم ... » النساء / ١٦ ، يقرأ بتشديد النون عوضاً عن الياء المحذوفة
من (الذى) عند إرادة التنبيه . كما جعل التشديد عوضاً من الألف في (هذان)
من قوله تعالى : « إن هذان لساحران ... » طه / ٦١ ، ويقرأ بتخفيف النون
هكذا (٢) .

وبما حذف ولم يعرض عنه اختياراً تخفيف أن وإبلاؤها الفعل دون
تعويض بالسين أو قد ... الخ كما في قول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء - ويحكاً - منى السلام والأقلام أحداً

قال ابن جني : سألت عنه أبا علي رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيلة :

(١) تصريف الاسماء للشيخ محمد الططاوى / ٦٠ ، ٦١ بتصرف . والأشياء
والنظائر ١١٨/١ وحاشية الخضرى ٢٠٥/٢ والخصائص ٣٠٥/٢

(٢) جهة القراءات لابن عارويه / ١٢١

كانه قال : إنكما تقرأن ، إلا أنه خفف من غير تعويض^(١) وللنحاة في هذا البيت تخريج آخر هو أن (أن) هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع إلا أنها أهملت حملا على ما المصدرية قال ابن مالك :

وبعضهم أهمل أن حملا على ما أختها حيث استحققت علا

كما ورد النصب بما المصدرية حملا لما على (أن) من باب التقاض في قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَكُونُوا يُولِي عَلَيْكُمْ** ، وقول الشاعر :

وطرفك إما جئتني فاحبسته كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقيل النون حذفت تخفيفاً لثبوت ذلك نظماً ونثراً وقيل غير ذلك^(٢) .

ولد استبان لي أن العرب قد حذفت في مواطن فالزمت نفسها التعويض وحذفت في مواطن أخرى ولم تعرض شيئا ، من النوع الأول لزوم (ها) التثنية (أي) في النداء عوضاً عما فاتها من الإضافة ، كما عوضوها (ما) الزائدة في باب الشرط في قوله تعالى : **أَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالْحَسَنِ** ، الإسراء / ١١٠ : ونحست (ها) بالنداء ، لأنه محل تقييه ، و (ما) بالشرط ، لأنه يناسبه الإبهام ، والأغلب في (ها) التثنية فتحها ، وقد نضم إذا كان بعدها اسم إشارة^(٣) .

ومنه تاء عدة مصدراً ، وتاء زنادقة جمعاً ، قال أبو عثمان المازني : واعلم أن المصدر إذا كان (فعلة) بكسر الفاء فالتاء لازمة له ، لأنهم جعلوها عوضاً

(١) الخصائص ١/ ٣٩٠

(٢) ابن عقيل وحاشية الخصري ١١١/ ٢ - ١٠٢

(٣) انظر الخصري على ابن عقيل ٧٧/ ٢ والبرهان في علوم القرآن للبركشي

من حذفهم التاء ، فصارت لازمة ، كما لزمت في زنادقة الماء ، لأنها صارت
موحداً من ياء زناديق^(١) . فإذا فتحت تاء (فعلة) المصدر بسبب حرف
الحلق بقيت التاء لازمة كذلك نحو : الضعة والقعة . قال ابن جني في باب
تدريج اللغة : ومن ذلك حذفهم التاء على القياس من ضعة وقعة ، كما حذفت
من عدة وزنة ، ثم أنهم عدلوا بها عن (فعلة) إلى (فعلة) فأقروا المحذوف
بمحاله وإن زالت الكسرة التي كانت موجهة له ، فقالوا : الضعة والقعة ،
تندرجوا بالضعمة والقعة إلى الضمة والقعة ، وهي عندنا (فعلة) كقصعة
وجفنة ...^(٢)

ومن الثاني أعني المحذوف الذي لم يعرض عنه في الكلام حذف النون
من (اللذين) مني الذي في قول الأخطل :

أبني كليب إن عني هذا قتل الملوك وفككا الأغلالا

وهنا نجد الأخطل قد حذف النون من (اللذان) وعليه يكون المحذوف
شبهين هما الياء من الذي لأجل التثنية والنون من مني غير المتمكن ، وقد
سبق أن ابن عاروب قال : إن العرب تعرض عن ياء المفرد : أعني الذي وهذا
عند تثنيتهما بتعديد النون فيصير (اللذان - وذان) ، وفي البيت شاهد آخر
وهو إزام المثني الألف وهي لغة كنانة وختم وزيد ، وحذف نون (اللذان
واللتان) دفعا ، لغة بلعوث بن كعب ، وبعض ديعة ومنه حذف النون من
الذين في قوله تعالى (وخصتم كالذين عاصوا) التوبة / ٦٩ وقول الأشهب
ابن دميثة .

فإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يأثم خاله

(١) المصنف لابن جني ١/ ١٩٨ ، وانظر شرح الشافية للرحبي ١/ ١٦٣

(٢) الخصائص ١/ ٣٥١ ، وانظر الكامل شرح المرصني ٥/ ١٨٩

هو مساعد الدهر الذي يقتدى به وما خير كف لا تنوء بمساعد
أسود شري لاقت أسود خفية تساقوا على حرد دعاء الأسلود

فالمراد بالذي في الآية وفي البيت الأول (الذين) وقد حذفت النون دون
تمويض^(١) وقيل الذي مفرد أريد به جمع ولذلك شواهد كثيرة في اللغة منها
قول علقمة :

بها جيف الحسرى فأما عظامها فيض وأما جلدها فصليب

إنما يريد جلودها فوجد ، لأنه قد علم أنه لا يكون للجماعة جلد واحد
وقال المسيب بن زيد مناة الضوى .

لا تسكر القتل وقد سينا في خلقكم عظم وقد شجيا^(٢)

ومما حذف منه دون تمويض (يد ودم وغد وأب وأخ وحر ... الخ)
إذ أصلها يدي ودمو وغدو وأبو وأخو ورح بكسر الحاء وسكون الراء
حيث لم يوجد اسم في العربية قد وضع على حرفين أصلاً بل لا بد من حرف
يتبدأ به وحرف يوقف عليه وثالث واسطة بينهما . وهذه الحروف المنحرفة
ترد إلى كلماتها عند الإضافة غالباً وفي التفسير والجمع من ذلك كلمة (أحراج)
جمع حر في قول الشاعر :

(١) المصنف لابن جنى ٦٧/١ وتفسير القرطبي ٢١٢/١ وضرائر الشعر للقرائز
القيرواني ١٥٨ ، وتلج العروس للزبيدي ٣٢٥/١٠ : ٣٢٦ ، وخزانة الأدب
للبيدائي ٥٠٧/٢ ، والكتاب لسيرة ١٨٧-١٨٨ ، والندد القوامع على جمع المراجع
٢٣٠١ .

(٢) تفسير القرطبي ١٩٠ / ١

لأنى أقود جملاً بمراسا ذاقية معلومة أحراساً^(١)

كما يجوز للشاعر ذكر المحذوف لإقامة الوزن كما في قول الراجز .

لاتذلوها وأدلوها دلوا إن مع اليوم أخاه غلوا

والقياس غداً ، إلا أنه ذكر الواو استصحاباً للأصل حيث دعت إليه إقامة الوزن وهذا ما استباحته العرب شعراً ، وقومعت فيه نظماً ، حيث يستباح فيه ما لا يباح في الكلام المنثور . (انظر حضائر الشعر للقرار القيرواني / ١٦٩) .

فهذه الكلمات السابقة كثر عن العرب حذف لاماتها نثراً ولم تعوض عنها ، وقيل : إن حركة العين منها عرض عن اللام المحذوفة تكثيراً للفظ إذ لا تكون إلا ساكنة مع اللام إن وجدت ، وبعض العرب يعوض عن المحذوف بتشديد العين منها فيقول : أب ، وأخ ، وبد . . . الخ وسنعرض لبيان ذلك بعد إن شاء الله تعالى .

وبعد : فهل كانت العرب لديها قصد المعاوضة حتى تجعل له حرفاً أو كلمات ؟ ، أم أن ذلك من نظر النحاة في كلام العرب حين بدأ لهم تماقب مثل التاء والياء في فرازن ، فحكوا على ذلك بالتعويض . والذي يظهر أنه إذا كان التعويض قائم في الكلام نسب ذلك إلى العرب ، وقد جرى سيوبه على مثل هذه الطريقة في الأعراض (انظر الأشباه والنظائر للسيوطي / ١٣١/١) .

(١) المقرب لابن عمقور ٢٠٢ - ٢٠٢ ، وتاج اللغات مادة (حرج) والمخصص

لابن حينة ٢٧٠ - ٢٧٠ ، والمخصص ٢٢٦ - ٢٢٦

العروض والمعروض منه لا يجتمعان^(١) :

هذه قضية من قضايا أصول النحو العربي ومثلها للمفسر والمفسر لا يجتمعان ، والثائب والمتوب عنه لا يجتمعان ، ولكل قاعدة من تلك مباحث ودراسات تقتضيها وتترتب بها ، والتي تعيننا هنا الأولى لكونها من صميم هذه الدراسة ، إذ علاقتها وثيقة ، وضرب الأمثلة التي من شأنها تحقيق هذا الأصل لا تتسع له مثل هذه الدراسة ، غير أن الأمر لا يستغنى عن قليل منها ، من ذلك التعريض ب (أما) عن أداة الشرط وفعله في قولهم : (أماريد فتطلق ، (فأما) هنا عرض من (مهما يكن) ولم يرد في العربية نثرها وشعرها أن جمعت العرب بينهما ، وكالتعريض بالتاء في (فعلة) مصدر فعل الممثل اللام عن ياء التفعيل ، لأنه الأصل ، بدليل وروده في قول الشاعر :

بانت نثرى دلوها نثرىاً كما نثرى شهلة صيباً

فتنزي^(٢) مصدر على وزن تفعيل ، والقياس فيه تنزية ، بحذف الياء والتعريض منها بالتاء على مذهب الجمهور ، ولم يرد في كلام العرب الجمع بين الياء والتاء في هذا المصدر^(٣) إلى غير ذلك من المسائل التي سنعرض لها بعد والتي تنسق مع هذه القاعدة في الأعم الأغلب ، ومن نواتج الجمع بين العروض والمعروض منه قول الفرزدق :

هما نضشاً في في من فويها على النابح العاوى أشد رجاء

-
- (١) انظر الاشياء والظواهر في النحو للسيوطي ١٢٢٠ : ١٢٠
 (٢) القياس في هذا المصدر : تنزية إلا أن الشاعر أتي به على خلافه ، ويخرج عن قاعدة استصحاب الأصل .
 (٣) انظر بحر الجمل للإمام الشيخ محمد الطنطاوي ٦٢ وما بعدها .

فألقرزديق - كما يرى النحاة - قد جمع بين الموضع وهو الميم والموضع عنه وهو الواو، وهذا من التوارد على القول بتعويض الميم من الواو^(١) وقيل إن الميم من بقايا التنوين في اللغة اليمنية^(٢) أو إن الميم عوض عن لام الكلمة المحذوفة التي هي الهاء، إذ أصله (فوه) فلما حذفوها عوضوا عنها الميم. قال الجوهري: وإذا أفردوا: أي (فوه) لم يحتمل الواو والتنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما، قالوا: هذا هم وفان وفوان، ولو كانت الميم عوضاً من الواو لما اجتمعا... قال أبو الميثم: العرب تستقل الوقفة على الهاء، والحاء، والواو لئلا إذا سكن ما قبلها فتحذف هذه الحروف ويبقى الاسم على حرفين، كما حذفوا الواو من أب وأخ وخذ، ولئلا من يد ودم، والحاء من حر، والهاء من فوه وشمه، فلما حذفوا الهاء من (فوه) بقيت الواو ساكنة، فاستقلوا الوقف عليها فحذفوها، فبقى الاسم (فا) وحدها فوصلوا بميم ليصير حرفين: حرفاً يبدأ به فيحرك، وحرف يسكت عليه فيسكن^(٣) فعلى القول بأن الميم من بقايا التنوين في الخيرية القديمة، وعلى أنها عوض من اللام المحذوفة لا يكون هناك جمع بين الموضع والموضع منه إذ لو كانا كذلك لقال (فوهها)،

١ - أنظر درة النواصر للجوهري ٩١ : ٩٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - المحاسب لابن جني ٢٣٨/٢ تحقيق علي النجدي فاصفه وآخرين، والمقدور للأوامع على جمع الهوامع ٢٧/١.

٢ - محاضرات في فقه اللغات السلجية للدكتور حامد عبد القادر (بحث ما بين العدمانية والخيرية القديمة).

٣ - أنظر تلج العروس لمادة (فوه) وقسمه القرطبي ٢/ ٥٥.

وعما قال فيه النحاة بالجمع بين الموحى والمعرض منه قول الراجز :

إني إذا ما حدثت لها أقول يا اللهم يا لها

حيث قالوا إن الليم في آخر (اللهم) عوح من حرف النداء (يا)
وفي ذلك كلام كبير وتخرجات لا حصر من عرضها للاستفادة منها كما أورد
لنا موقفاً من كل ذلك سأعرض له بعد أقوال النحاة في ذلك .

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل (اللهم) يا الله ، فلما
استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو (يا) جمادياً بدلته هذه اليم
المفصلة ، فجماعوا بحرفين وهما الميمان عوضاً عن حرفين وهما الباء والالف ،
والضمة في الهمزة هي ضمة الاسم للنادي المفرد . وذهب الكوفيون
إلى أن الأصل في (اللهم) يا الله أمنا بخير

فحذف وخطت الكلمتين أي أنها منحوته من الكلمات الثلاث وأن الضمة
التي في الهمزة هي الضمة التي كانت في ميم أمنا فلما عذبت الهمزة انحلت
الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا
ما قاله الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الهمزة الذي هو دليل
على نداء المفرد ، وإن يجعل في اسم الله ضمة (أم) ... قال ابن عطية : وهذا
غلط من الزجاج ، وزعم أنه ما سمع قط (يا الله أم) ، ولا نقول للعرب
يا اللهم ، وقال الكوفيون : أنه قد يدخل حرف النداء على (اللهم) وأنشدوا
على ذلك قول الراجز : غفرت أو عذبت يا لها . وقول الآخر :

وما عليك أن تقول كلما سبعت أو هلك يا اللهم ما

لردد علينا شيخنا مسلماً فأتانا من خيره لن نعدهما

قال الكوفيون فلو كان الميم عوضاً من حرف النداء لما اجتمعاً^(١)

وخلاصة القول : ان في الجمع بين العوض والمعووض عنه في (يا اللهم) إشكالان إذا قلنا بقول جمهور البصريين منشأ الأول نداء ما فيه الألف واللام وهذا مرفوض في المقاييس التحوية ويمكن لنا تجويره على القول الراجح من أن (ال) في لفظ الجلالة ليست معرفة بل عوضاً عن الفاء المحذوفة من (إله) وهي المعزة وعليه يصح نداء لفظ الجلالة (الله) لأن ال العوضيه تجماع حرف النداء ، أو (ال) لما لزم لفظ الجلالة في لسان العرب ولم تنقسم عنه نزلت منزلة الجزء منه وصح مجامعتها لحرف النداء ، حيث أجزيت بحرى الحروف الأصلية في لفظ الجلالة الثاني في منشؤه قول البصريين بعوضيه الميم في آخر (اللهم) عن حرف النداء (يا) في أوله فإذا دخلت عليه (يا) لزم منه الجمع بين العوض والمعووض منه ويمكن التخلص من هذا بالآتي :

١ - ان الجمع بين الميم وحرف النداء في (يا اللهم) بما توسعت فيه العرب وأعجز أهل القياس أن يقدموا له فعكسوا بشذوذه نادرة وتحدثه أخرى وهو بما يحفظ ولا يقاس عليه في الكلام ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، أو أنهم جمعوا بين (يا) والميم في آخر (اللهم) لكونها زائدة في نه الطرح ، لأن وجودها كلا وجود

١ - أنظر درة القوامس للمري ٩١ : ٩٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .
والمختص لابن جني ٢/٢٢٨ والخصائص لابن جني ١٧٠١ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ١١٥ ، ١٥٨ ، ١٨٥ والاشباه والتظائر للسيوطى ١/١٣١ وشرح الشافعية للرحضى ٢/٦٦ وخرائفة الأدب للبغدادى الشاهد : ٣٥٨ والشاهد ٣٢٩ من الخرائفة وضرر الشعر لآبى عبد الله محمد القزاز القيروانى ١٤٨ - ١٥٠ وتفسير القرطبي ٤/٥٣ : ٥٤ والاشموني ١٤٦ - ١٤٧

ب - أن الميم في نحو (اللهم) زادت في العرب في آخر لفظ الجلالة في باب النداء خاصة للتعظيم كما زادت الميم في آخر (زرهم وأبهم)^(١) للمبالغة في الزرقاة والبشوة ، أو أن العرب استعملت اسمين للجلالة أحدهما يستعمل في النداء وغيره وهو (الله) والثاني اختصته بآب النداء وهو اللهم (وعليه فليست الميم عوضاً من حرف النداء ، ولا تعاقب بينها وبينها في الكلام بل يجوز أن يجتمعا في الكلام ولا غضاضة في ذلك .

ج - كما يحتمل الأمر عندى أن تكون العرب اقترضت من العبرانية لفظ الجلالة (الوهيم) ثم جردتها من زوائدها حين اقترضتها فصارت (اللهم) وعليه يجوز أن يجمع الميم حرف النداء لأنها من بنية الكلمة وليست زائدة للعوض .

هذا - ويتبع المفردات العربية يستبين لنا ثلاث أحوال للعوض والمعووض منه : الأولى : حذف المعوض منه وبقاء العوض وهذا في الأعم الأغلب مثل : زنادقة ، وصفة .

الثانية : الجمع بين العوض والمعووض منه وهو قليل ، وقد ورد منه في القرآن الكريم (وجبة) في قوله تعالى : وكل وجه ... البقرة / ١٤٨ ، ومثلها (وعدة) ورد عن بعض العرب أن قالوا : (وعدة) بالجمع بين الواو المكسورة والتاء وهما يتماقيان ، قال الحرمي : ومن العرب من يخرج على الأصل فيقول : وعدة ووثة^(٢)

١ - ومنه ملقم المعوز من الاتدلاق وهو الخروج ، ويستهم الكبير السن . الح

٢ - أنظر شرح الشافعي لرضي ٣ - ٦٩ تهيمشة - ١ والاشباه والنظائر في النحر

وورد في الحديث (يمانية) بتشديد الياء في قوله **يَمَانِيَّةٌ** : « جاءكم أهل اليمن هم أرق أفئدة ، وألين قلوبا ، إلايمان يمان ، والحكمة يمانية »^(١) فقد جمع فيها بين المعروض وهو الألف ، والمعرض منه وهو إحدى يامى النسب إذا أصل يمنية ، فحذفت إحدى اليامين وعوض منها بالألف فصارت (يمانية) بتخفيف الياء ، ولا يخفى أن تشديد الياء في (يمانية) مخالف للقياس لكن جرى - كما قال ابن مالك - إياه نسبة منسوب .

الثالثة : حذف المعروض والمعرض منه في (عد) قال الشاعر :

إن الخليط أجود البين فاحمدوا وأخفوك عد الأمر الذي وعدوا^(٢)

والشاهد هو كلمة (عد) مصدر (وعد) وقد حذف منه المعروض وهو التاء من آخره ، والمعرض وهو الواو من أوله ، ولعل ذلك لوجود المضاف إليه حيث أقيم مقام التاء كما ذهب إليه الفراء عند الكلام على قوله « وإقام الصلاة » ومنه قوله تعالى : « وم من بعد عليهم سيغلبون » الروم / ٢ ، قال الفراء : كلام العرب : غلبته غلبة ، فإذا أضفوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها في قوله « وإقام الصلاة » ، والكلام إقامة الصلاة^(٣).

وبعد فإن اجتماع المعروض والمعرض منه في الكلام ، أو حذفها معاً بخلاف الغالب ، وما خالف الغالب إنما يقع في الكلام إما ضرورة ، أو نادراً ، أو بيانا للأصل ، أو حلا على غيره أو تشبيها به أو المشاكاة ، أو كان مثلاً أو ما جرى مجراه ، أو لغة رديئة أو قديمة مهجورة .

١ - تفسير التحرير والتنوير لشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢ - ٢٨٣

٢ - أظن شرح شواهد الشافعية للبنحاس - ٦٤

٣ - معاني القرآن لفراء ٢ - ٣١٩

ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي قال : قال ابن فوكل : سمعت
أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعه من سميت عربية ، أي دخل
فيه كلام العرب كله ، فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفك فيه
العرب ، ولم حجة ، فقال : أحل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات ،
والمدار في فصاحة الكلمة على كثرة استعمال العرب لها .^١

وبعد : فللعرب توسعات في كلامها ، يعلم ذلك من عاش هذه اللغة
دراسة وإحاطة - حيث تحذف وتعوض ولا تعوض كما يزيد دون حذف ،
كزيادة الياء في (الهرايم) والسياريف في قول الشاعر :

تنني بداما الحصى في كل هاجرة نسي الهرايم تنفاد السياريف

فزيادة الياء في الهرايم لإشباع الكسرة ، كما زادت النون في المتن حال
الإضافة ، ونصب التثنية على غير القياس كما في قول الشاعر :

إذا عاش الفتي مائتين طما فقد ذهب اللذافة والغناء

فقال : مائتين طما ، وكان القياس أن يقول مائتي عام ، بحذف النون
وجر (عام) انظر ضرائر الشعر للفرزدق القيرواني / ٢١

مسائل تحتمل التعويض وغيره .

لم يكن النحاة فيما اختلفوا فيه متعلقين من ذوات أنفسهم ، وإنما الذي
شدهم إلى هذا الاختلاف سعة العربية أو تعدد لهجات العرب ، وربما كانت
هناك خلافات فردية ومرد هذه اختلاف أخواق النحاة أو اجتهاد ، نزع إليه
أحدهم على أساس منطقي أو تشابه في بعض المقامات فيحمل هذا على ذلك

أو يشبهه به أو يحريه بحرفه ، ومن هنا نجد قد اختلفوا في بعض مسائل
التعويض كمهدنا بهم في كل مقام بطرقه كما قال الشاعر :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء حاج بينهم جدال^١

ولا أريد بذلك العلم على نجاتنا الأقداد ، بل أقول باختصار إن هذه
اللغة أكبر منهم حيث لا تزال دوافعها جارية مناسبة تروى الباحثين ، وتعد
بحومهم منها كانت جنتها بأسباب الضررة والناء .

أولى هذه المسائل التعويض (بما) عن الماعل في طالما وكثير ما وقلما
ومذهب أبي علي الفارسي أن هذه الكلمات أفعال لا فاعل لها مظهر اولاً مضمراً ،
وكان (ما) عوض عن الفاعل كما هي عوض عن الفعل في قول الشاعر :

أيا خراشة أما أنت ذا نفر فإن فومي لم تأكلهم الصبح

فما عوض عن كان المحذوفة ، وبدخول (ما) على طالع ونحوها اختصت
بالدخول على الفعل كربما ، فلا يابها اسم التثنية ، فأما ما أنشده سيدي به من قول
الشاعر .

صددت فأطول الصدود وقلما وصال على طول الصدود بدوم (٢)

يا يلا . الاسم (وصال) قلما فعلى التقديم والتأخير : أي وقلما بدوم

١ - الخزانة للجناس ١ - ٥٢

٢ - تاج اللروس مادة (طال) . وكتاب ليس لابن خالويه - ١١٤ تحقيق
أحمد عبد الغفور عطار ، وحاشية الخضري ١ - ١٦٠ والكتاتيب لبيوه ٣١/١
والخزانة ٨٧/٤ ، والاصحبات في الاغانى ٣١٥/١٠ ، والخصائص ١٤٣/١ ،
وشرح مرسل الطلاب إلى قواعد الاعراب لحاكم الازهرى ١٢٥/١٢٦ .

وصال ، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية ، وماع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل (قل) ، والأول أعرف ومذهب ابن جني وصل (ما) بالفعل ولكن يجب في كثير ما لولا أن الراء حرف لا يوصل بها ما بعدها ، وقال ابن درستويه : تكتب (ما) منفصلة ، ولا يوصل بها من الأفعال إلا نعمها وبئسها .^(١)

هذا وقد عرض لنا بحقق الشذور مسائل يحذف فيها الفاعل على غير القياس من هذه المسائل ما عرض له البحث من التعميض بما عن فاعل قل وكثر وطال كما يتضح من مذهب أبي على الفارسي ، وهناك مسائل نظيرتها إلا أن أكثرها وثيق الصلة بباب النيابة كنيابة المفعول به والظرف والمصدر المختصين والجار والمجرور ، وإقامة البدل مقام الفاعل في نحو ما قام إلا هند ففاعل قام محذوف لنيابة البدل منابه ، إذ التقدير : ما قام أحد إلا هند ، وعليه فليست هند فاعلا حيث التزموا تذكر نحو قام ، ولو اعتبروا ما بعد الأفعال لأثرا للفعل إذا كان ما بعدها مؤثرا ، وقيل إن (هند) هي الفاعل وقد عوض بالفصل إلا عن تأنيث قام ، ومنها نيابة الحال المنفصلة عن الفاعل المحذوف في قول الشاعر :

كرة ضربت بصوالجسة فتلقيها رجل رجل^(٢)

(١) انظر المواهب المتحفة ٢ : ٢٥

(٢) انظر شذور الذهب لابن هشام - ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محي الدين

غيد الحميد .

فرجل رجل حال تاب عن الفاعل في إعرابه ، والتقدير : فلفقها الناس
وجلا وجلا .

ومنها نيابة المضاف إليه عن الفاعل المحذوف في الإعراب نحو قوله
تعالى : « وجاء ربك » القجر ١٣ ، أى أمر ربك أو ملاك ربك ، والقربة
على ذلك استحالة وصف الخالق بما يوصف به مخلوقه ، قال تعالى « ليس
كنهه شيء وهو السميع البصير » قال ابن مالك في شأن حذف المضاف :
وما يلى المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذفنا

وقد عد إمام البيان المربى هذه المسألة من قبيل المجاز حيث يقول : اعلم
أن الكلمة كما توصف بالمجاز لتفك لها عن معناها ، فقد توصف به لنقلها
عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه
يكتسب إعراب المضاف في نحو : واسأل القرية ، يوسف / ٨٢ والأصل :
واسأل أهل القرية ، فالحكم الذى يجب للقرية في الأصل ، وعلى الحقيقة
الجر ، والنصب فيها مجاز (١) .

ومنها ما يعتبر من باب الاستثناء كحذف فاعل أفعل به في التعجب
شريطة أن يتقدمه نظير يدل عليه نحو قوله تعالى « أسمع بهم وأبصر »
مريم / ٣٨ : أى بهم كذلك إلا أنه استثنى بفاعل أسمع عن فاعل أبصر ، وهذا
من قبيل الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما في قوله تعالى : « إن الدين
آمنوا والذين هادوا والصابئون ، والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر
وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون » المائدة / ٦٩ ، فقد قرئ
(والصابئين) بالنصب عطفاً على الذين ، وهذه القراءة شاذة في الرواية

(١) انظر شعور النصب لابن هشام . ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محيى الدين
عبد الحميد ، وأسرار البلاغة . ٢٢٢ وابن عقيل والحضري ١٧٤٢

صحبة في القياس ، وللشهور في القراءة الرفع وفيها تخريجات أحكام : قول
سيبويه - وهو المراد هنا - أن التنية به التأخير بعد خبر إن ، وتقديره :
« ولا م يحزنون » ، والصائبون كذلك ، فالصائبون مبتدأ والخبر محذوف دل
عليه خبر (إن) ... »^(١)

وأجاز الإمام الكسائي أن يكون (الصائبون) معطوفاً على اسم إن
مخالفاً للجمهور وقد استدل بصريح الآية السابقة دون تقدير كما استدل
بقوله تعالى : إن الله وملائكته يصلون على النبي ... الأحزاب / ٥٥ برفع
ملائكته ، وقول الشاعر :

فن بك أمس بالمدينة رحله فإني وقار بها لغريب

وقيل : إن كلا من (الصائبون - وملائكته ، وقار ، مبتدأ ، وخبره
المذكور وخبر إن محذوف دل عليه خبر المبتدأ ، والحذف هنا من قبيل
الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو قليل ، وإذا سلم للكسائي في قوله
« إن الله وملائكته يصلون » من جعل يصلون خبر الملائكته دون اسم (إن)
لعدم المطابقة فإنه يرد استشاده بالبيت لمكان لام الابتداء في خبر (إن)
إلا أن تقدر زائدة . وخلاصة القول في المطف على اسم (إن) قبل أن
تستكمل خبرها ثلاثة مذاهب الأول يرى الجمهور وجوب نصب المطفوف
الثاني يذهب الكسائي إلى جواز رفعه مطلقاً ، وأجازة الفراء بشرط أن
يعنى إعراب اسم (إن) بأن يكون مبنياً أو معرباً وإعرابه تقديرى^(٢) .

الثانية : التعريض بلا عن فعل الشرط فقط أو هو والجواب معاً في
نحو قولهم : إضرب زيداً إن أساء وإلا فلا ، جملة الشرط . وإلا فلا ،

(١) انظر المحضرى ١٢٧٤١

(٢) انظر إعراب القرآن لأبي البقاء المكي ٢٢٤٠ ، وشذور الذهب ١٩٦

تحقيق محي الدين عبد الحميد وحاشية المحضرى ١٥٩٤ ، ١٦٠٠

شرطها محذوف وجوابها كذلك ، وهذه المسألة قد اختلف فيها أبو حيان مع
مع شيخه ابن عصفور والأبدي ، فلا عند الشيتخين عوض من الشرط
والجواب ، وعند أبي حيان (لا) نافية عن الشرط والجواب لجواز الجمع
بينها وبينهما تقول : اضرب زيدا إن أساء وإن لا يسىء فلا تضربه ، ولو
كانت (لا) تعريضا لما جاز الجمع بينهما^(١) .

وأرى أن (لا) في هذه المسألة ليست عوضاً كما ذهب ابن عصفور
والأبدي ولا نافية كما ذهب أبو حيان وإن حذف الشرط والجواب هنا من
باب الاستعناء حيث استغنى بدليلهما المتقدم عليهما ، إذ اشتمل الأسلوب
على شرطين : الأول اضرب زيدا إن أساء ، وحذف الجواب هنا لتحقيق
شرطيه : دلالة دليل عليه وهو (اضرب) وكون الشرط ماضياً لفظاً ومعنى
والتقدير : إن أساء فاضربه ، الشرط الثاني (وإلا فلا) لحذف الشرط بعد
وإلا كما في قول الشاعر :

فطلقها فليست لها بكفء وإلا يعل مفرقك الحسام

أى وإلا تطلقها بدليل فطلقها ، وحذف الجواب بعد (فلا) ، والتقدير :
وإن لم يسىء فلا تضربه ، ومن هنا يكون قد استغنى بشرط الأول عن الثاني ،
وبجواب الأول عن جواب الثاني ، ولأن جنى رأى مخالف وهو جمل
المذكور المتقدم عوضاً عن المحذوف المتأخر^(٢) .

أما قول أبي حيان : بأن (لا) نافية لجواز الجمع بينهما وبين المنوب
عنه ، فغير مسلم له ، لأنه لم أجد في باب النياحة جمعاً بين النائب والمنوب عنه
كما يبدو في باب النائب عن الفاعل ، حيث لم يجمع بينه وبين الماعل ، ولم

(١) انظر الأشباه والنظائر ١٢٤٠١

(٢) د - د - د ١٢٩٠١ بصرف .

يجمع بين يا ، وأدعو في باب النداء مع أن (يا) تأتي عن الفعل (أدعو) ، وكذلك لم يجمع بين (إلا) والفعل استثنى في باب الاستثناء على القول بنباية (١) . ولا يخفى أن أيا حيان قد ناقض نفسه في تمام النيابة حيث أجاز الجمع بين (لا) وفعل الشرط والجواب فيما تقدم ، ثم تراه فيما نقله عنه السيوطي يمنع الجمع بين الهاء في (أنه) وفقاً وبين الألف لأنها تأتي (٢) . ولعل النيابة والتعويض عنده بمعنى .

الثالثة : الاستثناء بجواب لولا عن خبر المبتدأ بعدما نحو : لولا زيد لأكرمك ، والاستثناء بجواب القسم عن خبر المبتدأ في نحو : لعرك لأفعلن ، والتقدير فيما لولا زيد موجود لأكرمك ، ولعرك يميني أو قسمي ، قال ابن مالك في حذف الخبر جواز ووجوباً .

وفي جواب كيف زيد قل دف فزيد استثنى عنه إذ عرف
وبعد لولا غالباً حذف الخبر حتم وفي نص يمين ذا استقرار

لكن السيوطي نقل عن ابن جني أنه جعل جواب لولا أو القسم هو ضا من خبر المبتدأ أو معاقباً له فوجب حذفه (٣) . ولعل ابن جني قد سوى بين الاستثناء والتعويض هنا كما سوى بينه وبين النيابة في قولهم : لبت شعري هل قام زيد فقال : فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري ؛ لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله ، وهذه الجملة ثابتة عن خبر

(١) انظر إعراز السعد في إنباز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري ١٠٠ هـ وذلك لأن النائب عوض والنوب عنه معوض عنه وهم لا يصحون بينهما .

(٢) انظر إعراز الاشياء والنظائر ١٢٩، ١ في إنباز اعد ١٢٥٠٠١

(٣) انظر الاشياء والنظائر ١٢٩، ١

ليت ، وصارت عوضاً منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفاء بها^(١) ، فانظر كيف سوى ابن جني بين النيباة والعوض بل والاكتفاء ، وهذا يدل على أن الثلاثة عتده بمعنى وعلى قوله هذا يمكن لنا أن نقول إن الكسرة في (يأت) من قوله تعالى « يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه » هود / ١٠٠ ، عوض من الياء المحذوفة لغير جازم ، وقال ابن عاشر حذف الياء من الرسم العثماني سواء أكانت أصلية أو للإضافة ، وهي الزائدة إنما هي لغة هذيل :

قال الكسائي : سمعهم يقولون : القاض والوال ، وقال الفراء : سمعهم يقولون : لا أدر ، بحذف الياء . قال ابن الأنباري والحجة في ذلك أن رؤوس الآي بمنزلة رؤوس الآيات . وذلك أن رأس الآية فصل بينهما ، وبين ما بعدها ، كما أن آخر البيت قد فصل ، لحذفت الياء من رؤوس الآي ، كما حذفت من رؤوس الآيات ، قال الأعشى .

ومن كاشح ظاهر عمره إذا ما انتسبت له انكرن

أراد : أنكرني ، لحذف الياء ، واكتفى بالكسرة قبلها^(٢) .

وأجاز أبو علي الفارسي في الوقف حذف حرف العلة ، والامتناع عنه بالحركة المناسبة فقال : والوقف موضع قد يحذف منه ما يثبت في الوصل ، نحو قوله تعالى : الكبير المتعال ، الرعد / ٩ وقوله « والليل إذا يسره الفجر » / ٢ ، فلما حذف منه ما يثبت في الوصل ، وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذف في الوصل ، لاختصاص الوقف بالتخفيف^(٣) .

(١) الاشياء والظواهر ١٢٩٤١

(٢) انظر فتح المنان لابن عاشر : ٤٥٠ : ٤٥٢

(٣) الحجة لآبي علي الفارسي ١ : ١٥٤ تحقيق الدكتور . عبدالمفتاح اسماعيل

شليبي وآخرين .

وبما تقدم يعلم أن أبا حيان قد أجاز الجمع بين التائب والتوب عنه ، وفيه نظر ، وأن ابن جني قد جعل الاستغناء والاكتفاء ، والنيابة والتعويض من قليل واحد ، وليس كذلك ، وقد حاولت - جاهداً أن ألتقي عنداً لهذين الإمامين اللقيين أعرب التفسير أحدهما ، وأدب النحو ثنهما ، وحسبني في هذا قوله تعالى : « ولكل وجهة ، وقلوبهم في المثل : ربما أعلم فأذكر .

هذا - وقد رأيت كتب النحو تصف العليل بأب فائب عن الشرط تامة وعوض عنه أخرى . وكذلك أسماء الأصنام بأنها فائبة عن الفعل تامة وعوض عنه أخرى ، وهناك فروق كثيرة بين كل يمكن حشدتها من خلال مواطن تلك الطوائف النحوية . إذا كانت هناك نية صادقة وعزيمة قوية لتحذيب النحو العربي وتيسيره رحمة بالأجيال القادمة وترغيباً للأجيال المعاصرة ، التي أخذت تتزايد نفرتها من المذاهب النحوية ، وتضيق بها نفوسهم يوماً بعد يوم كما يبدو لنا ذلك على الوجوه من وجوم وسدوم . ولتكن الانطلاقة الأولى من مهبط الوحي وميزل القرآن الكريم ، وإذا تبسّر ذاك كما قد بحثنا ترائنا النحوى بحثاً جديداً .

الرابعة : التعويض بأل عن الماء المحذوفة من الناس ؛ إذ الأصل فيها : أناس ، لحذفت الهمزة وصارت تلك الكلمة على وزن (عال) ثم عوض عن الماء بأل ، وهما لا يجتمعان إلا في الضرورة كقول الشاعر :

• إن المنايا يطعن على الأناس الأمنينا •

والتعويض بأل عن الماء المحذوفة أحد قولين نسباً إلى سيدييه وتبعه فيه الزمخشري والقاضي وغيرهما^(١) ، ونقل الشيخ حمزة فتح الله عند شرح ابن دريد :

(١) أنظر الخزانة للبيضاوي ٣٥١/١ ، والكتاب لسيدييه ٢٠٩/١ ،

والخصائص لابن جني ٢٢٥/١ والمخصص لابن سيده ١٣٥/١٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩

والناس كالتبت ففهم رائق غرض نصير عوده مر الجنا

فقال . الناس : جمع لا واحد له من لفظه ، قال سيويه : وزنه الفعال ،
وأصله : الأناس ، فحذفوا الهمزة اختصاراً ، وأدغموا اللام في النون^(١)
وفهم من هذا أنه لا تعويض في (الناس) وهو المتبادر من كلام سيويه عند
الكلام على إقامة . وعليه فليست (ال) عوضية بل للتعريف وهذا يتناقض
مع مانسبه البغدادي لسيويه .

كما اختلف النقل في هذه المسألة عن أبي علي الفارسي فيما ذكره البغدادي
حول قول الشاعر :

إن الناي يطلن على الناس الأمنينا .

قال البغدادي : وذهب أبو علي الفارسي في الإغفال . . . إلى أن (ال)
ليست عوضاً من همزة (أناس) وقد عزا إليه السيد في حاشية الكشف
خلاف هذا فقال : وتوهم أبو علي في الإغفال أن اللام في (الناس) أيضاً
هوض ، إذ لا يجتمعان إلا ضرورة ، ورد القول بالتعويض في الناس بالآتي :
كثرة استعمال (ناس) دون (ال) والهمزة ، وامتناع دخول حرف الداء
(يا) على الناس ، لأن (ال) فيها للتعريف ، ولو كانت عوضية لجاز
دخول (يا) عليها كما جاز دخولها على لفظ الجلالة (الله) ، وقد رجح
البغدادي في الخزانة جعل (ال) للتعريف في الناس مخالفاً مانسبه إلى

سيبويه^(١) . هذا - وفي المسألة كلام طويل ذكره صاحب الخزانة يضيئ
عنه السهل والجبل به الصدر والبحث .

وكما ورد التعويض بأل من حرف كافى التام على قول ، وفي لفظ
الجلالة (الله) الخصائص ٧٩ / ٢) فإنه قد ورد التعويض بها من المضاف
إليه نحو . الرب بمعنى السيد قال الحرث :

فهو الرب والشيد على يوم الحيارين والبلاء بلاء^(٢)

أراد : فهو ربه وشيده ، يحذف الضمير (المضاف) إليه وعوض
منه (ال) ومنه قول الشاعر :

غداة طفت عاهاء بكر بن وائل وعاجت صدور الخيل شطر نعيم^(٣)

أراد : صدور خيلا ، قال في الخيل عوض من المضاف إليه وهو ضمير
المتكلمين . ومن ذلك قول رؤبة :

قالت بنات العم بأسلى وإن كان فقير ممدما قالت وإن

أراد : قالت بنات عمي فحذف المضاف إليه وعوض منه (ال)^(٤) .
ومن قوله تعالى ، فإن الجنة هي المأوى ، (النازعات / ٤٩) : أى مأواه ،

(١) المراهب الفتحية للشيخ حمزة فتح الله ٧٤٠ : ٢

(٢) أظن الخزانة ١ : ٣٥١ ، والتخصص لابن سيده مجلد ٥ : ١٧ : ١٤٠

: ١٤١ ، والأشياء والنظائر في النحو للسوطي ١ : ١٢٧

(٣) أظن شواهد النامية للبنداض : ٤٩٨

(٤) الشواهد الكبرى للعيني على الخزانة ١ : ١٠٦

وقوله تعالى : « نجب دعوتك وتبع الرسل » (إبراهيم / ٤٤) : أى رسلك والتعويض بأل من الضمير مذهب الكوفيين ، قال ابن مالك وعليه يحمل قوله تعالى : جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ، ص / ٥٠ : أى أبوابها ...^(١)

وحيث ورد التعويض بأل من المضاف إليه في كلام العرب شعرا ونثرا بل وفي كتاب الله ، فإن هنا يساعد القول بجواز دخول (ال) العوضية على كل وبعض رغم توقف النحاة في منع دخولها عليها

قال السيوطي : وفي كتاب ليس لابن خالويه : العوام والخواص يقولون : الكل والبعض ، إنما هو كل وبعض ، لا تدخلها الألف واللام ، لأنها معرفتان في نية الإضافة ، وبذلك زل القرآن ، وكذلك هو في أشعار القدماء ... قال الأصمعي : قرأت آداب ابن المقفع فلم أرفيها لحنا إلا قوله العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه ، فاحفظوا البعض^(٢) وقال الراغب الأصفهاني في المفردات : ولم يرد في شيء من القرآن ، ولا في شيء من كلام الفصحاء لكل بالألف واللام ، إنما ذلك شيء يجري في كلام المتكلمين والفقهاء ومن نحوهم^(٣)

ولعل السر في منع دخول (ال) على كل وبعض عند جمهور النحاة إنما هو لزومها الإضافة لفظا ومعنى ، فهما معرفتان عندهم بدليل محضة بغير

(١) البرهان في علوم القرآن لزدكشي ٢ :

ماينوب عن الضمير وحاشية الخضرى ١ : ١٧٢

(٢) انظر كتب النحو في باب الاستثناء بليس ولا يكون وخلا وعدا ،

وباب البدل ، للزهر للسيوطي ٢٠١/١

(٣) انظر تاج العروس للزبيدي ٨/٥ والخصائص ٢٢٤/٢

الحال منها في نحو : مررت بكل قائماً ، ويبيض جالسا ، فيها وإن حذف
المضاف إليها معرفتان بالإضافة وهي تماقب (ال) المعرفة ، فالمضاف
إليها مثنى ولو قطعنا عن الإضافة في اللفظ لعلم المخاطبين به ، وهم يحذفون
الشيء من الكلام إذا كان معلوما ، إذا العلم قرينة على وجوده ، وهذا وقد
زل سيويوه كلا وبعضاً منزلة الضمير فلا يوصفان ولا يوصف بهما ، وقد
مازح أبو علي الفارسي الجمهور في هذه المسألة ، فجعل كلا وبعضاً تكرتين
قياساً على قولهم : خذ ربعا وثلاثا ونصفا ، واضاقتهما ملحوظة في المعنى
مع تنكيرها .

هذا - وقد أدخل النحاة (ال) على كل وبعض في باب الاستثناء عند
الكلام على نحو : قام القوم ليس زيداً ، فقالوا : لم يسم ليس ضمير يعود على
البعض المفهوم من السكك السابق ، فأدخلوا (ال) على كل ، كما قالوا بدل
البعض من السكك " " وقد أدخل سيويوه والأخفش وابن جني الألف
واللام على بعض وكل فقالوا : البعض والسكك كما أدخل النحاة (ال) على كل
في أشعارهم مثل قول بعضهم :

إذا سقط التمييز بين مذكر وإنثى ففعل السكك انشئ مطلقاً

لذي التاء وذكر في الجرد ياتي كمنه مع برغوث فاعلم وحققاً " "

فمثل هؤلاء النحاة لا ينبغي عليهم خطورة دخول الألف واللام على بعض
وكل أولاً لأنه مستساغ لديهم قياساً وسماعاً حيث إنها اسمان ممرتان ودخول
(ال) على الممرات مما يجبره القياس وإن لم يرد به سماع ، إذ عدم السماع لا يقتضي

هدم الاطراد مع وجود القياس ، كما لا يجوز أن يقال بالشفوذ فيها وجد له وجه من القياس .

هذا - وقد ورد السامح بدخول الألف واللام في قول المرثش الأصغر :
شهدت به عن غارة مسيطرة يطاعن بعض القوم والبعض طوحوا^(١)
وقال الآخر :

إذا ما دلت بمصك فابك بمضا فان البعض من بعض قريب

فانظر كيف دخلت (ال) على بعض في البيتين ؛ ويقاس عليها كل لأن قضيتها واحدة ومن هنا يتبين لنا أن كلا وبعضا إذا أضيفتا لفظا فهذا ظاهر ؛ وإن قطعنا عن الإضافة إما أن يعرض عن المضاف إليه بالتثوين في آخرهما ، وهذا لا ينكره أحد من النحاة الآثبات ؛ نحو قوله تعالى
« قل كل يعمل على شاكلته » . الإسراء / ٨٤ والتقدير : قل كل إنسان .
بدليل قوله « وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه الإسراء / ١٣ فتقدير ما يرد
في القرآن أولى من غيره وقوله « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » .
البقرة / ٢٥٣ : أي بعضهم على بعضهم ، حذف المضاف إليه كل وبعض ثم
عوض عنه بالتثوين .

ولما بال في أولها وهو القياس ، لأن العرب إذا حذفت من الأول
عوضت منه في الآخر نحو . عدة وزته ، إذا حذفت من الآخر عوضت في
الأول وعليه يجوز أن يقال ، الكل قائم أو قائمون قصدا إلى اللفظ أو المعنى :

(١) جمهرة اشعار العرب ٢٠١ لابي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي .

ويسكنون الأصل (كلم) فحذف المضاف إليه وعوض منه (ال) كما
قدّر ذلك المفسرون في قوله تعالى : يحبه دعوتك وتبغ الرسل...
أي رسلك :

ومن البحث والدراسة يتبين أن التنوين في آخر كل وبعض ، و(ال)
في أولها يتعاقبان من المضاف إليهما .

الخاتمة : التعويض بالسين في أسطاع بقطع الهزمة ووصلها من
نقل حركة العين إلى الفاء ؛ وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك فقال سيويه
هو من باب الإفعال ؛ وأصله : أطرح كاقوم : أعطت الواو ؛ ثم قلبت
ألفا بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جمى السين عوضا من تحريك العين
الذى فاتته كما جعل ألباء في أمراق - بكون الهاء - عوضا من مثل ذلك ،
ولاشك أن تحريك العين فات بسبب تحريك الفاء بحركته . ومع هذا كله ؛ فإن
التعويض بالسين والهاء شاذان : فمضارع أسطاع عند سيويه يسطيع -
بالضم - ورد ذلك للمبرد ظاهرا أنه أن سيويه يقول : السين عوض من
الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعني الفتحة
المنقولة إلى الفاء ، وليس مراد سيويه ما ظنه . بل مراده أنه عوض من
تحريك العين

وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من باب استعمل : فحذمت
الناء ... فبقى أسطاع بكسر الهزمة ، ففتحت وقطعت شاذًا : فالمضارع عنده
يسطيع بفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة ، إذا حذفت الناء من
استطاع لمعند الإدغام بقيت الهزمة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى

: ولما استطاعوا أن يظهروه... الكهف / ٩٧. (١)

مسائل قد خلص فيها القول بالتعويض :

لست أعني هنا مجرد استظهار مسائل التعويض بعامة سافر لها بحثاً مستقلاً يجمع قاصيها ودانيها ويأتي عليها جميعها إن شاء الله تعالى لكن يمكن أن يقال هنا : إن الكلام العربي قد ورد فيه التعويض بالحركة ، أو بالحرف ، أو بالاسم ، أو بالجمع ، أو بالقلب ثم بالتشديد... إلخ غير أن هناك مسائل ينبغي مناقشتها لما تحتويه من التفكير اللغوي المأدب ، ونوحى به من الأسرار والمخالفات .

أولاً : التعويض بالناء في أول (تفعيل) مصدر (فعل) إلا أن النحاة اختلفوا في المعروض منه إلى مناهين :

الأول : يرى سيويه أن الناء في (تفعيل) عوض من المين الزائدة في (فعل) قال : وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل ، جعلوا الناء التي في أوله بدلاً من المين الزائدة في فعلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا أوله ، كما غيروا آخره (٢) .

ويفهم من كلام سيويه أن الناء عوض من المين الزائدة سواء أكانت الأولى من (فعل) كما يراها الخليل لأنها عنده في موضع الواو من حوقل ،

-
- (١) شرح الشافية للرضي ٣٧٩/٢ : ٢٨٠ والكتاب لسيويه ٢/٢٣٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١١٧/٢ ، والمنع لابن عصفور ١٧١/١ ، وتاج العروس للزبيدي ٤٤٥/٥ مادة (طوع) (أحرف الزيادة) ، والمقني في تصريف الأفعال للشيخ محمد عبد الحقائق عزيمة / ٢٠
(٢) الكتاب لسيويه ٢/٢٤٢

أم الثانية كما يراها يونس ؛ لأنها عنده في موضع الواو من جهود ، وقد استساغ ، بن جني مذهبي الخليل ويونس فقال : وقد وجدنا لكل من القولين مذهبا ، واستوسعنا له بمحمد الله مضطربا ، وإن رجح مذهب الخليل فيما يأتي قريبا^(١) .

الثاني : يرى ابن جني أن التاء في (تفعيل) عوض من عين (فعال) الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عوضا من زائد أيضا من حيث كان الزائد بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذا من (قطاع) من الزائدة ؛ لأن تاء تقطيع عوض منها ، كما أن الهاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكناهما زائدة^(٢) .

ولما ذهب ابن جني إلى أن التاء في أول (تفعيل) عوض من عين (فعال) لأنه الأصل والقياس في مصدر (فعل) للمضعف ؛ إذ كان فيه حروف فعله (فعل) وكان مكسور الأول كمنظأره : الإفعال والفيعال ، والفعلان والفعلاء... إلخ ولكن العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التفعيل^(٣) .

وتبين مما سبق أن النحاة قد جعلوا (فعلا) للمصدر الأصلي والقياسي لفعل وإن لم يكن مطردا كالتفعيل ، قال الرضي في شرح قول ابن الحاجب :

(١) انظر الخصائص ٢ : ٦٢ ؛ ٦٩ ؛ ٢٠٥ ؛ والاشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١١٨ .

(٢) الخصائص ٢ / ٦٩ ، وأحب الكاتب لابن قتيبة / ٥٠٩ .

(٣) نظر شرح الكافية ٢ / ٨ ، والشافعية ١ / ١١٥ .

(٤) انظر شرح الشافية الرضي ١ / ١٦٥ ؛ ١٦٦ .

(وجاء كذاب وكذاب) هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل، لكنه القياس كما في شرح الكافية، قال سيويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء في أوله عوضا من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله: فإن التغير مجرى على التغير^(١). ففعال وإن كان أصلا إلا أنه لما عدلت عنه العرب إلى التفعيل صار مسموعا لا يقاس عليه^(٢).

أما اللغويون فهم أكثر تقبلا للسماع من النحاة؛ إذ جعلوا لفعل مصدر مصادرها (الفعال) بتشديد العين وقد تخففت. قال اللحياني: قال الكسائي: أهل اليمن يعملون المصدر من فعل فعالا، وغيرهم من العرب تفعيلا. ومن ذلك يتبين لنا أن فعالا وتفعيلا لغتان في مصدر فعل. وقد جعل صاحب الصحاح لفعل أربعة مصادر منها (فعال) مثل كذاب، وتفعيل كالتكليم، وتفعلة مثل توصية، ومفعل مثل قوله تعالى: ومزقاهم كل ممزق، واستدرك عليه صاحب التاج (فعالا) بضم الفاء كرمضان^(٣).

وبعد: فالمصدران: الفعال والتفعيل قد وردا في القرآن الكريم في قوله تعالى: وكذبوا بآياتنا كذبا، الباء / ٢٨، وقوله: وقتلوا تفعيلا. الأحزاب / ٦١ وفي كلام العرب كقول الشاعر:

لقد طال ما ثبطني عن محابني وعن حوج قضائها من شغائيا^(٤)

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١٦٥: ١٦٦

(٢) انظر المحصن ٢ / ٦٩ تهمة / ٢ وشرح الكافية للرضي ١٧٨ / ٢، وحجة القراءات لأبي ذرعة / ٧١٠ تحقيق سعيد الأفغاني.

(٣) تاج العروس مادة (كذب) وحجة القراءات لابن خالويه / ٢٠١ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم.

(٤) انظر تهذيب ألفاظ ابن السكيت باب (الموانع).

وحينما كانا كذلك فلا ضرر من القياس عليهما ، إذا لا مانع من أن يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر كما لماعل وفعل ، وإن كان أحد المصدرين أصلا أو قياسا ، والآخر فرعاً كما هو منقوب سيويه والرضي في مصدرى (فعل) وعليه جرى عرف الباحثين في تطور اللغة من أن القليل في الاستعمال هو الأصل ، والكثير هو الفرع .

الثانية : التعميض بجمع المؤنث السالم من جمع التكسير فيما كان معرباً نحو : اصطبل ، وجمل ، وحمام ، فيقال في جمعها : اصطبلات وسجلات وحمامات ، وذلك لعدم سماع تكسيرها في العربية ، فعوضت منه جمع التصحيح لمؤنث ، ضرورة أن يكون لكل مفرد جمع ، وهذا يطرد في كل معرب مثل : تلفازات ، وسرادقات . قال سيويه في جمع سرادق على سرادقات : جموده بالاء وإن كان مذكراً حين لم يكسر^(١) . وقال في جمع سجل : والجمع سجلات ، ولم يكسر ، وهذا أحد ما جعلت فيه البناء عوضاً من التكسير^(٢) . ويفهم من كلام سيويه أن هذا الجمع مطرد في كل ما دخل العربية من الأسماء الأجنبية .

الثالثة : التعميض بجمع المذكر السالم عن المحذوف من آخر المفرد الذي لم تحقق فيه شروط هذا الجمع وذلك المحذوف إما ياء النسب نحو قول عمرو بن كلثوم التغلبي في قصيدته التي يفتخر فيها على عمرو بن هذ ، وقيل لعمرو بن كلثوم :

(١) انظر تاج العروس ١ / ١٧١ ملحة (سرق) .

(٢) المخصص لابن سيده مجلد ٤ / سفر ١٣ / ٨ ، ودرة الغواص

للحريري / ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، والأشياء والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٦

تهدنا وتوعدنا رويدا متى كما لامك مقتونا

فمقتون جمع مقتوى المنسوب إلى مقتى من القنود وهو الخدمة... وكان قياسه إذا جمع أن يقال: مقتويون، كما أنه إذا جمع بصرى وكوفى قيل: بصريون وكوفيون... إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافة، فصحت اللام نيتها، كما تصح معها، ولولا ذلك لوجب حذفها لانتفاء الساكنين، وأن يقال: مقتون ومقتين، كما يقال: هم الآءلون، وهم المصطفون، ألا ترى إلى تعويض علم الجمع من ياء الإضافة، والجمع رائد^(١).

ومثل (مقتون) في حذف ياء النسب والتعويض عنها بعلامة جمع المذكر السالم (الأجمين) في قوله تعالى: «ولو زلناه على بعض الأجمين» الشعراء/ ٤٨. وقول الشاعر:

وما على بحر البابلينا

وقول عمرو بن كلثوم:

ألا هي بصحنك فاصبحينا ولا تبقى خور الأندينا

والأصل: الأجمين، والبابلين والأنديين، فاجتمع في كل منها ثلاث ياءات تلحق بحذف ياء النسب استعاضة عنها بعلامة جمع المذكر السالم. ويمكن تخريج أسودين وأحرين في قول حكيم الأعور بن عياض الكلبي:

فاوجدت بنات بني زائد حلائل أسودين وأحرينا

(١) انظر الأشياء والنظائر للسيوطي ١/ ١١٧، والخصائص ٢/ ٢-٣، وتاج العروس للزبيدي ١٠/ ٢٨٧: ٢٨٨.

على أن مفردى أسودين وآخرين هو : أسودى وأخرى فهو ملا معاملة
الأعجمين والأشعرين ، وأما ابن كيسان القياس على قول حكيم ، ومنه
الجمهور^(١) .

وإما تاء التأنيث : مثل سنة ومائة وعشرة فيقال فيها : ستون ومئون ،
وعشرون^(٢) ومن ذلك (الذهب هينا)^(٣) في قول الراجز :

يا ذهب فأبدأ بيني أينما تمت ثن بيني أينما
وجيرة البيت المجاور ينأ قدروت إلا الذهب هينا
إلا ثلاثين وأربعينا قلبعت وأيكرينا

وكان القياس أن يقال : الذهب هات ، قال سيدي : الدهداه : حاشية
الإبل . أى صغاره ، فكأنه حقر (دهاده) فردّه إلى الواحد ، وهو .
دهداه ، وأدخل الياء والنون كما تدخل في (أرضين وسنين) وقال ابن
جى في سر صناعة الإعراب ، عند سرد ما جمع بالواو والنون من كل مؤنث
معنوى ، أو مؤنث بالتاء كنية إن جمع أبكر بالواو والنون في قول

- (١) انظر شرح الشافية للرضي ١٧١ / ٢ ، ٧٢ ، وشرح شواهد الشافية
للبيدادي ١٤٣ ، ٢٥٢ وإملاء ما من به الرحمن لأبي البقاء العكبري ١٧٠ / ٢
(٢) انظر الزهر للسيوطي ١٧٤ / ٢ وما بعدهما ، والأساجي
للرغزبي ١٠١ تحقيق مصطفى الحندي ، ودرة الفواص للحريزي ٦٥ ،
وحاشية الحضري على ابن عقيل ١٦٥ / ٢ ، وتاج العروس ٤ / ١٠ .
والمنحص لابن سيده ٨٢ / ١٦
(٣) الذهب هينا : صغار الإبل .

الشاعر . (أيكرينا) إنما هو عوض من الهاء المقدرة فجري مجرى
أرض وأما (دهيخينا) فإن واحده دهاد ، فكأن الهاء فيها لتأنيث
الفرقة وكأنه كان في التقدير . دهادة ، فجمع بالواو والنون تعويضا
من الهاء للمقدرة ، قال أبو علي : وحسن جمعه بالواو والنون أنه قد حذف
ألف (دهداد) في التحقير ، ولو جاء على الأصل ل قيل : (دهيديه) ، هو احد
(دهيديا) إنما هو (دهيده) وقد حذفت الألف من مكروه فكان
ذلك سهلا للواو والنون وداعيا إلى التعويض بهما^(١) .

(١) الكتاب لسيرة ٢ / ١٤٢ ، وشواهد الشافية ١٠٠ ، ١٠١ ، وحزانة
الاحبة البخاري ٣ / ٤٠٨ .

الباب الثاني

أنواع العوض في العريفة

لقد تفنن العرب فيما عوملوا به ونوعوا ، ثم استقلم ذلك النحاة فيما
عن لهم من أسرار العربية ، فهدت أعينهم متعديدة النواحي ، متفوقة على ما كان
متباينة الأنواع ، وقد أبرزت هذه الدراسة منها التعويض بالحركة ، والمدة ،
والضعيف ، والمخرف ، وهو ضروب كثيرة كالتمويض بالحركة ، والآلف ،
والتاء ... الخ ، وليتكل مبال تخصها ، وبين عرض لها تباعاً وانساعاً إن
شاء الله تعالى .

التمويض بالحركة :

التمويض بالحركة يكاد ينحصر فيما حذفت لامه من نحو يد وغد وجر ،
إذ أصلها يدى وغدو ، وجرح بسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة
العين ^(١) .

وقد تصرف العرب في مثل هذه بضعف العين وسلا وقتاً عريضاً
من اللام المحذوفة كما سبق أن بينته عند الكلام على ما حذف منه ولم يهوه
عنه ، وربما كانت ضمة الهجزة في (أخت) عوضاً من اللام المحذوفة على منذهب
الخليل وسيبويه إذ التاء عندهما للتأنيث وليست بدلاً من الواو المحذوفة وهي
اللام ، حيث ترد إليها في النسب ، وتحذف التاء عندهما فيقال فيها : أخرى ^(٢)
وكون ضمة الهجزة عوضاً من اللوم المحذوف التي هي للواو يقوي هذا
مذهبهما ، ويضعف مذهب يونس الذي جعل التاء بدلاً من الواو وليست
للتأنيث ، إذ يلزم عليه الجمع بين العوض والمعرض عنه ، كما أن إيجازته أشق
في أخت ليس بغيره ^(٣) .

(١) انظر الأشياء والتطائر للسيوطي ١/ ١٢٩

(٢) انظر ابن عمير والخصري ٢/ ١٩٦

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور ١٥/ ٢٢٦

علماً ، وقد وزدت ضمة العين في (فعل) جمعاً ، عوضاً عن حرف اللين
المحذوف من الفرد كما في (سبل) من قول ابن جرير :

إن يحصى عن عيني البكا تجلسي قالقلب موقوف على سبل البكا

فسبل : طريق سكن تخفيفاً . قال أبو علي : أعلم أنه إذا كان ثالث الاسم
حرف لين ، لحقه الثقل في نحو . رفيف ورغف ، وقصيب وقضب ، ويحوز
التخفيف ؛ لأنهم أرادوا أن يأتوا في الجمع بما كان في الواحد ، فلم يملسكم ،
فأتوا بما هو منه ، أعني الحركة ، وإذا كانت الزيادة في أول الاسم كان الجمع
مسكناً ، ويحوز الثقل في الضرورة ، وذلك نحو : أحمر وحر وما أشبه
ذلك ، وإنما جاز الثقل في (رغف وقضب) ؛ لأن ضمة العين عوض عن حرف
لأن الحركة بعده ، ولم يجب أن يعوض في (أحمر وحر) لأن الزائد في المفرد
همزة وليست من اللين في شيء ، وتثنيه على الشبه يسـ أب قضب
ورغف (١) .

التعويض بمد حرف اللين مداً لازماً : (ست حركات) عند حذفه
أو تحريكه .

التعويض بمد حروف اللين الصوائت (الألف والواو والياء) هما يجب
لاقتفاء الساكنين ؛ وذلك في نحو دابة ، وشابة ، وهذا قضيب بكر ، وقد
تمود الثوب وقد قرص بماعليه ، وسبب ذلك وقوع الحرف المشدد بعدما
لأنهما سراكن ، وأول المثليين مع التشديد ساكن ، فيحذف عليهم أن يلتقي

(١) أنظر المواهب الفتحة للشيخ حمزة فتح الله ٢ / ٣ ، الخصائص
١٢٦ / ٣ : ١٢٧ وتفسير القرطبي ١ / ١٥١ ، وشواهد الشافية ١٧٠ : ١٧١
والمختص بالين جنى ١ / ٤٧ : ٤٧

السالكين حشواً في كلامهم فيثبت ما ينهضون بالالف أو الواو أو الياء ، بقوة
الاعتماد عليها فيجعلون مدحاً ، ووقفاً الصوت بها عوضاً عما كان يجب لالتقاء
السالكين من تحريكها إذا لم يجدوا عليه طريقاً ، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً ...
وإذا كان كذلك فكما نسخ الحرف في اللد كان حيثند محفوظاً بتمامه وتمادى
الصوت به ... فشابة إذا أو في صوتاً وأنعم جرساً من أختها وقضيب بكر
أنعم وأنهم من قوص به ... ليعد الواو من أعرق الثلاث في اللد - وهما
الالف - وقرب الياء إليها - نعم ، وربما لم يكتف من تقوى لغته ويتعالى
تمكينه وجهازه بما تحشمه من مد الف في هذا الموضع دون أن يطفى به
طبعه ، ويتعطى به اعتماد ووطؤه إلى أن يدل من هذه الف همزة فيحملها
الحركة التي كان كاف بها ... فيقول شأنه ودأبه ... قال كثير :

إذا ما الموال بالمعيط احسرت

وقال :

وللأرض أما سودها فتجلك ياصاً وأما بيضها فأسوات

وهذا الهمز الذي تراه يخص الف دون أختها ، وعكس في اختصاصه
بها دونها أن همزتها في بعض الأحوال إنما لكثرة ورودها ساكنة بعدها
الحرف المدغم فتعاملوا وحلوا أنفسهم على قلبها همزة طريقاً إلى الحركة ،
وتناولوا إليها إذا لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً لاني هذا الموضع ولا في غيره .
هذا - وقد تصرف العرب في السالكين عند التقائهما بالأمور الآتية :

(١) حذف أولها إذا كان حرفاً معتلاً نحو قوله تعالى : «ستدع الزانية»
المعلق/ ١٨ حيث حذفت الواو من (ستدعو) لفظاً وخلاً ، لكونها ساكنة
وبعدها ساكن للتخفيف ، وهذا أحد المواطن التي تقصر فيها الحركة
الطويلة .

(ب) تحريك أولها بالكسرة على أصل التخلص من التثنية الساكنين
تحتيها وذلك ، إذا كان الأول حرفاً صحيحاً نحو قوله تعالى : قالت امرأة
المريز - إذ قالت امرأة عمران - قالت الأعراب آمناً ، فأصل ثاء التثنية
السكون إلا أنها حركت بالكسر لتخلص من التثنية الساكنين الذي لا يكاد
يوجد في لغة العرب إلا في نحو : شابه وما به ، وقد عوضوا عن حذف أحدهما
أو تحريكه منه مدأ لازماً كما سبق أن بينته ، وقد يحرك الثاني من الساكنين
إذا كان آخراً نحو : أين ، كيف وأمس ، ومنذ ... الخ تحركه لواحدهما
لأن ثاء الساكنين وهي فتحة كافٍ أين وكيف وكسرة في أمس وضعه في منذ^(١) .

(ج) همز أول الساكنين إذا كان حرف لين وبعده حرف مشدد في لغة
بعض العرب نحو قراءة أيوب السخنياني قوله : ... ولا الضالين ، بهمزة
غير ممدودة كأنه فر من التثنية الساكنين هي لغة^(٢) .

(١) انظر المصح ١٩٩/٢

(٢) انظر الخصائص ١٦٢/٣ وما بعدها ، وتفسير القرطبي ١٥/١ ، والمفصل
للزحشرى ٣٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٩ وما بعدها ، واللمع
للسيرطي ١٩٩/٢

التعويض بالتضعيف

هذا النوع من التعويض قد ورد في مسائل تعرضها في الآتي :

الأولى يكثر التعويض بتضعيف العين كما في (حر) بالكسر والتخفيف ، وهو الأكثر ، ويقال : فيه (الحرة) بزيادة الهاء في آخره ، وهو من العريب في اللغة قال الحنلي :

• جراحة لها حرة وقيل •

وأصلهما : (حرج) بكسر الحاء وسكون الراء ، بدليل جمعه على أحراج ، قال الشاعر :

إني أقود جملاً عرجاً ذا قبة مملوءة أحراجاً

قال أبو الهيثم : الحر حر المرافعة : الراء ؛ لأن الأصل (حرج) فنقلوا الحاء الأخيرة : (أي وخفا) لسكون الراء قبلها ، فنقلوا الراء وحذفوا الحاء (١) . . . ومنه تشديد الباء في أب والحاء من أخ عوضاً من لاميهما ؛ إذ أصلهما أبو وأخو ، قال في الجهرة : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون : أخ وأخنة ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة ، وكذا تشديد نون (من) (٢) . ولعل هذه اللغة التي أشار إليها الأزهري هي لغة التعويض .

ومن هذا القبيل تشديد ميم (دم) عوضاً من لامه المحذوفة كما قال الشاعر :

• والدم يجري بينهم كالجدول •

(١) أنظر تاج العروس للزبيدي مادة (حرج) والمخصص لابن سيده

١ / ٢ / ٣٧ وحاشية الحضري ١ / ١٦٢

وقال آخر :

أهالك دمعك فرقا بعد عزته يا عمرو بنخيلك إصرار على الجسد
فقد شقيت شقاء لا انقضاء له وسعد مرديك سقوف على الأبد^(١)
أو بتضعيف حرف زائد قام مقام العين كاليم في (فم) فيما أنشده
الأصمعي :

بالبها قد خرجت من فـه حتى يهود الملك في أسطمه^(٢)

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، من ذلك تشديد الليم
في الفم في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة . . .^(٣) وهذا يؤكد صحة
ما قد بدا لنا من أن الليم من (فويهما) في قول الفرزدق :

هما نقتا في من فويهما على النابج العاوى أشد رجما

ليست عوضا من اللام المحذوفة :

الثانية : تضعيف نون اللثني من المهمات كهذين وهاتين ، واللذين واللتين
عوضا من الألف المحذوفة من (ذا وتا) ، والياء المحذوفة من (الذي والتي)

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٩

(٢) اللسان عاحة (فوه) وصرار الشعر للقرار القيرواني : ٢٢٥

(٣) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٩ ، وصرار

الشعر للقيرواني ٢٢٥ : ٢٢٦

عند إرادة تثنيتهما^(١) والتعويض بتضعيف نون المتى عن المحذوف من المفرد هنا لغة تميم وقيس ، وقيل : إن تضعيف نون المتى هنا تأكيد للفرق بين تثنية المتى والمغرب الحاصل بحذف الياء والالف ، وإلى التشديد والتضعيف أشار ابن مالك بقوله :

والنون إن تشدد ملا ملامة

والنون من ذين وتبين شديدا أيضا وتعويض بذلك قصدا

ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند السكوبيين ، بل يكون فيما وفي حالتى النصب بخلاف البصريين ، في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع ؛ لأنه قد قرئ في السبع (ربنا أرنا اللذين - إحدى ابنتي هاتين) بنصب (اللذين) وجر (هاتين) كما قرئ في حالة الرفع (واللذان بآتيانها منكم - فذلك برهاتان) بالتشديد فيهما ، فتعويض إحداهما ومع الأخرى تحكم^(٢) . وتشديد النون حال الرفع قراءة ابن كثير وهي لغة قریش ، وعلمته : أنه جعل التشديد عوضا من حذف الياء من (الذى) والالف من (ذا)^(٣) .

(١) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٣ : ١٩٤ ، وحجة القراءات لابن عثيمين ١٢١ وحاشية الخضرى ١/ ٦٧ ، وكتاب ليس لابن عثيمين ٢٢٧ ، ٢٢٦ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، والأشياء والنظائر في النحو للسيوطى ١/ ١١٩ ، ومنثور القائل لسكال الدين أس البركات ابن الأنبارى المسألة ٥٠ ص ٢٣٤ تحقيق د. حاتم صالح الضامن : (مجلة المورد العراقية) ، ومعاني القرآن للقراء ٢ : ٣٠٦ ، ومع المعاني للسيوطى ١ : ٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ : ١٢٥ وشرح الكافية للرضى ٢ : ٣٤

(٢) انظر التصريح على التوضيح ١ : ١٢٢ والأشعوى ١ : ١٤٧ : ١٤٨

(٣) انظر تفسير القرطبي ٥ : ٨٥ : ٨٦ : ١٢٠ : ٢٨٥ .

الثالثة : تضعيف الـ (برية) عوضاً من الهمزة المحذوفة على القول بأنها
من (برأ)^(١) وقد قرئ بتضعيف الياء جميع القراء ما عدا نافعاً وابن ذكوان
قوله تعالى : « أولئك هم شر البرية » البينة : ٦ ، قال القراء : إن أحدث للبرية
من (البرى) وهو التراب ، فأصله غير الهمز ، تقول منه : يراه الله يبروه
بروا : أى خلقه^(٢)

(١) انظر تفسير القرطبي ٢٠ : ١٤٥ ، وصحجة القراءات لابن خالويه :

(٢) القرطبي ٢٠ : ١٤٥

التعويض بالهمزة

تلقب الهمزة في العربية بالقاب كثيرة ، وهي إما همزة وصل ، وإما همزة قطع ، فهمزة القطع تكون أصلية في الأول والوسط والآخر ، أو منقلبة عن أصل كما في سماء وبناء ، أو منقلبة عن زائد كما في كتاب وسرار ، وتكون زائدة كما في الشمال والشامل ، وهذه إما مجتلبة للتخلص من التقاء الساكنين كما في (اطمأن واشماز والضاكين) في لغة بعض العرب ، أو للوقف خاصة في لغة بعضهم نحو : قولي : أي قولي ، وقولي : أي قولوا ، وقولا : أي قولوا . فإذا وصلوا لم يهزوا . ومنها همزة التوهم كما روى الفراء عن بعض العرب أنهم يهزون ما لا همز فيه إذا ضارع المهور ، قال : وسمعت امرأة من غنى تقول : رثأت زوجي بأبيات ، كأنها لما سمعت رثأت اللبن ذهبت إلى مرثية الميت منها ، قال : ويقولون : لبأت بالحج ، وحلكت السويق . . . الخ^(١) كما تأتي الهمزة الزائدة لنداء القريب نحو : أريد أقبل ، وللاستفهام نحو أريد عندك ؟ وهو أنواع . . .^(٢)

هذا - وقد وقت في هذه الدراسة على وفروع الهمزة الزائدة عوضا عن محذوف أصلا كان أو زائدا ، وذلك يتضح لنا من المسائل التالية :

الأولى : التعويض بهمزة الوصل عن اللام المحذوفة قد ورد في أسماء معدودة غير قياسية وهي (ابن وائلة وابنم واسم واست واثنتان واثنتان ، وامرؤ وامرأة وأيمس الله) وسر الإيتان بالهمزة في أولائها تكون تلك

(١) انظر لسان العرب لابن منظور ١ : ١٠

(٢) انظر متنى اللبيب لابن هشام ١ : ٩ وما بعدها ، ومعلني الحروف

للمرمانى : ٣٣ تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلي .

الأوائل ، والابتداء بالساكن متعذر أو مستحيل في العربية ، ولئن جاء في
الفارسية نحو (شتر ، سظام) ، وتحريك الأوائل في العربية أصل من
أصولها ، وإن يكون أول الكلمات ساكناً على وجه القياس ، إلا في الأفعال ،
وما يتصل بها من المصادر ولم يأت في الأسماء الصرفة مكون أوائلها إلا
في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة ، ولا في الحرف إلا
في لام التعريف وميمه ، فالمعزة في الأسماء العشرة عوض عما أصابها من
الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون ضعيفة الخلق ، وقد حذف لاماتها نسباً ،
أو هي في حكم المحذوف ، وهو وهن على وهن ؛ لأن المحذوف نسباً كالعدم ،
فلما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي حقه أن يكون في الفعل شابهت الأفعال
فلحقها همزة الوصل عوضاً من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابنى
وبنوى في النسب ^(١) فلك الأسماء حذفت لاماتها وعوض منها همزة الوصل
في أوائلها ، ولقائل أن يقول : إن (ابناً وامراً ، وأمين) ليست بمحذوفة
الأواخر ، فكيف يعوض عن مذكور ؟ والجواب : أنه لما كانت النون
والراء في (ابنهم وامرئ) تتبع حركتهما كـ الإعراب بعدهما صارتا كحرف
الإعراب ؛ أي زلت كل منهما مع الآخر منزلة الحرف الواحد ، على أنه قيل :
إن الميم في ابنهم زائدة وليست بدلا من اللام المحذوفة ، مثلها في ذلك مثل
الميم في (زرقم وسهم) وعليه فاللام محذوفة والهمزة عوض عنها ^(٢) .

وأما أمين الله ، فإن نونه لا كانت تحذف كثيراً نحو : أيم الله ، وم الله ،

(١) انظر شرح الشافعية للرضي ٢ : ٢٥١ ، ٢٥٢ ، والمختص لابن سيدة
٥ : ١٧ : ١٣٥ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٧١ ، ١٧٣ ، والمفصل للزمخشري
٣٥٥ ، وشرح المفصل لابن عيش ٩ : ١٣١ ، ١٣٢ ، والتصريح على التوضيح
لخالدة الأزهري ٢ : ٣٤

(٢) انظر شرح الشافعية للرضي ٢ : ٢٥٢

والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم ، فهو - وإن كانت مذكورة - في نية الطرح لهذا لا يصح القول في (ائمن الله) بأنهم جمعوا المعوض والمعوّض عنه^(١) .

الثانية : المعوض بهمزة الوصل عن حركة أول الأمر من الثلاثي^(٢) نحو : اضرب ، اقم . . . إلخ فهمة الوصل في (اضرب) وبابه عوض من حركة أول الكلمة ، وقد وقعت في موضع الحركة على القول بأن حركة الحرف تقع قبله . وعلى القول بأنها بعده أو معه ، فيكون المعوض وهو الهمة قد وقعت في غير موضع المعوض منه .

قال ابن يعيش في سر تسكين الأول ودخول همزة الوصل عليه من الأفعال وتدخل أيضا في فعل الأمر ، وذلك من كل فعل فتح فيه حرف المضارعة ، وسكن ما بعده نحو : يضرب ، ويقتل . . . إلخ فإذا أمرت قلت : اضرب - اقل . . . ولكن يجب أن يحرك الأول من المستقبل كما حرك في الماضي ، فيقال : ذهب يذهب ، وقتل يقتل ، وضرب يضرب ، فيجتمع أربع متحركات ، فاستقلوا توالي الحركات ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأول الذي هو حرف المضارعة ؛ لأنه لا يبدأ بساكن ، ولا إلى تسكين الثالث الذي هو عين الفعل ؛ لأنه بحركته يعرف اختلاف الأبنية ، ولا إلى تسكين لامة ؛ لأنه محل الإعراب من الرفع والنصب ، فأسكنوا الثاني ؛ إذ لا مانع من ذلك ، فقالوا : يذهب ويقتل ، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة ، فبقى

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٧ : ٢٥٤ ، وحاشية الحضري ٢ : ١٨٩ :

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١٢١

فاء الفعل ساكناً محتاجاً إلى همزة الوصل ، فقالوا : اذهب واقتل على ما تقدم^(١) .

الثالثة : التعميض بإثبات همزة القطع في المصدر عوضاً عن حذفها في المستقبل^(٢) ، فقالوا : أكرم يكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المضارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المثل كلها جارية مجرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فrazin عوضوا منها الهاء في نفس المثال ، فقالوا : فرازنة ، وكذلك لما حذفوا فاء عدة ، عوضوا منها نفسها التاء ، وكذلك أثبتوا في أحد قولي سيوريه فيها^(٣) لما حذفوا عينها عوضوا منها الياء في نفس المثال^(٤) .

وإنما عوضوا بالهمزة في المصدر عن حذفها من المستقبل : لأن لمثلة الفعل - وإن اختلفت في أوزنها وصيغها - ياءها تجري مجرى المثال الواحد ، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر من أمثله : ألا تراهم لما حذفوا همزة يكرم ونحوه عوضوه منها أن أوجدوها في مصدره ، فقالوا : إكراما ...^(٥) .

الرابعة : التعميض بالهمزة في (هاؤم) عن كاف الخطاب في (هاكم) من قوله تعالى : ... فيقول هاؤم اقرأوا كتابه الخاقعة : ١٠ ... ومعنى (هاؤم) : تملأوا ، وقيل (هلم) ، وقيل : خذوا ، ومنه الحسبر في الربا

(١) شرح الفصل لابن يعيش ٩ : ١٢٦

(٢) الخصائص لابن جني ١ : ١١٣

(٣) الكتاب ١ : ٣١٧

(٤) الخصائص ١ : ١١٣ ، ١١٤

(٥) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ٢٨

، إلا هاء وهاه : أى يقول كل واحد لصاحبه : خذ هاء قال ابن السكيت
والنكسائي : العرب تقول : هاء يا رجل اقرأ ، واللاتين : هاؤ ما يا رجلان ،
وهاؤم يا رجال . وللرأة : (هاء) بكسر الهمزة ، وهاؤما ، وهاؤمن ،
والأصل فى (هاؤم) (هاكم) فأبدلت الهمزة من الكاف^(١) .

إن كان البدل هنا يعنى العوض فصحيح ، وإن كان غيره فقير مسلم لبعد
مخرج الكاف عن مخرج الهمزة ، فالأولى من أقصى اللسان أسفل ، والثانية
من أقصى الخلق ، ويندر أن يقع البدل بين حرفين قد بدا (مخرجا ، وأمل
التعبير فيه نوع من التسامح حيث كلام النحاة مبناه عليه ، ولذا يرجع هندی
أن تكون الكاف قد حذفت ، ثم عوض عنها بالهمزة وعليه فلا يعترض
هائنا بأن العوض محل محل العوض عنه ، إذ العوض أعم من البدل حيث
يقع الثانى محل البدل الذى ، أما العوض فيكثر وقوعه فى غير موضع المعوض
منه كما فى عدة وإقامة ، وإن . . . إلخ ، وبقل وقوعه موقع المعوض منه كما
فى سنة وقلة وثبة . . . إلخ والنمويض بالهمزة فى (هاؤم) من الكلف من
ذاك الأخير .

الخامسة : النمويض بهمزة الاستفهام من أو القسم كما فى قراءة على كرم
الله وجهه والشمى قوله تعالى : وشهادة آله ، المائة / ١٠٦ بمسد همزة
الاستفهام ، قال ابن جنى : وأما (آله) بالمد فعل أن همزة الاستفهام صارت
عوضا من حرف القسم : ألا تراك لا تجمع بينهما فتقول : أو الله لأفعلن ،
وأما (الله) مفعولة بالجر ، لحكاها سيويه : أن منهم من يحذف حرف
القسم ولا يعوض منه همزة الاستفهام فيقول : الله لقد كان كذا لكثرة
الاستعمال^(٢) .

(١) انظر تفسير القرطبي ١٨ / ٢٦٦ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٨٢
(٢) المحنوب لابن جنى ١ / ٢٢١ تحقيق على النجدى ناصف وآخرين ،
والفصل للزحتمى / ٣٤٤

التعويض بالالف

الالف لا تكون إلا مدا في العربية ، لأنها لا تقبل الحركة ، ولا يكون قبلها إلا حركة مجانسة وهي الفتحة ، أما اختلاها الياء والواو ففيها البيان التالي :

أ - يكونان حرفي علة فقط ، وذلك إذا تحركتا كما في نحو : (يسر - وجهد) قالياً والواو فيها حرفاً علة فقط .

ب - يكونان حرفي لين فقط ، وذلك إذا سكتا ، وكان ما قبلها مفتوحاً فقط نحو الصيف والخوف ، قالياً والواو فيها حرفاً لين فقط لسكونهما ، وفتح ما قبلها .

ج - يكونان حرفي مد فقط ، وذلك إذا سكتا ، وكسر ما قبل الياء نحو (يسع الطعام) وضم ما قبل الواو نحو : يقول الحق ، قالياً والواو فيها حرفاً مد ليس غير .

ولا تكون الالف في العربية إلا منقلبة عن أصل في الأسماء المتحركة والأفعال المتصرفة وتكون زائدة أو منقلبة عن زائد ، ولها أنواع .

الأول : أن تكون للإنكار نحو : أعمراه ، لمن قال : رأيت عمراً .

الثاني : أن تكون للتذكير نحو : رأيت رجلاً .

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين نحو : الزيدان قاما ، وقال المازني : هي حرف ، والضمير مستتر .

الرابع : أن تكون علامة الاثنين كقول الشاعر :

• وقد أسلله مبعد وحيم •

الخامس : أن تكون كافة كقول الشاعر :

فبيها تسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف

وقيل الألف زائدة للإشباع ، وبين مضافة إلى الجملة ... وبعضهم
جهلها عوضا من المضاف ، مثل (ما) في ينما وحينا ... الخ .

السادس : أن تكون فاصلة بين المعزتين نحو قوله تعالى : (آأنذرتهم) .

السابع : أن تكون فاصلة بين النونين : نون النسوة ونون التوكيد نحو
اضربن .

الثامن : أن تكون لمد الصوت بالنادي المستغاث أو المتعجب منه
أو المنسوب كقول الشاعر :

بما عجبنا هذه الفليقة همل تذهبن القوباء الريقة

وقول الآخر :

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقت فيه بأمر الله يا عمرا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنة ، وهي إمانون التوكيد نحو
قوله : • ليسجنن وليكونا • أو تنوين المنسوب نحو : رأيت رجلا حال
الوقف في لغة غير ربيعة ،^(١)

(١) أنظر مفتي القيب لابن هشام ٤٠ / ٢ ، ثم انظر لسان العرب
لابن منظور ٣١١ / ٢٠ وما بعدها نجد كثيرا وعلمنا غيرا .

المعاشر : أن تكون التعويض وفيها التفصيل التالي :

١ - يكون التعويض بالآلاف في آخر المبهات من ضمة التصغير في أوائلها .

يقول ابن سيده :

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء : (أى المبهات) فإنها تترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك أن لها محورا في الكلام ليس لغيرها ، فأرادوا أن يكون تحقير على غير تحقير ما سواها وذلك قولك في هذا هذيا وذلك ذياك ، وفي آلى أليا ، خالفوا بين تصغير المبهات وغيره بأن تركوا أوله على لفظه ، وزادوا في آخره ألفا عوضا من الضم الذي هو علامة التصغير في أوله ، وقوله : ذيا وهو تصغير ذا ، ياء التصغير منه ثانية ، وحق ياء التصغير أن تكون ثالثة ، وإنما ذلك لأن (ذا) على حرفين ، فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لقسام حروف المصغر ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، فبي ، ثم زادوا الآلف التي تزداد في المبهات المصغر فصار ذيا ، فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فحذفوا واحدة منها فلم يكن سبيلا إلى حذف ياء التصغير لأن بعدها ألما ، ولا يكون ما قبل الآلف إلا متحركا ، فلو حذفوها حركوا بياء التصغير ، وهي لا تحرك ، فحذفوا الياء الأولى فبقى (ذيا) ويقال في المؤنث تيا على لغة من قال هذه وهذى ، وتاوتى يرجعن في التصغير إلى التاء ، لئلا يقع لبس بين المذكر والمؤنث ، وإذا قلنا هذيا أو هتيا للمؤنث فيها للتثنية ، والتصغير واقع بديا ونبيا ، وكذلك إذا قلنا : ذيا لك وذيا لا ، وتياك في تصغير ذاك وتلك ، فإنما الكلف علامة المخاطبة ، ولا يغير حكم للمصغر ومن الشواهد في ذلك ما أنشدته

ثعلب

بذيالك الوادى أهيم ولم أقل بذيالك الوادى وذيك من زهله
واكر إذا ما حبشني تولعت به أحرف التصغير من شدة الوجد
أراد : أن التصغير يقع من فرط المحبة ولطف المنزلة ، كما يقال : يا بني
ويا أختي ... إلخ .

وإذا صغرت أولاد فيمن مد قلت : ألياء كقول الشاعر :
« من هؤلاء كمن الضال والسمر »

فها لتنبه ، وكن مخاطبة جمع للثوث ، والمصغر ألياء وقد اختلف
أبو العباس المبرد ، وأبو إسحق الزجاج في تقدير ذلك .

فكان أبو العباس المبرد : أدخلوا الألف التي تزداد في تصغير المهم قبل
آخره ضرورة وذلك أهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين (ألي)
المقصود الذي تقديره (هدى) وتصغيره ألياء باقى ، وذلك أنهم إذا صغروا
الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألف التي قبل
الهمزة ، ويكسروها فتقلب الهمزة ياء ، فتصير (ألي) كما تقول في غراب
(عريب) ثم تحذف إحدى التاءات كما حذف من تصغير عملاء ، ثم تدخل
الألف فتصير (ألياء) على لفظ المقصور ، فترك هذا وأدخل الألف قبل
آخره بين ألياء المشددة ، وألياء المنقلبة إلى الهمزة صارت (ألياء) لأن (ألياء)
ورنه فعال ، فإذا أدخلت الألف التي تدخل في تصغير المهم طرقت صارت
(فعالي) ، وإذا صغرت سقطت الألف ، لأنها خامسة كما تسقط في حياري ،
وإذا قلنا ما صارت رابعة ولم تسقط ، لأن ما كان على خمسة أحرف إذا
كان رابعة من حروف المد واللين لم يسقط ، وما يحتاج به لأبي العباس أنه

إذا أدخلت الألف قبل آخره صار بمنزلة حراء ، لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل همزة للطرف ، وحراء إذا صغرت لم يحذف منه شيء ، وأما أبو إسحق فإنه يقدر أن الهمزة في (آلاء) ألفت في الأصل ، وأنه إذا صغر أدخل ياء التصغير بعد اللام ، وأدخل الألف المزیدة للتصغير ، فكأن الالفين فتصير ياء التصغير بعدها ألفت ، فتقلب ياء ، كما تقلب الألف في عناق وحمار إذا صغرنا ياء ، كقوانا : عتيق وحمير وبقي بعدها ألفان في اللعيط ومتى اجتمعتا في التقدير قلبت الثانية منها همزة كقولنا : حراء وصفراء وما أشبه ذلك .

وما يدخل عليه من (عا) التثنية ، أو كاف المعاطب ، مثل قولك هؤلاء وألاك ، وأولئك لا يعتد به .

وتقول في تصغير الذي والتي ، اللذيان واللثيان ، وإذا ثبت قلت : اللذيان واللثيان في الرفع ، واللذين واللثين في النصب والجر ، وقد اختلف سيبويه والأخفش في ذلك فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المزیدة في تصغير المبهم ولا يقدرها وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ، ولا يتغير اللفظ في التثنية ، فإذا جمع بين الخلاف بينهما .

يقول سيبويه في جمع (اللذيان) اللذيون واللذين بضم الياء قبل الواو وكسرهما قبل الياء ، وعلى منذهب الأخفش (اللذيون واللذين) بفتح الياء ، وعلى منذهب يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ؛ لأنه يحذف الألف التي في (اللذيان) لاجتماع الساكنين وهما الألف في اللذيان وياء الجمع كما تقول في (المصطفين والأعلمين) وفي منذهب سيبويه إنه لا يقدرها ، ويدخل علامة

الجمع على الياء من غير تقدير حرف بين الياء وبين علامة الجمع، وإلى مذهب الأخفش يذهب المبرد، والذي يحتاج لبيوه يقول:

إن هذه الألف تعاقب ما يزداد بعدها فتسقط لأجل هذه المداقية، وقد رأينا مثل هذا مما يجتمع فيه الزيادتان فتحذف إحداها كأنها لم تكن قط في الكلام كقولك:

(واغلام زيداه) فتحذف النون من (زيد) كأنه لم يكن قط في زيد ولو حذفناه لاجتماع الساكنين لجاز أن نقول: (وغلام زيدناه) ولهذا نظائر كرهنا الإطالة فتركناها. (١)

(١) المخصص لابن سيده ١٠٣/١٤/٤ : ١٠٥، وانظر درة الغواص للحريري ١٢/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والأحاجي للزمخشري ٩٧/ تحقيق مصطفى الحديدي. وحاشية الخصري ١٦٨/٢ : ١٦٩، والتصريح على التوضيح ١/ ١٣١. والاشموني ١٧٢/٤ وما بعدها، وغيرها من مصادر علم النحو في هذا الموضع.

٢ - التعويض بالآلاف عن إحدى ياءى القسب :

قال ابن سيدة : وما جاء محدودا عن بناءه مخوفة منه إحدى الياءين ياءى الإضافة قوله : فى الشام شام وفى تهامة تهام ، ومن كسر التاء قال تهامى ، وفى اليمن يمان ، قال المرزوقى فى شرح فصيح ثعلب : رجل تهام : أى من أهل تهامة ، والأصل تهيمى ، لأن تهما وضع موضع تهامة ، لكنهم حذفوا إحدى ياءى النسبة وأبدلوا منها ألفا . . . قال بن جنى فى الخصائص : فإن قلت : فإن فى تهامة ألفا ، فلما ذهبت إلى أن هذه الآلاف فى تهام عوض من إحدى الياءين للإضافة ؟ قيل : قال الخليل : كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل ، وكانهم كفوا صيغة تهامة وأصاروها إلى تهيم أو تهيم ثم أضافوا إليه فقالوا تهامة . وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الآلاف عوضاً من ذهاب إحدى الياءين ، وكان الذين حذفوا الياء من ثقيب وأشباهه جعلوا الياء عوضاً منها^(١) .

قال سيوييه : فقلت أرايت تهامة أليس فيها الآلاف ، فقال :

لأنهم كسروا الاسم على أنهم جعلوه (فعليا أو فعليا) ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ودوا الآلاف كأنهم بنوه تهيمى أو تهيمى ، فسكان الذين قالوا تهام هذا البناء كان عندهم فى الأصل ، وفتحهم التاء فى تهامة حيث قالوا : تهام بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بناءه ، ومنهم من يقول تهامى ويأتى وشامى فهذا كبحرانى وأشباهه مما غير بناءة فى الإضافة . ولين

(١) الخزانة اللندنية ١ / ٧٤ : ٧٥ ، المختصر لابن سيدة ٤ / ١٣ / ٢٢٨ ،
الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ١١٨ : ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، وفصيح ثعلب
٩٣ : ٩٤ ، والخصائص ٢ : ١٠٠ ، ٢٠٥ ، والمغنى على الأمير ٢ : ١٢٣ ،
والخضرى على بن عقيل ٢ : ١٠١ ، ١٦٩ ، والأشعوى ٣ : ٢٤٢

شئت قلت يعني وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول
شأني . . . (١)

وفي الناح النسب إلى اليمن : يعني على القياس ، ويماني بتشديد الياء نقله
سيديويه عن بعضهم ، وأنشد لامية بن خلف :

يمانيا يظل يشد كسيرا وينضج دانيا لهب الشواظ

وأنشد أبو العباس المبرد :

ضربناهم ضرب الأحامر عدوة بكل يمان إذا هز صمما

وقول الآخر :

فأرعد من قبل اللقاء ابن معمر وأبرق والبرق اليماني خوران

والأثر على منع التشديد مع ثبوت الألف لأنه جمع بين المروض
والمروض ، وأجاب عنه الشيخ بن مالك بأنه قد يكون نسبة منسوب ،
و (يمان) مخففة وهو من : دد النسب ، وألفه عوض عن الياء ، ولا يدل
على ما يدل عليه الياء : إذا لبس حكم العقيب أن يدل على ما يدل عقبه داليا ،
وقوم يمانية ويمانون مقل : ثمانية وثمانون ، وامرأة يمانية ومثل ذلك في
التعويض بالألف عن الياء نسبتهم إلى زينة زباني ، والقياس : زبني ، فالألف
في (زباني) عوض من ياء زينة (٢) .

٣ - التعويض بالني التانيث عن تائث في نحو حراء وحيلي ، والدليل على

(٢) المحمص لابن سيدة ٤ : ١٣ ، ٢٢٨

(١) تاج العروس ٦ : ٢٧١ ، والمخصص لابن سيدة ٤ : ١٣ : ٢٢٨ ،

وفصيح ثعلب ٦٣ : ٩٤

ذلك أنها لا يجتمعان فلا يقال : حرارة ولا حيلة ، ومن هنا حكم النحاة على الألف في نحو : علفاة وأرطاة ، بأنها للإلحاق بمجمر ، وما ذلك إلا لاجتماع الألف مع التاء في كلمة واحدة ، أما إذا لم توجد التاء فبعض النحاة جعل الألف للتأنيث مطلقا وبعضهم يرى احتمالها للتأنيث والإلحاق^(١)

٤ - التفويض بالألف من التنوين وفقا في نحو رأيت زيدا ، ولكون هذه الألف المعروض بها عن التنوين لاتقع إلا آخرها ، وفي محل المعروض عنه وهو التنوين ، صحح بعض الشعراء حرف العلة قبل ألف المعروض منه تشبيها لها بتاء التأنيث في نحو : (سقايا) في (سقاء) كما يقولون (سقاية) فصحح الياء ولم يبدلها همزه مع الألف التي هي عوض عن التنوين ، كما يفعلون مع الهاء ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذا المرء سم فلم يكلم وأعي سمعه إلا ندايا
ولا لعب بالعشى نبي بنيه كفعل المر يلتمس العظايا
يلاعيم وودوا لوسقوه من الذيفان مترعة إنايا

... فأبقى هذا الشاعر الياء على ما كانت عليه مع الهاء ، والقياس أن تبدل منها همزة فيقال : النداء والعظاء... الخ "و" وذلك لاعتبار ألف المعروض من بنية الكلمة ، تشبيها لها بالتاء كما سبق .

وبعض العرب يهمز ألف المعروض في نحو رأيت رجلا . فيقول : رأيت

(١) انظر حاشية الصبان على الأشعري ٤ / ٩٤ ، وحاشية الحضري

٢ / ١٤٥ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر للقرناذ للقيرواني / ٢٠٣ : ٢٠٤

رجلاً ، وذلك حال الوقف خاصة ، فالمهمزة في (رجلاً) إنما هي بدل من
الآلف التي هي عوض من التنوين في الوقف ، ولا ينبغي أن يحمل على أنها
بدل من النون لقرب ما بين المهمزة والآلف ، وبعده ما بينها وبين النون .^(١)

• - التعويض بالآلف وقفاً عن الهاء كما في قول الراجز :

بالخير خيرات وإن شراً فإ ولا أريد الشر إلا أن تآ

والشاهد فيه (ما ، تآ) وقد استشهد به النحاة على صحة الوقوف على
حرف واحد فيوصل بالآلف كما هنا ، والتقدير : وإن شراً فشر ، ولا أريد
الشر إلا أن تنهأ .

وقد أوردته سيوبه في باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد من أبواب
التسمية^(٢) فالآلف هنا كالماء في أن كلا منها يوقى به لبيان الحركة كما في (أنا)
وقفاً ، ينو فتحة النون من (أنا) بالآلف وقفاً كيانها بالهاء في (هيومنه)

قال الأعمى : الشاهد في لفظه بالنهأ من قوله (فشر) ، والنهأ من قوله :
(تنهأ) ولما لفظ بهما وفصلهما بما بعدهما ألحقها الآلف للسكت عوضاً من
الهاء التي يوقف عليها ، كما قالوا : (أنا) و (حيلة) . . .^(٣) .

(١) انظر شواهد الشافية للبغدادى / ١٧٠

(٢) الكتاب ٦١/٢

(٣) انظر شواهد الشافية للبغدادى / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠

التعويض بالناء

حرى بنا قبل أن تفصل القول في التعويض بالناء أن تقدم له بما ترد له الناء في العربية استكمالاً للعامة ، واستطراقاً إلى المقصود الذي إليه نقصد وعلى الله فيه نعتد .

أولاً - ما ترد له الناء إجمالاً :

لدخل ناء التأنيث في الأسماء على سبعة أضرب : الأول منها دخولها على الصفات فرقا بين المذكر والمؤنث ، وذلك إذا كانت جارية على الأفعال نحو قائم وقائمة وضارب وضاربة ^(١) ، فالتاء في الصفة هنا مثل التاء في قامت وضربت في الفصل بين القبيلين فإذا كان التأنيث حقيقياً لزم ت فعله هذه العلامة فلم تحذف وذلك نحو : قامت المرأة وسارت الناقة ... وهذه التاء إذا دخلت على هذه الصفات الجارية على أفعالها لم تغير بنؤها عما كان عليه نحو قائم وقائمة ، وضارب وضاربة ومكرم ومكرمة ... (المخصص ١٦ / ٥) .

الثاني دخولها على اسمين غير وصفين للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قولهم : امرؤ وامرأة ، وهذا الاسم يستعمل على ضربين أحدهما أن تلحق أوله همزة الوصل والآخر أن لا تلحقه مثال الأول نحو : امرئ وامرأة ، وفي التنزيل : (إن امرؤ هلك - وإن امرأة خافت من بعلها) والآخر مرء وامرأة ، وفي القرآن : يحول بين المرء وقلبه ، وعلى هذا قالوا : امرأة إذا خفضوا الهمزة فالقياس (مرة) وقد قالوا : المرأة ... وما فرق بين مذكره

(١) أطر شرح الشافية للرضي ١٧٤، ٣ .

ومؤثته من الأسماء قولهم : الشيخ والشيخة ، وقال أبو عبيد : كأنها
شيخة رقوب .

وقالوا : غلام وغلامة وأنشدوا :

ومر هكضة صريحى أبرها بهان لها الغلامة والغلام
وقالوا : رجل ورجلة ، قال الشاعر :

خرقوا جيب فتاتهم لم يسألوا حرمة الرجلة
وقالوا : حمار وحمار وأسد وأسدة ، وبرذون وبرذونة . . .
(المختص ٥/١٦/٩٨-٩٩) .

الثالث دخولها على الاسم فرقا بين الجمع والواحد نحو قولهم : تمر
وتمرة ، وبقر وبقرة وشعير وشعيرة ، وجراد وجرادة فالتاء إذا ألحقت في
هذا الباب دلت على المفرد وإذا حذفت دلت على الجنس والكثرة كما إذا
حذفت التاء ذكر الاسم وأنت .

وقد جاء في التزييل الأمران نحو قوله تعالى : (من الشجر الأخضر
نارا - وجراد منتشر - وأعجاز نخل منقعر) ، فالشجر جمع شجرة ،
والجراد جمع جرادة والنخل جمع نخلة وقد ذكرت أوصافها وهي على الترتيب
(الأخضر ، ومنتشر ومنقعر) ومن التأنيث قوله تعالى : أعجاز نخل خاوية .

وقوله تعالى : ينشئ السحاب الثقال ، فجمع الصفة هذا الجمع كالتأنيث ،
وفي الأخرى : يزجي سحباً ثم يؤثف بيته . .

وعلى هذا قال الشاعر في وصفه :

دان مسف فريق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراج

فالتأنيث على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، هذا قول جماعة أهل اللغة في تذكير هذا الضرب وتأنيثه أنها سواء في الاستعمال والكثرة ، وأما أبو حاتم فقال : أكثر العرب يجعلون هذا الجمع مذكراً وهو الغالب على أكثر كلامهم .

قال وربما أنك أهل الحجاز وغيرهم بعض هذا ، ولا يقبسون ذلك في كل شيء ولكن في خواص ، فيقولون : هي البقر ، والبقر في القرآن مذكر .

قال : والنخل مذكر وربما أنثوه ، قال والنخل في القرآن مؤنث .

قال : وما علينا أحد يؤنث الرما ، ولا الموز ولا العنب والتذكير هو الغالب والأكثر في كل شيء ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من لفظه لما كان يؤدي إليه من التباس مذكر الواحد بالجمع .

قال أبو عمر عن يونس : وإذا أرادوا المذكر قالوا هذا شاة ذكر ، وهذا حامة ذكر ، وهذا بطة ذكر ... (المخصص ١٦٥-١٠٠-١٠١) .

الرابع ما لحقته التاء مجرد التأنيث وليس لما تقدم نحو قولهم : عرفة وقرية وبلدة ، ومدينة وحمامة وشقة ، وربما عبروا عن هذا التأنيث بالعلامة السكتة في لفظ الكلمة (المخصص ١٦٥/١٠٢ - ١٢) .

الخامس ما لحقته التاء من صفات المذكر للبالغة في الوصف لا للفرق بين المذكر والمؤنث ، وذلك نحو قولهم : رجل علامة ونسابة ، وسالة وراوية ؛ ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل في وصف من أوصاف الله تعالى وإن كان المراد البالغة .

وقال أبو الحسن في قولهم : رجل فروقة وملولة وحمولة ؛ ألحقها الهاء للتكثير

كنسابة وراوية ، وقد لحقت تاء التأنيث حيث لم تلحق الكلمة تأنيثا ، ولم تفصل واحدا من جنس ولم تفصل تأنيثا من تذكير كأمريء وامرأة ولم تجر صفة على فعل ، وذلك قولهم في جمع حجر حجارة ، وذكر ذكارة ، وجل جمالة ، وقرى : د كأنه جمالة صفر . .

ودخلت أيضا - في فعوله التي يراد بها الجمع وذلك قولهم : هم وعمومة وخال وخوزلة ، وصقر وصقورة ، وكذلك أفلة وفلة مثل : أجربة وجرىب وخصى وخصية ، وغلة وجبرة ، وهذا كياءى النسب في فرشى وقرى ويماني جاءت في البناء غير دالة على ما يدل عليه في الأمر للمام من النسب (المخصص ١٠٢/١٦/٥) .

السادس تدخل الجمع المبني على مفاعل للمعاني التالية :

(أ) ما يدل لحاقها به على النسب نحو قولهم : المهالبة والمذاذرة ، والأشاعرة لجاء جمعه المكسر على حد ما جاء المسحح ، وذلك أنهم لما كانوا يقولون : الأشعرون فيجمعون بحذف الياء كأنه جمع أشعر لا أشعري ، كسر عليه فدل التأنيث على هذا المعنى من النسب .

(ب) ما يدل لحاقها به على الأعجمية والمعربة من الأسماء نحو : الأشاعنة والسيابجة والموازجة ، والجوارزة ، وقالوا : صيقل وصياقلة ، وفشع وفشاعمة فدخلت الهاء الاسم على غير هذين الوجيهين ، وإن شئت حذوت الهاء فقلت : الأشاعث والسيابج كما تقول الصياقل ... وإنما اجتمعت النسبة والعجمة في لحاق التاء لها في أشاعنة وموازجة لاتفاقها في النقل من حال إلى حال لم يكونا عليها ، فالنسب قد صار الاسم فيه وصفا بعد أن لم يكن كذلك وليس ذلك لاتفاق العجمة والتأنيث في المنع من الصرف ،

ألا ترى أن المعجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصرف ، وهذه الأعجمية
الداخلية في هذا الباب أسماء أجناس ، وقيل التاء عوض من ياء السب
المحذوفة من نحو : أشعنى .

(ح) ما يدل لحاقها هذا الجمع على التعويض من الياء التي تلحق مثال
معامل وذلك نحو فرزان وفرزاة وجصباح وجصاحمة وزنديق وزنادقة
فالهاء في هذا الباب لازمة لا تخفى ، لأنها تعاقب الياء التي من الجعاجيع ،
فإن حذفت أثبتت بالياء لأنها يتعاقبان " .

ثانياً مسائل التعويض بالتاء :

الأولى : التعويض بالتاء عن المحذوف من المصدر :

وذلك قرأك : أفته إقامة ، واستعته استعانة وأدبته إرادة ...

وإن شئت لم تعرض وتركب الحروف على الأصل ، قال الله تعالى :
لا تليهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . . .
التور ٢٧ .

قال أبو علي : أعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن يكون الفعل على
أفعل ، وعين الفعل منه واو أو ياء ، فإنما يمتلآن ، وتبقى حركتها على

(١) انظر المخصص ٩٧/١٦ هـ - ١٠٤ ، والمقرب لابن عصفور ٧١/٢ - ٧٢
وشرح الشافعية لرضي ٦١/٢ ، ٩١ ، ١٨٤ وما بعدها ، وشرح المفصل لابن
يعيش ٩٦/٥ وما بعدها والكافية ١٦٢/٢ ، والأشباه والنظائر في النحو
للسيوطي ١١٧/١ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، والمخصص لابن جنى ١١٤/١ ، ١٠٩/٢ ، ٣٠٢

ما قبلها وتقلب كل واحدة منها ألفا في الماضي ، وباء في المستقبل كقولك :
أقام يقيم ، وألان يلين ، والأصل : أقوم يقيم ، وألين يلين ، فألقت حركة
الياء والواو على ما قبلها ، وقلبتهما ألفا بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة ثم عمل
المصدر لأغلال الفعل ، فقول : إقامة ، وإلانة ، وكان الأصل : أقواما
وإليانا ، كما تقول أكرم بكرم إكراما ، غير أنك لما أعطت الواو والياء
في الفعل أعللتها في المصدر ، فألقت حركتهما على ما قبلهما فسكتا ، وبعدهما
أب إفعال ، وهي الألف التي في الإقوام والإليان قبل الميم والتون ، فاجتمع
ساكن أحدهما عين الفعل المعتلة والآخر ألف إفعال ، فأسقط أحدهما ،
وجعلت هاء التانيث عوضا من الحرف الذاهب .

فقالوا : إقامة والإانة^(١) وكذلك يعمل في استعمل ويحيى مصدره
كقولك : استعان يستعين استعانة واستلان يستلن استلانة ... هذا - وقد
اختلف المحويون في المحذوف من الحرفين لاجتماع الساكنين .

فقال الخليل وسيبويه : الذاهب هو الساكن الثاني (أي أب الإفعال
والاستفعال) ؛ لأن الساكن الثاني زائد والأول أصلي ، وإسقاط الزائد
أولى وقال الأخفش والفراء : الذاهب هو الأول ؛ لأن حق اجتماع
الساكنين أن يسقط الأول منهما ، وقد أجاز سيبويه أن لا تدخل الهاء
عرضا ، واحتج بقوله عز وجل : وإقام الصلاة ، ولم يفصل بين ما كان
مضافا وغير مضاف ، وذكر الفراء أن الهاء لا تسقط إلا عما كان مضافا ،
والإضافة عوض منها وأنشد .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٢٩٢ ، وحاشية الأمير علي المغني ١ : ١٨٢ .
والمفصل للزغشري ٢٢٣ والأشياء والتطائر للسيوطي ١ : ١٨ ، وتصريف
الأمثال لمحمد الطحاوي ٦٠ : ٦١ ، والخصائص ٢ : ٣٠٢
(م - ٦ - للمعرض)

إن الخليط أجندوا البين فاجردوا وأخفوك عد الأمر الذي وعدوا
وذكر أن الأصل . عدة الأمر (١) ، والماء سقطت للإضافة وإن ذلك
لا يجوز في غير الإضافة أما نحو (جهة) فإن كانت مصدرا على وزن (فـمـلـة) ،
فإن الماء تخلف ، ويعوض عنها التاء ، أما (وجهة) فقد جاء على غير القياس ؛
(جهة) على حد قوله .

فأمر أو مضارع من كوعد أحذف وفي كعدة ذاك اطرده
وفي (وجهة) قولان : أحدهما أنها اسم للسكان المخرجه إليه كالكمبة
وعلى هذا يكون إثبات الواو قياسا ، إذ هي غير المصدر .

الثاني مؤنث (وجه) ، الذي بمعنى اسم المفعول ، مثل : ذبح ، وعليها
لا تحذف الواو التي هي فاء الكلمة عند اقتران الاسم بهاء التأنيث : (الجمل
على الجلالين ١٢٠/١ ، التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٣٨/٢

هذا — وبلاحت أن عدة إذا صغرت نصير (وعيدة) والتاء فيها مصفرة غيرها
مكبرة إذ الموجودة والتاء فيها مكبرة تاء العوض ، والموجودة فيها مصفرة تاء
التأنيث التي تزداد في التصغير نحو : من وسنبته .

ولذا عادت التاء المحذوفة حين طاردت تاء التأنيث تاء العوض فقبل
(وعيدة) وذلك لتلا اجتماع العوض والمعووض منه ، وكذلك الشأن في
تصغير أخت و بنت ، فيقال فيها : أخت و بنت ، فالتاء فيها مصفرتين غيرها
حال تكبيرهما (الخضرى ١٦٧/٢) .

(١) انظر تاج المروس للزبيدي ٥٣٦ : ٢ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٤٥ ،

وأجاز سيويه أنه إقاماً ولم يحجزه القراء ، وأما قولهم أريته إراماً ،
فليس من هذا الباب ، لأنه لم يعتل عين الفعل منه ، ولكنه دخله النقص
لتلين الهمزة ، فعوض الهمزة ، وكان الأصل : أرايته إراءاً ، كما تقول أريته
إراءاً ، وحفت الهمزة في المصدر ، كما خفت في الفعل بأن ألقيت حركتها
على الراء ، ثم أسقطت ، وجعلت الهمزة عوضاً من ذلك .

قال سيويه : وأما عزيت تمزية ونحوها فلا يجوز الخنف منه ، ولا فيها
أشبه لأنهم لا يعمشون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هي فيه في موضع
اللام صحيحتين^(١)

وقد يحى في الأول نحو : الإحواذ والاستحواذ وعوه ، يريد : أن
ما كان على فَعْلٍ فمصدره تفعيل أو تفعلة ، في الصحيح كقولك : كرمته
تكرمة وعسكرهما وعظمت ت عظمة وتمظيها ، والباب فيه تفعيل ، فإذا كان
لام الفعل منه معتل ألزموه تفعلة كراهة أن يقع الإعراب على الياء ، وأرادوا
أن تعرب البناء وتكون الياء مفتوحة أبداً ، كقولك عزيت تمزية وسويت
تسوية ، ولم يقولوا عزيت تمزياً وهذا تمزيك ، وعجبت من تمزيك ، لأن
لهم عنه مندوحة باستعمالهم .

الوجه الآخر ، وفرق سيويه بين هذا وبين (وإقام الصلاة) فلم يجوز
في هذا حذف الهمزة كما أجازها في إقامة الصلاة ، بأن قال : إنه قد جاء في باب
(إقامة الصلاة) المصدر على الأصل بغير هاء كقولهم : الإحواذ والاستحواذ
ولم يقولوا في هذا الباب بإسقاط الهمزة .

قال أبو سعيد وقد جاء في الشعر قال الراجر :

(١) انظر الخصائص لابن جني ٤/٢ هـ والمفصل المختصر ٢٢٣ .

بات ينزى دلوه تنزيا كما تنزى شهلة صيا

قال سيوييه : ولا يجوز حذف الهاء في تجزئة وتهته ... لأنهم الحقوها
بأختيها من بنات الياء والواو كما الحقوا أريت الهاء (١) .

هنا - وقد كثر التعويض بالتاء - فيما حذفت قاذرة كعدة وزنة وصلة وضمة
وسعة وسمة ... إلخ أو فيما حذفت لامه كسبة وقلة وسنة وفنة ورثة ... إلخ
فالتاء في الأوليات عوض عن التاء المحذوفة وهي الواو . وفي الآخريات
عوض من اللام المحذوفة وهي الواو أو الياء كذلك ؛ ألا تراهما كيف
تعاقب اللام في نحو برة وبرى ، وثبة وثى .

وحكى أبو الحسن عنهم رأيت ميتا بوزن صيا ؛ فلما حذفوا قالوا : مئة (٢) .

الثانية : التعويض بالتاء في جمع المؤنث السالم من التاء المحذوفة من المفرد
المذكر المختوم بها في نحو طلحة وحمة ومعاوية وأمية ... إلخ

وفي جمع هذه الأسماء المذاهب التالية : يرى جمهور النحاة جمعها بالآلف
والتاء ، واستدلوا على ذلك بقول العرب رجل ربة ، ورجال ربات ،
وبقولهم : طلحة الطلحات .

(١) انظر المخصص لابن سيدة ١٤/٤ - ١٨٧ - ١٨٩ ، وشرح الشافية للرضي
١٦٤/١ وما بعدها ، والكتاب لسيوييه ٢/٢٤٤ .

(٢) الأشياء والنظائر ١/١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٤ وحاشية الخضرى ٢/١٧١ ، ١٧٣ ،
١٧٤ ، ١٠٩ ؛ وحاشية الأمير على الختّى ١/٧ ؛ والمخصص لابن جنى ١ : ٢٤
١٧٢ ؛ والمزهر للسيوطى ٢ : ١٥٨ والمفصل للزمخشري : ٣٧٠ تهمة : ٢
والمخصص لابن سيدة ١٠١ : ٦٠٧ .

قال الشاعر :

رحم الله أعظما دفقوها بسجستان طلحة الطلحات

وتقول العرب : ما أكثر الهيرات ، يريدون جمع الهيرة ، ولم يسمع رجال ربهون ، ولا طلحة الطلحين ، ولا نحو : ما أكثر الهيرين فلم يجمع شيء من ذلك بالواو والنون ، ولهذا لا ترى خلافا بين جمهور في جمع الأسماء بالآلف والتاء إذا سمى بها ، احتجا بها بالوارد عن العرب وإنما جمعت بالآلف والتاء وصارت تاء الجمع عوضا عن التاء الساقطة من المفرد عند جمعه هذا الجمع . لئلا يجتمع تاءان فصار بمنزلة ما يسقط لاجتماع الساكنين لتقدير التاء في المفرد .

وأجاز الكسائي والفراء جمع هذه الأسماء بالواو والنون شريطة إسكان اللام من طلحة ، لأنهم يقدرون جمع (طالح) فلا يحركون اللام .

وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى جواز ذلك بشرط تحريك اللام بالنفحة فيقول : الطالحون ، فيفتحها كما فتحوا أرضون حلا على أرضات لو جمع بالآلف والتاء ، لأنه بمنزلة ثمرات ، والصحيح ما قاله غيره ، لأنه قول العرب الذي لم يسمع منهم غيره ، ولأنه القياس ، ولأن طلحة فيه هاء التأنيث ، والواو والنون من علامات التذكير ولا يجمع في اسم واحد علامتان متضادان .

واحتج ابن كيسان لذهبه بأن التاء تسقط في الطلحات ، ومن أجل سقوطها . وبقاء الاسم بغيرها جاز جمعها بالواو والنون وهذا لا يلزم ، لأن التاء في المفرد مقدرة كما هو مذهب الجمهور ، إلا أنها سقطت حيث استعيرت

غيا بتاء الجمع ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعرض منه " .

الثالثة ، التعويض بالتاء في (فَعَلَة) جمع فاعل الممثل اللام عن أحد المثلين على مذهب أبي زكريا الفراء نحو : سعاة ودعاة وقضاة ... الخ فأصله عنده (فَعَل) نحو : سعى ودعى وغزى ومنه قوله تعالى : « ... أو كانوا غزى .. » آل عمران ١٥٦ .

فاستقل أحد المثلين لحذف ثم عوض عنه التام فصار على (فَعَلَة) بعد أن كان على (فعل) " وله نظائر من الصحيح نحو بازل وبزل ، وقارح وقرح وشاهد وشهد ، ومثله في الممثل العين نحو : صائم وصوم ونائم ونوم .. الخ ، وفي الممثل اللام عاف وعنى (بمعنى الدارس) ... وقد جاءوا بفعل على فعلة تمييز الجمع الممثل اللام عن الصحيح " .

وفي شرح التسهيل لأبي حيان اختلف في باب قضاة ورماة ، والاي عليه الجمهور أن وزنه (فَعَلَة) وأنه من الأوزان التي انفرد بها الممثل الذي على وزن فاعل لئلا يخلط ، وقال بعضهم : وزنه (فَعَلَة) ككامل وكلة وإن هذه الضمة للمرق بين الممثل والصحيح .

وقال الفراء : وزنه (فَعَل) بتضعيف العين كبازل وبزل ، والهاء فيه أضي في غزاة ورماة عوض عما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض عما حذف .

(١) انظر المخصص لابن سيده ٧٩/١٧/٥ .

(٢) انظر شرح الشافية للرحبي ١٤٦/٢ ، ١٧٦ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٥ .

قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحد بن منصور الشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاث آلاف بيت إلا تسعين بيتا ، احتوت على نظام سهل وعلم جم فقال :

والوزن في الغزاة والرماء	في الأصل عند جملة الرواة
فمفعلة ليس لها نظير	في سالم من شأن الظهور
وآخرون فيه قالوا فمفعلة	كما تقول في الصحيح الجملة
ينص في ذلك حرف الفاء	بالضم في ذى الواو أو ذى الياء
وعالف الفراء ما أنبأت	وحجهم بقولهم سرارة
وعنده وزن غزاة فمفعلة	كما تقول تازل وازل
فالماء من ساقطها معانضة	وإنما تعرف بالرياضة
كالأصل في إقامة إقوام	بالاعتراض اطراد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى ومعنى ليس بالمجهول

والصحيح عندي من مذاهب الحاة السابقة الثاني وهو أن نحو (قضاة) على وزن (مفعلة) لأنه الكثير المطرد في الصحيح ، وكثيرا ما يقبسون العليل عليه في أوزانه ، إلا أنهم فرقوا بينهما بحركة الفاء فأبقوها مفتوحة في نحو كامل وكلمة لصحة اللام ، وضموها في نحو دماء وقضاة حيث خف آخره بالإعلال تعادلا بين جمعي الصحيح والعليل ورفعا ليس بينهما في الجمع .

الراحة : التعويض بالناء عن ياء المتكلم في باب النداء خاصة في لفظين هما

(يا أبة ، يا أمة) . أي يا أبي ، ويا أمي (١) ومنه قوله تعالى : « إذ قال يوسف لأبيه يا أبت ، يوسف : ٤ ، قرأ بكسر التاء أبو عمرو وعاصم ونافع وحزرة والكسائي ، فالتاء في (يا أبت) عند البصريين علامة التانيث ، أدخلت على الألف في الداء خاصة بدلا من ياء الإضافة ، وقد تدخل علامة التانيث على المذكر فيقال . رجل نكحة وهزأة ، وعن نص على أن التاء للتانيث سيويوه فإنه قال . سألت الخليل عن التاء في (يا أبة) فقال ، هي بمنزلة التاء في (حالة وعمة) يعني أنها للتانيث ، ويدل على ذلك كتبهم لإياها هاء فيقال : (يا أبة) بالهاء وقفا ، ومعناه (يا أبي) فتؤدي الهاء ما تؤديه الباء ، ولا يقال : يا أبتى ؛ لأن التاء بدل من الباء فلا يجمع بينهما ، وقياس من وقف بالتاء أن يكتبها بالتاء حكما في (بنت وأخت) . قال الزحشرى : فإن قلت : كيف جاز لحاق تاء التانيث بالمذكر ؟ قلت : كما جاز نحو قولك : حمامة ذكر ، وشاة ذكر ، ورجل ربة ، و غلام بضة . يعني إنما جرى بها لجرده تانيث اللفظ . . . قال الزحشرى . فإن قلت : فلم ساع تعويض تاء التانيث من ياء الإضافة ؟ قلت : لأن التانيث والإضافة يتناسبان في أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم في آخره . . . وهذه التاء لا تدخل - عوضا - فيما كان له مؤنث من لفظه ؛ إذ لا يجوز أن يقال . يا عالت ويا عمت في (يا خالي ويا عمي) (٢) .

والتعويض بالتاء عن ياء المتكلم في (يا أبة ويا أمة) يرجع عندي على

(١) انظر المقرب لابن عصفور ٢ / ٧٢ ، تحقيق عبد الستار الجوارى ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢ / ١٢٤ ، والمفصل للزمخشري : ٤٣ ، وحجة القراءات لابن زبرعة : ٣٥٤

(٢) انظر تفسير القرطبي ٩ : ١١ ، وحاشية الجبل على الجلالين ٢ : ٢٣ : ٤٣٤ ، والتصريح على التوضيح ٢ : ١٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ : ١١ وما بعدها .

الإبدال - كما يراه البعض - وذلك لأن إبدال التاء من الياء نادر بعد مخرجيهما
بينما يقع كثيرا من الواو لقرب مخرجيهما كما في: تراث وتجاه وتخممة... إلخ،
والأصل فيها: وراث ووجه، ووخة فقايت الواو فيها تاء تخفيفا لثقل
الضمة المضمومة فيها، أما نحو: يا أمنا ويا أمنا، أو يا أتي ويا أمي، فيحتسب
ذلك عندى أن تكون الألف والياء فيهما للإشباع، وليس ذلك جمعا بين
العوض والمعوين كما يتوهم، وزعم ابن مالك أن الألف في (يا أبنا) هي
التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى العيد والمستغاث وأنها ليست بدلا
من الياء^(١).

ومن هنا كان التعويض بالتاء من ياء المتكلم في باب النداء خاصة من أنواع
التوسع الذي سلكته العرب فيه من الحذف والزبادة والإشباع والإبدال
والتعويض... إلخ.

الخاتمة: التعويض بالتاء في الجمع الأقصى عن الياء سواء أكانت الياء
محدومة من الجمع نحو جماعة وفرارئة في جمعا جميع وفرازين، فحذفت الياء
منها وعوض منها التاء، أو كانت ياء النسب في المفرد نحو: أشاعنة،
وأشاعرة حمى أشمتى وأشمري، وقد تقدم ذلك في آخر ما ترد له التاء في
اللغة العربية، أو كانت محتملة للنسب وغيره كما في نحو أناسية، فالتاء فيه
عوض عن الياء في أناسي، قال سيوبه: وقالوا: أناسي وأناسية فعوضوا
الياء، وأصل أناسي: أناسين، فأبدلت التون ياء وأدغمت في الياء فصارت
و أناسي^(٢).

(١) انظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ٢ : ١٧٨
(٢) أنظر المخصص ١/١/ ١٧، والأشباه والنظائر ١/ ١١٩، والمخصص

وقد اختلف النحاة في مفردة ، فقليل : إنسى نحو جمع القرقود ، ضرب
من السفن ، قرائير و قراقر في قول الأخفش والمبرد ، وأحد قولي الفراء ،
وله قول آخر ، وهو أن يكون واحدة إنسان ، ثم تبدل عن النون ياء فتقول :
أناسي ، والأصل أناسين مثل سرحان وسراحين ، وبستان وبساتين ، فبجوزوا
الياء عوضاً من النون ، وعلى هذا يجوز سراحى وبساتى في جمعى سرحان
وبستان لا فرق بينهما .

قال الفراء : ويجوز أناسي ، بتخفيف الياء التي فيها بين لام الفعل
وعينه مثل قرائير و قراقر .^(١) وعليه يلزم حذف العوض والمعووض عنه
وهو من النوادر .

السادسة : المعوض بالتاء عن ألف التانيث في التصغير كقولهم في
تصغير جباري ، على أحد الوجوه فيه ، حيرة ، فالتاء في المصدر عوض
عن الألف في المكبر .^(٢)

كما قالوا في تصغير لغزي ، لغيزة ، . وقد سبق أن ذكرت أن بعض
النحاة جعل ألفي التانيث في نحو صحراء وليلى عوضاً من التاء ، لأنها الأصل
في التانيث ، وهنا جعلت التاء عوضاً عن الألف المقصورة ، ولعل هذا من
قبيل التفارض بين ألف التانيث وتاءه في الاستعمال .

(١) أنظر تفسير القرطبي ٥٦/١٣ ، وحاشية الجمل على الجلالين ٢٦٢/٣
والأشباه والنظائر ١٢٤/١ .

(٢) أنظر الأحاجي للزمخشري ٤٤٠ تحقيق مصطفى الخدي ، والمختص
لابن سيدة ٩١/١٧/٥ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٢٠/١ .

السابعة : التعويض بالتاء في « فعلة » مصدر الرأى عن ألف
« فعلال » مصدره الآخر نحو « الزلزلة والمخلجة » حسن سير الدابة ،
والسرهاقة « حسن الغذاء » فهذه التاء كأنها عوض عن ألف فعلال ، نحو
المحلاج ، والسرهاف قال العجاج .

« سرحفته ماشئت من سرفلاف »

وكذلك مصدر ما لحق الرباعي من نحو « الخوقة » والبيطرة والجوهرة
والسلفاة ، كأنها عوض عن ألف حيقال وييطار وجهورار وسلفاء .^(١)

الثامنة : التعويض بالتاء في أول التفعيل مصدر « فعل » من عين والفعال ،
وذلك قولهم .

فطعته تقطيعا ، وكسرتة فكسيرا : ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار ؛
بدلالة قول الله سبحانه . « وكذبوا بآياتنا كذابا » النبأ / ٢٨ .^(٢)

ومن هنا يتبين أن العرب ألزمت التعويض في مصدر (فَعَّل) فالتاء
في أوله عوض عن إحدى عيني (فعال أو فعل) والياء في « التفعيل » بدل
من ألف « الفعال » والتاء في التفعلة مصدر المعتل اللام من فعل مثل التربية
والتركية عوض عن الياء في التفعيل .

المسألة الثامنة : التعويض بالتاء من فاء افتعل وذلك قولهم : - نفى -

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ٣٠٢ ، والأشباه والنظائر في النحو

للسيوطي ١/ ١١٧ .

(٢) الخصائص ٢/ ٢٩٠

يتقى ، والأصل اتقى يتقى فحذفت أتا فبقى ، وتقى ، ووزنه « تعل » ، ويتقى
على وزن « تعل » ، قال الشاعر :

بجلائها الصيقلون فأخلصوا خفا كلها يتقى بأر
وقال أوس بن حجر :

تقال بكعب واحد وتلته يذاك إذا ما مر بالكعب بعسل
وأشد أبو الحسن :

زيادتنا فعلان لاتفسينها تق الله فينا والكتاب الذي تلو
ومنه أيضا قولهم : تجمه يتجه ، وأصله : أجمه على وزن « تعل » .

وروى أبو زيد فيما حدث به أبو علي : تجمه ، يتجه ، بكسر العين في
الماضي وفتحها في المضارع ، فهذا من لفظ آخر وقاؤه تاء .
قال الشاعر :

قصدت له القبيلة إذ تجهنا وماضفت بشدته فزاعى

فهذا محذوف من أجمه كاتقى . فأما قولهم : اتخنت ؛ فليست تاءه بدلا
من شيء بل هي تاء أصلية بمنزلة اتبعث من تبع . يدل على ذلك ما أنشده
الأصمعي من قوله :

وقد تخنت رجلى إلى جنب غرزها نيفا كأفحوص القطاة المطرق

وعليه قول الله سبحانه : « قال لو شئت لتخنت عليه أجرا » ، الكهف/ ٢٧
وذهب أبو اسحاق إلى أن اتخنت كاتقت ، واتزمت ، وأن الهمزة أهرمت

في ذلك يجري الواو . وهذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ ، أنشد
ابن الأعرابي :

في داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهلها منها الذي أتتلا

وروي لنا أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان (متمن) وأنشد : ...
بيض آمن ، والهوى يقطع علي أبي اسحق قول الله عز وجل : لو شئت
لأخذت عليه أجرا . فكما أن "نجمه" ليس من لفظ الوجه كذلك ليس
"تأخذ" من لفظ الأخذ .^(١)

(١) أنظر الخصائص لابن جني ٢/٢٨٦ وما بعدها ، والأشباه والنظائر في
النحو السيوطي ١/١٠٨ وما بعدها .

التعويض بالراء عن الهمزة

التعويض بالراء لم يك شائعاً في العربية شيوع غيره كالتعويض بالياء والياء... إلخ بل تراه لا يقع إلا في ضرورة الشعر : إذ للشاعر من التعويض والتوسع ما ليس للكاتب أو النثر ، لذلك لم أجسد التعويض بالراء إلا في مسألة يتيمة ، وهذه المسألة غير مقطوع بالتعويض فيها ، وذلك كما في قول الشاعر ، وقد أنشده الفراء :

بالباعث الناس والأموات قد ضمنت

إيام الأرض مذهر الدهارير^(١)

قال : إنما يريد مذهر الأدهير ، ولكنه لما احتاج إلى العوض ، جعل الراء عوضاً عن الهمزة وقال مثله : تصغيرم لأصيل : (أصيلاً) ، وإنما هو تصغير أصال ، زيدت عليه لام في آخره ، وحذفت الهمزة من أوله ، كأنهم أرادوا : أويصالا ، فقالوا : أصيلاً^(٢)

وقال الأزهرى : الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد .
أنشد أبو العلاء لرجل من أهل نجد ، وقيل لعثير بن لييد العندي :

(١) أنظر شرح الكافية للرضي ١٦/٢ ، والدرر اللوامع على معجم اللوامع للأمين الشنقيطي ١/٢٨ ، وخزانة الأدب للبغدادى ٢/٤٠٠ ، وفيه رواية أخرى هي :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إيام الأرض في دهر الدهارير
الخصائص ٣٠٧/٠ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر للقرأز القيروانى ١٧١/٠ : ١٨٠ .

فاستقدر الله خيرا وأرضين به فينما العسر إذا دارت مياسير
 وبينما المرء في الأحياء مغتبط إذا هم الرمس تغفوه الأعاصير
 يئس عليه غريب ليس يعرفه وقد قرأته في الحى مسرود
 حتى كأن لم يكن إلا تذكره والدهر أيتما حين دهاير
 وقال الزمخشري : الدهارير تصاريف الدهر ونوائبه : مشتق من
 لفظ الدهر : ليس له واحد من لفظه كعباديد^(١) . ولو كان له واحد وجب
 أن يكون دهورا .

وأبضا يلزم ألا يقع هاءنا عوض ، لأنه لا اضطرار فيه في وزن ولا في
 غيره ؛ لأنه لو قال في وزن الشعر : الأدهير في موضع الدهارير لم ينقص
 ذلك من الوزن : وأو كانت فيه ضرورة .

قالوا : وأصيلال : اللام فيه بدل من النون ؛ والأصل : أصيلان ؛
 كأنهم صغروه على هذا البناء ، كما صغروا المغرب (مغيربان) كأنه
 تصغير (مغربان)^(٢) .

(١) أنظر اللسان لابن منظور ٥ / ٢٨٠ ، وقام العروس ٢ / ٢٢٧

(٢) ضرائر الشعر للقرأز القيرواني ١٨٠ : ١٨١

للتعويض باللام في ذلك وتلك ، عن هـ ، التثنية

وتصحب اللام اسم الإشارة فيقال : ذلك ، وهذه اللام عوض من هـ التثنية للدلالة على تحقق المشار إليه ؛ ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : هـ هذا لك ، لا يجمع بين العوض والمعووض ، بخلاف الكاف : فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض^(١) ، وقد عاين أن مالك امتناع الجمع بين هـ ، التثنية ، واللام في نحو : هـ ذلك ، بأن العرب كرهت كثرة الزوائد ، وقال غيره : هـ هـ ، تليه : واللام تليه ولا يجتمعان ؛ وقال السبيل : اللام تدل على بعد المشار إليه ؛ وأكثر ما يقال للغائب . وما ليس بحضور المخاطب ، وهـ هـ ، تليه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما يحضرته لا إلى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا^(٢) .

ومن هنا يتبين لنا أن أقوال العلماء في منع الجمع بين هـ ، واللام في هـ هذا لك ، ثلاثة أقوال :

الأول : لأن مالك وهو التخليل من الزوائد في الكلمات العربية ؛ لأن العرب تكره كثرتها .

الثاني : أنه لما كانت هـ هـ ، واللام بآنيان للتثنية اكتفى بأحدهما عن الأخرى ، واستغنى بالأولى عن الثانية أو العكس حيث تفتى أي منهما عن نظيرتها وتؤدي مؤداها .

(١) الأشياء والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٥ وأظهر شرح الكافية

للرضي ١ / ٢٢ ، ومجته المورد العراقيه / ٣٦٠

(٢) أنظر مع الهوامع للسيوطي ١ / ٧٦

الثالث : السبيل ، وعلة منع الجمع بينها عنده التضاد ، حيث اللام تدل على بعد المشار إليه وهما ، فبقيه للمخاطب إلى أن ينظر إلى ما يحضرته ، أو قد قرب منه .

قال الرضى : فإذا أردت التنصيص على البعد جئت علامته وهى اللام ، فقلت : « ذلك » ، ثم تقول . لفظ « ذلك » يصح أن يشار به إلى كل غائب كان أو معنى ، يحكى عنه أولا ، ثم يرقى باسم الإشارة ، أقول فى المعين : جاء رجل ، فقلت لذلك الرجل ، وفى المعنى : تضاربوا ضربا بليغا فهالنى ذلك الضرب ، وإنما يورد اسم الإشارة بلفظ البعد ، لأن المحكى عنه غائب ... إلخ " .

(١) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٢٢ .

التعريض بال

(أ) حرف من الحروف الثمانية الهوامل في العربية وإن كان مختصاً بالاسم ، إذ هو مع ما يدخل عليه كالشيء الواحد ، وله مواضع ومعاني يرد له قال اللهاجي :

تعلم فللتعريف ستة أوجه إذا لامه زيدت إلى أول الاسم
حضور وتقدير وجلس ومعد ومعنى الذي تم الزيادة في الرسم^(١)
أحد هذه المعاني : أن تكون لتعريف العهد كقولك : جاني الرجل ،
إذا أردت واحداً بينك وبين المخاطب فيه عهد ،

الثاني : أن تكون بمعنى (الذي) نحو : القائم عندك زيد : أي الذي قام ، ويكون في المؤنث بمعنى (التي) نحو : القائمة عندك هند ، ولا بد لها من صلة ، وهي كل جملة يحسن فيها الصدق والكذب ، ولا تدخل إلا على اسم الفاعل كما تقدم وعلى المضارع نحو قول الفرزدق :

ما أمنت بالحكم الترمي حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأي والجدل
أراد : الذي ترمى :
قال ابن مالك :

وصفة صريحة صسلة ال وكونها بمعرب الأفعال قل

(١) معاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، ٦٥ وما بعدها ،
والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٢ ، ٤٢ ، ٤٤ - ومعجم الهوامع للسيوطي
١ ، ٧٩ وما بعدها ، وشرح التماكبي على القنطرو حاشية ص ١٠١ ، ١٧ وما بعدها .

الثالث أن تكون زائدة وهي على ضربين : زائدة لازمة كما في الذي ،
والتي ... الخ قال في الأسماء الموصولة زائدة لازمة وليست للتعريف ، لأن
الموصولات تتعرف بالصلة لا بال ، وإنما دخلت ال عليها إما تحسباً للفظ
وإما على التشبيه بالصفات ، وزائدة غير لازمة ، وهي الداخلة على بعض
الإعلام نحو قول الشاعر :

• باعد أم العمر من أسيرها •

أي أم عمرو ، وعلى الأحوال ، كقولهم : أدخلوا الأول فالأول ، وقول
الشاعر :

• دمت الحميد فما تنفك متصراً •

أي دمت حميداً ، وعلى التمييز في قول الشاعر :

• وطبت النفس يا قيس بن عمرو •

أي طببت نفساً ... وأما دخولها في نحو : الحسن والحسين والقاسم
والخارث والضحاك والعباس ، فقال الخليل : لجعله الشيء بعينه ، يريد أن
هذه الأسماء صارت بمنزلة الصفات الغالبة كالصعق والسهاك ، وما أشبه ذلك
وقيل إنها للمع الصفة كالبيع^(١) .

الرابع أن تكون لتعريف الجنس نحو قوله تعالى : « خلق الإنسان من
علق » العلق / ٢ ، وهذه يصلح أن تخلفها (كل) ؛ إذ التقدير : خلق كل فرد ،
بدليل صحة الاستثناء منها نحو قوله تعالى : « إن الإنسان لقي خسر إلا الذين
آمَنُوا وعملوا الصالحات ... » « العصر ٢ ، ٣ » وقد اختلف النحاة في نيابتها

(١) انظر معجم الفروع للسيوطي ٨٠١ ، ومعاني الحروف للرماني ، ٨٠
وما بعدها .

عن الضمير للمضاف إليه فجوز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من
 المتأخرين، وخرجوا عليه قوله تعالى: «فإن الجنة هي المأوى» (البزط/ ٤)
 أي مأواه؛ وذلك لأن هذه الجملة خبر قوله، وأما من عاف مقام ربه...
 (البزط/ ٤٠) فلم تكن (ال) في المأوى نافية عن الضمير لزم خلو
 جملة الخبر عن ضمير المبتدأ. وجوز الزمخشري نياتها عن الاسم الظاهر،
 واستشهد بقوله تعالى: «وعلم آدم الأسماء كلها...» (البقرة/ ٣١) قال:
 أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولاً عليه بذكر
 الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض عنه اللام كقوله تعالى:
 «واشتعل الرأس شيباً...» (مريم/ ٤): أي رأس فحذف المضاف وعوض
 عنه «ال».. وقال أبو شامة بنياتها عن ضمير المتكلم. قال في قوله:
 «بدأت يسم الله في الظلم أولاً» إن الأصل نظمي، فحذف المضاف إليه
 وهو ضمير المتكلم وعوض عنه «ال»، ومنه قول الشاعر:

خداة طفت عليه بكر بن وائل وعاجت مدور الخيل شطرتيم

وقول الآخر:

قالت بنات العم يا سلى وإن
 كان فقيراً معيماً قالت: وإن

أي قالت بنات عمي^١.

١٠. انظر شرح الفاكهي على القطر وحاشية يس عليه ١: ١٧٠، وهو

المروم ١: ٨٠

٢٠. انظر مع المروم للسيوطي ١: ٨٠، وحاشية يس على الفاكهي

١: ١٧٠: ١٧، وشواهد الشافية للبغدادى: ٤٩٨، والشواهد الكبرى

للعيني على خزانة الأدب ١: ١٠٦، وحاشية الأمير على المعنى ٢: ١٨

والتمويض بأل عن المضاف إليظاهر أو مضمرًا يحىء في دكل وبعضه
نحو الكل قائم والبعض جالس : أى كلهم قائم وبعضهم جالس ، وقد بسطنا
القول فيه سلفاً بما يغنى عن إعلانه فراجع .

هذا - وقد جاء التمويض بأل عن حرف في موضعين : الأول : عن
الهمزة كما في لفظ الجلالة ، الله ، قال سيويه : الأصل : إله ، فلما أدخلوا
اللام حذفوا الهمزة ، وصارت اللام كأنها خلف منها : أى عرض ^(١) .

وقال الزمخشري : لما كان اسم الله جل ذكره ، ما لا شيء أدور منه على
اللسنة العرب خصوصاً في لغو إيمانهم الذى لا يزالون يبدأون بها كلامهم مع
تكريرهم لذكره في كل ما دق وجل من أمورهم خفوه ضروباً من التنفيف
وحرفوه فنونا من التعريف ، من ذلك إنهم بعد ما حذفوا همزة إله ، وعوضوا
حرف التعريف بها ، جعلوه كأنه عين الهمزة وذاتها ، وكأنه بعض أحرفه
قالوا : يا الله ، رجعوا فقالوا : لا لم ، لحذفوا لام التعريف كما حذفوا الهمزة
قال الأعشى :

كخلة من أبى دباح يسمها لا هه الكبار

وقالوا : لاه أبوك ، بحذف لام التعريف ، ولام الإضافة ، وقلبوا فقالوا :
لهى أبوك ، وحذفوا من المقلوب فقالوا له أبوك . . . ^(٢) .

(١) انظر المخصص لابن سيده ١ : ١٧ ، وحجة القراءات لابن
خالدويه : ١٠٥ .

(٢) انظر الأحاجي للزمخشري ٩٨ : ٩٩ ، وحروف المعاني للرماني :
٦٦ : ٦٥ ، ولسان العرب ، لابن منظور ١٧ : ٢٥٩ وما بعدها .

قال سيوريه ومثله : أى مثل لفظ الجلالة في التعويض بأل فيمنع الهمزة
وأناس ، فإذا أدخلت اللام قلت : الناس إلا أن الناس قد يفارقه اللام ويكون
نكرة ، والله تعالى لا يكون فيه ذلك ، فخرج ظاهر كلام سيوريه
على أن الناس لا يكون فيه دخول الهمزة مع اللام ، وليس كذلك : لأن
اللام في الله ، تعالى خالف من الهمزة ، وليست كذلك في الناس

والثاني عن ياء النسب ، وذلك نحو قولهم : اليهود والمجوس ، والأصل :
يهوديون ، ومجوسيون تخفف ياء النسب ، وعوضت منها ال ، ويدل على
ذلك أن يهود ومجوس معرفتان ، قال :

أحار ترى بربقا هب وهنا كناد مجوس تستعز استعلا

وقال الآخر :

فرت يهود وأسليت جيرانها صمى لما فعلت يهود صمام^(١)

وبعد : فالتعويض بال يقع في العربية عن اسم ظاهر أو مضمّر ، ولا
يسكون ذلك الاسم إلا مضافا إليه ، وعن حرف وهو إما همزة كما في لفظ
الجلالة ، الله ، وكلمة ، الناس ، على قول فيها وذلك الحرف همزة وهو قائم في
الكلتين ، إذ أصلهما ، إله وأناس ، أدخلت ال ، عليهما ، تخففت الهمزة
منهما ، وهما لا يجتمعان ، وإما ياء النسب كما في اليهود والمجوس .

(١) النخوص لابن سيده ١ : ١٧ ، والأشياء والنظائر في النحو

للسيوطي ١ : ١٣٧

(٢) معاني الحروف للرماني ٦٦ : ٦٧ تحقيق الدكتور : عبد الفتاح

إسماعيل شلبي .

التعويض بالميم

الميم حرف من الحروف الشفوية ، ومن الحروف المجهورة ، وكان الخليل يسمي الميم مطبقة : لأنه يطبق إذا لفظ بها^(١) .

وتقع في الكلام أصلية وزائدة ، والزائدة إما عوضية ، وإما غيرها ، فالعوضية إما مشددة ويعوض بها عن (يا) في آخر لفظ الجلالة (اللهم) وإنما شددت في التعويض بها هنا لينساوى العوض والمعوّض عنه (يا) في عدد الأحرف^(٢) وقد سبق أن بسطت القول في ذلك بما يغني عن إعادته . وإما مفردة ، وقد جعلها سبويه في (مفاعلة) مصدر (فاعل) عوضاً عن ألفه ، ومنع ذلك المبرد ، فقال : ألف (فاعله) موجودة في المفاعلة ، فكيف يعوض من حرف موجود غير معدوم .

قال ابن جني : وقد ذكرنا ما في هذا ، ووجه سقوطه عن سبويه في موضع غير هذا ، يعنى في (كتاب التعاقب) وفيه أن أبا علي رد قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة) وحاصله : أن تلك الألف ذهبت ، وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر ، كما تلحق المصادر ألف الإنفصال ، وبهاء التفعيل ، قال : لكن الألف في المعامل بغير هاء هي ألف (فاعله) لا محالة وذلك نحو : قاتله (مقاتلاً) ، وضاربه (مضارباً) قال الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلاً وأبحو إذا غم الجبان من الكرب
أراد : مقاتلة^(٣) .

(١) أنظر لسان العرب لابن منظور ٢٦٨/١٤ .

(٢) أنظر الحضري على ابن عقيل ٧٥/٢ ، ١٥٥/٢ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١١٧ ، ١١٨ .

التعويض بما

تكون د ما ، في العربية إسماء وحرفا ، ولكل مواضعه ومواضعه (١)
والحرفية إما عاملة ، وإما غير عاملة وهم إما كافة ، وإما غيرها ، وغنى
الكافة إما عوضية وإما غيرها ، فالعوضية تقع في المسائل التالية :

الأولى : التعويض بها عن كان المحذوفة في نحو قولهم : أما أنت ، مطلقا
انطلقت ، والأصل : انطلقت لأن كنت مطلقا ، فقدم المفعول له للاختصاص
وحذف الجوار وكان للاختصار ، وجى بما التعويض ، وأدغمت النون
للتقارب ، و د ما ، هنا عملت عمل د كان ، المحذوفة فرفعت الاسم ونصبته
الخبر عند ابن جني وأبي علي (٢)

قال ابن جني : وربما جاء بعده د ألف بعد الفعل المحذوف ، المرفوع
والمنصوب جميعا ، في نحو قولهم . أما أنت مطلقا انطلقت منك ، وتقديره
لأن كنت مطلقا انطلقت منك ، محذوف الفعل ، فصار تقديره : لأن أنت
مطلقا ، وكرهت مباشرة ، أن ، الاسم ، فزيدت د ما ، فصارت عوضا من
الفعل ومصلحة للفظ ، لتزول مباشرة د الاسم وعليه بيت الكتاب :

أبا خراشة أما أنت فانقر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

-
- (١) أنظر معاني الحروف للرماني / ٨٩ : ٩١ تحقيق الدكتور عبد الفتاح
اسماعيل شابي ، ومعنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٢ : ١١ .
(٢) أنظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ١٠ ، والتعريب على التوضيح
١ / ١٩٤ ، ١٩٠ ومع الهوامع للسيوطي ١ / ١٢٢ والأشبه والنظائر للسيوطي
١ / ١٢٨ ، وحاشية الأمير ٢ / ١٥٩ والزهر للسيوطي ١ / ٢٨٩ ، ومعاني
الحروف للرماني / ١٢٩ : ١٣٠

أى لأن كنت ذاتقر قويت وشدعت ... فإن قلت : بم إرتفع ونصب
(أنت مطلقا) قيل : بـ (ما) : لأنها عاقبت الفعل الرابع الناصب ، فعملت
عمله ، من الرفع والنصب ؛ وهذه طريقة أبى على ، وجلة أصحابنا من قبله في
أن الشيء . إذا عاقب الشيء ولي من الأمر ما كان المحذوف يليه ، من ذلك
الطرف ، إذا تعلق بالمحذوف ، فإنه يتضمن الضمير الذى كان فيه ، ويعمل
ما كان يعمل ؛ من نصبه الحال والظرف^(١) ، وقيل : للعمل لكان
المحذوف ، والصحيح الأول .

فالتعويض عما كان المحذوف قد كثر بعد أن المصدرية الواقعة في موضع
المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تمثيل فعل بفعل كما في قولهم :
لما أنت متطلقا انطلقت ... وقد حذف كان بدون أن المصدرية كقول
هييد بن حصين الراعى :

أزمان قومي والجماعة كالذى لزمت الرحالة أن تميل بميلا

قال سيويه : أراد أزمان كان قومي مع الجماعة ، فحذف كان التامة وأبقى
فاعلها وهو (قومي) .^(٢)

وقيل (ما) في (أما أنت ذاتقر) ليت عوضا عن كان الناقصة ، بل

(١) أنظر الخصائص لابن جني ٢/٢٨٠ وما بعدها ، ومجلة المورد العراقية
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ . والاشموني ١٠١-٢٤٤ ، والتصريح على التوضيح
١٩٥-١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩٠٢ تهيمشه ١٠ ، وشدوز الذهب
١٨٠ .

(٢) التصريح على التوضيح ١ ، ١٩٥ ، وشرح إلتاكي على القطر ٢ ، ١٢

غرض عن فعل الشرط وأدائه ، إذا لا يتبعه أن يقال فغرت لكوتك ذاتفر
لأن قومي لم يأكلهم الضيع ، بل المتبع أن يقال مها تذكر أنت في حال
كوتك مذكروا بالفر ، فإن مثلك ذوقفر ؛ إذ قومي لم تأكلهم سنة الجهد
حتى ترفع على بقومك وتترك ، وهذا يتلوى يكون أما نائية عن مها^(١) .
وعليه مكان المحذوفة تامة ، وأنت فاعلها ، وإنما يجب فصله حيث حذف
عامله ، ومنطلقا حال ،

وزعم المبرد أن ماراتنة لأغرض فيجوز إظهار كان معها نحو : أما كنت
منطلقا أنطلقه ، ورد بأن هذا كلام جرى مجرى المثل . فيقال كما سمع
ولا يغير .^(٢)

الثانية : التعويض بها عن جملة الشرط في قولهم : أفعل هذا إمالا ،
إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره ؛ حذف الجملة ، وصارت (ما) عوضا
عنها فلا يجمع بينها . ذكره السخاوي .^(٣)

ومنه قول الشاعر :

أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقالك أو جمالا
• أو ثلة من غنم إمالا •

التقدير : إن كنت لا تجدين غيرها .^(٤) ويجوز الكوفيون حذف

(١) أنظر شرح المفصل ٩٩/٢ ، وحاشية يس على الفاكهى ١٢/٢ : ١٣

(٢) همع الهوامع ١٢٢/١

(٣) الأشياء والنظائر في النحو للسيوطى ١ / ١٢٨ ، ومقتى اللبيب ٢ : ١٠

(٤) الأشموني ٢ ، ٢٤٥ ، وهمع الهوامع ١ : ١٢٢ ، وشذور الذهب : ١٨٠

(كان) : أعني فعل الشرط بلا تعريض ، فإذا قيل لك : لا تأت الأمير فإنه جازر ، جاز أن تقول : أنا آتية وإن ، ومنه قالت : وإن ، وجعل اللغزاني (ما) زائدة لتأكيد (إن) الشرطية من غير تقدير لكان كما في قوله : وما تزين ، وذلك ، داخلة على فعل الشرط : واستحسن هذا غير واحد لأنه أقل تكلفاً ، وضعفه الروداني ، بحجة أن « ما » لاتراد قبل الشرط المنقى بلا ، وبأن الجواب يحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً لفظاً أو معنى ، والشرط على زعمه مستقبل ، وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أعمل قبله عليه : والتقدير : فاعمل هذا .^(١)

فعلى القول بالتعويض يكون الموضع عنه جملة كان واسمها ، و(ما) عوض عنها ؛ وه لا ، جزء الخبر المحذوف^(٢) وقبل عوض الخبر المحذوف الأمير
١٥٩/٢

الثالثة : التعويض بما عن الاسم المحرور بالكاف كما في قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاهم وأكرمة الحيين خلو كما هيا

الشاهد فيه هنا قوله : كما هيا ، والأصل : كمهدا من البكارة ، المحذوف المضاف إلى الهاء ، ولما كانت الكاف لا تدخل على المضمر المتصل جعل مكانه المنفصل فصار (كهي) ، ثم زادوا (ما) عوضاً عن المحذوف ، ومثله (كن كما أنت) : أي كمهدك ومالك ، ثم حذف منه وعوض كسابقه^(٣) ، وذكر ابن هشام من معاني الكاف الاستعلاء ونسبه للأخفش والكوفيين ،

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١ : ٢٤٥

(٢) انظر حاشية الدسوقي على المعنى ١ : ٣١٢

(٣) انظر حاشية الأمير ١ / ١٤١ ، وحاشية الدسوقي على المعنى ١ / ١٧٧

وإذا فالمعنى المراد : كن على ما أنت : أى عليه ، حيث إن بعضهم قيل له : كيف أصبحت فقال : كخير : أى على خير . . . وللتحويين في هذا المثال أغريب غير ما تقدم فارجع إليها^(١) .

الرابعة : التعويض بها عن الفاعل في الأفعال : قلنا وكثر ما ، وطلما ، وبعضهم جعل منها (قصر ما) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الأول ، وقيل (ما) ليست عوضاً فيها ، بل كلفة عن عمل الرفع ، وعدة ذلك شبيهين برب ، ولا يدخلن إلا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله :

قلنا يبرح القليب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجبياً

فأما قول المزار :

صددت فأطولت الصدود وقلنا وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيوريه : ضرورية ، ووجه ذلك أن هذه الأفعال حقها ، أن يليها الفعل صريحاً ، والشاعر أولاً فاعلاً مقدداً ، وإن (وصال) مرتفع يدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور ، أو أن الشاعر قدم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيرون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر ، أو أن الشاعر قد أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقول الشاعر :

فبلا نفس ليل شقيها .

(١) انظر معنى القليب لابن هشام ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب البغدادي

على القول بأن نفس مبتدأ ، وشقيع خبره ، وقيل غير ذلك ^(١) .

الخامسة : التعويض بها عن المضاف إليه ، وذلك في (حيثما وإذا ما)
فقد جرى بما عوصا من إضافتهما إلى الجملة ، ذكره ابن جني ^(٢) وقيل (ما)
الرائدة بعد فلان وق كافة عن عمل الجر فيها بعدها كقول الشاعر :

أهلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالنظام المخلص

وقيل (ما) مصدرية ، وهو الظاهر : لأن فيه إبقاء (بعد) على أصلها
من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لثبوت ، وكقول الشاعر :

بينما نحن بالآراك مما إذا أتى راكب على جملة

وقيل (ما) زائدة وبين مضافة إلى الجملة ... ^(٣) .

ومثل الظروف في ذلك (أي) إذا اتصلت بها (ما) نحو (أيما) وذلك
هوامنا عن المضاف إليه ، قال أبو موسى الجزولي : إن (ما) اللاحقة لأي
الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي يطلبه من جهة المعنى ،
ورد ذلك أبو حيان بأنه لو كانت عوضا لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى
: أيما الأجلين قضيت ، القصص : ٢٨ : لأنه لا يجتمع العوض
والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائدة مجرد التوكيد ، ولذلك لم تلزم ،
ولو كانت عوضا لزم ^(٤)

(١) انظر معنى التيب ٢ / ٧ : ٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ : ٣٤٥ ، ٣٩٠

(٢) الأشياء والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١٢٩

(٣) انظر معنى التيب لابن هشام ٢ : ١٠ ، ودرة الغواصي للحريري : ٨٤

(٤) انظر الأشياء والنظائر ١ / ١٢٤

وقال ابن كيسان : (ما) في موضع خفض بإضافة (أي) إليها ، وهي
نكرة « والأجلين » بدل منها ، وكذلك في قوله « قيا رحمة من الله » ، أي
رحمة بدل من (ما) ، وهذا من ابن كيسان تطفئ حيث كان لا يجعل شيئا
زائدا في القرآن ، ويخرج له وجها يخرج به من الزيادة^(١)

هذا وقد جعل بعضهم (ما) في نحو : أقل ذلك آثرا ما عوضا : قال
ثعلب : أي أول شيء .

قال أبو علي : أفعل آثرا ، فاهنا زائدة لازمة فيما ذكره سيوريه ؛
وقال غيره : أفعله آثرا ؛ فاللازمة للأول للموض للمعاقب للفعل ؛ وهي
لازمة هنا للتأكيد الذي يقتضي آثرا له على وجه من الوجوه ؛ فصارت
تقوم مقام هذا الكلام ، ولو قال : أفعله آثرا ؛ لتوجه فيه أن يكون
آثرا له الوجه الذي ذكرته لك ؛ فكان يورم هذا المعنى ؛ فإذا قال : ما زال
الإيهام ؛ كما أنه لو قال : آثرا له على وجه من الوجوه ؛ زال الإيهام ؛ فاهنا
قد أفادت هذا المعنى ؛ وإن أشبهت التأكيد ؛ فهي لإزالة الإيهام ؛ بخلاف
المعنى المقصود .^(٢)

(١) تفسير القرطبي ٢٧٩/١٣ .

(٢) أنظر الخنصن لابن سيدة ٦٣/١٣/٤ .

التعويض بـ "أما" عن فعل الشرط وأداته

يعوض بـ "أما" عن فعل الشرط وأداته في نحو قولهم : أما زيد فنطلق ،
 إذ الأصل : إن أردت معرفة حال زيد : فزيد منطلق حذف أداة الشرط ؛
 وفعل الشرط : وأنيب ، أما ، فتاب ذلك ؛ ولا بد لـ "أما" من جملة ؛
 ودخول الفاء على تالي نالها ؛ كما في المثال ، والأصل أن يقال : أما فزيد
 منطلق ؛ فتجمل الفاء في صدر الجواب ؛ كما هي مع غير "أما" من أدوات
 الشرط ؛ ولكن خولف هذا الأصل مع (أما) فراراً من قبحه ؛ لكونه في
 صورة معطوف بلام معطوف عليه ؛ ففصلوا بين "أما" والفاء بجزء من
 الجواب وهو واحد من ستة ؛ أحدها المبتدأ ؛ كما في المثال ؛ والثاني الخبر ؛ الخ

قال ابن مالك :

أما كها يك من شيء وفا لتلو تلوها وجوباً ألفاً

وهذه ألفا ؛ لأنحف من الكلام إلا في حالين :

الأول : أن تكون قد دخلت على قول محذوف استغناء عنه بالمقول
 كما في قوله تعالى : فإما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ،
 التقدير : فيقال لهم : أكفرتم ، بعد إيمانكم ، فحذف القول مع الفاء استغناء
 عنه بالمقول وهو "أكفرتم" ، وهذا كثير في العربية .

الثاني : في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب

والأصل فلا قتال . فحذف الفاء ضرورة^(١)

قال المبرد : أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك : أما زيد
فله درهم . وأما زيد فأعطه درهما . فالتقدير : مما يكن من شيء فأعط زيدا
درهما . فلزمت الفاء الجواب . لما فيه من معنى الجراء . وهو كلام معناه
التقديم والتأخير . ألا ترى أنك تقول : أما زيد فأضرب . فإن قدمت الفعل
لم يجر لأن «أما» في معنى : مما يكن من شيء . فهذا لا يتصل به فعل . وإنما
حد الفعل أن يكون بعد الفاء ولكك تقدم الاسم ليسد مسد المحذوف
الذي هنا معناه ويكمل فيه ما بعده .

وجملة هذا الباب أن الكلام بعد «أما» على حاله قبل أن تدخل .
إلا أنه لا بد من الفاء . لأنها جواب الجراء . ألا تراه قال عز وجل : «وأما
ثمود فهديناهم . فصلت / ١٧ : كفوا لك : ثمود هديناهم . ومن رأى أن يقول :
زيداً صريته نصب بهذا فقال : أما زيداً فأضربه . وقال : «فأما اليتيم فلا تقهر
الضحى / ٩ فعل هذا نفس هذا الباب^(٢)

(١) أنظر التصريح على التوضيح ٢٦٢/٢ . وجمع الهوامع للسيوطي

(٢) المقترض لأبي العباس المبرد ٢٧/٣ تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق

التعويض بالنون

أولا التعويض بالنون في آخر المثني وجمع المذكر السالم عن حذف تنوين مفرديهما نحو : هذان مسلمان ، وهؤلاء مسلمون ، إذ حق كل اسم أن يكون منونا سواء أكان تنوينه ظاهرا كما في الأسماء المصروفة ، أو مقدرا كما في الأسماء الممنوعة من الصرف ، أما ما أشبه الحرف من الأسماء فلا تنوين فيه ، ولا يقال : إن النون في المثني وجمع المذكر السالم حلت محل المعوض عنه وهو التنوين ، بل في غير مكانه ، إذ محل التنوين في المفردات يعتقب حرف الإعراب وهو الميم من (مسلم) وأما النون في المثني والجمع فلم تكن بعدها ، بل بعد علامة الإعراب وهي الألف أو الياء في المثني ، والواو أو الياء في جمع المذكر ، وعليه فلم تقع النون موقع التنوين لو قرعها بعد علامة الإعراب فيها ، وأما تنوين المفرد فقد حذف عند إرادته تثنيته أو جمعه لالتقائه ساكنا مع علامتي إعراب المثني والجمع ، وقد رسم المعوض وهو النون في المثني وجمع المذكر السالم (خطأ) دون المعوض عنه وهو تنوين المفرد ، وذلك لأمرين :

أحدهما : أن النون حرف جلد يتحمل الحركة والتنوين ليس كذلك .
ثانيها : أن حركة النون لتخلص من التقاء الساكنين والغالب كسرهما في المثني وفتحها في جمع المذكر ، ونسب العكس ، ولو سكنت على الأصل للزم منه التقاء الساكنين في غير الوقف الأمر الذي يقتضي حذف أولهما لكونه حرف مد ، وعليه يذهب التمييز بين المفرد وغيره من المثني والجمع ولو حذف النون لالتقاء الساكنين على غير القياس كان اقتصاصا لما لزم أن يكون حيث العرب تستقبح أن تحذف شيئا دون أن تعوض عنه .

(م ٨ - التعويض)

ثانيا : التعويض بالتثوين:

١ - تعريف تثوين العوض ٢ - الغرض منه ٣ - ما يدخله

٤ - أقسامه ٥ - حذفه

تعريفه :

هو اللاحق لنحو (جوار ، وكل وبعض ، وإذ ، وغيرها مما ستكشف عنه هذه الدراسة ، وذلك عوضا عن حرف أو مفرد ، أو جملة أو جمل)

الغرض منه :

يؤتى بتثوين العوض جبرا لما حذف من حروف بعض الكلمات ، أو إجماعا إلى ما حذف من المفردات أو الجمل قصدا إلى التخفيف تارة ، وإلى الإيجاز أخرى فالتخفيف في نحو جوار وغواش ، والتثوين فيهما أتى به لتخفيف اللفظ بحذف حرف العلة منهما ، وهو الباء لثقل الضمة والكسرة عليه ، والتعويض عنه بالتثوين ، وأما الإيجاز ففي نحو بعض وكل ، إذا قطعنا عن الإضافة مثل قوله تعالى : « وكل أنوء داخرين » وقوله « فضلنا بعضهم على بعض » وكذلك (إذ) في نحو قوله تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون » وقوله : « يومئذ تحدث أخبارها » ففي بعض وكل جرى به للإيجاز بحذف المضاف إليه ، كما يكون المضاف إليه جملة أو جمل فتحذف ، ثم يعوض عنها بالتثوين اللاحق لفظ (إذ) .

ما يدخله العوض :

يدخل تثوين العوض على المشهور الاسماء المنوعة من الصرف المعتلة أو آخرها جمعا كانت بكوار وغواش ، أو مفردة كأعيم ويعيل تصغير

(أعمى وبعل) وبعض وكل كما ألفت نحو قوله تعالى : وكلا ضربنا له
الأمثال وقوله : « فضلنا بعضهم على بعض » ولفظ (إذ) ، وعلى غير المشهور
الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إذا وردت منونة ، فإن تنوينها - كما يبدو لي -
تكون عوضا عن تمييزها ؛ وهو المضاف إليه المحذوف : وذلك حيث استعملت
هذه الأعداد في الكلام العربي مضافة بكثرة : ومنونة على قلة : وكلا
الاستعمالين ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : « فمن لم يجد فصيام ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة » البقرة / ١٩٦ فثلاثة
استعملت مضافة على الأصل ؛ وعشرة استعملت منونة ؛ وتنوينها عوض
عن المضاف إليه المحذوف ؛ والتقدير : وسبعة أيام إذا رجعتم بدليل أيام
السابعة ؛ ومثل هذه الآية في ورود الاستعمالين قوله تعالى : « والذين يتوفون
منكم ويلدنون أزواجهم يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا » البقرة / ٢٣٤
أي وعشرة أيام ؛ وإنما ذكرت العشرة في هذه الآية مع أن المحدود مفردة
مذكر ؛ وذلك - بيانا - لوجه من وجه استعمال العدد عند حذف المحدود ؛
فالعدد (أربعة) استعمل مضافا إلى الأشهر ، والعدد (عشرا) استعمل غير
مضاف استغناء عنه بعرضه وهو التنوين .

وقيل : المراد عشرة أيام مع الليالي ؛ لأن اليوم تابع لليل عند العرب
حيث لا يعتد بدخول الشمس إلا برؤية الهلال ، ولا يكون ذلك إلا ليلا ،
لهذا جرى اللفظ : (عشرا) على الليالي قصدا فذكر ، ومن هنا جرت العادة
في التواريخ بالليالي ، فيقال : خمس خلون ، وخمس بقين . . الخ " .

كما يدخل تنوين العوض لفظه قد ، عوضا عن الجملة الفعلية المحذوفة
بعده كقول الشاعر :

أهد الترحل غير أن ركابتنا لما نزل برجلانا وكان قد

والتقدير وكأن قد زالت وهذه الجملة المقصورة دلت عليها الجملة السابقة
« لما تزل ، فحذفت وعرض عنها بالتنوين في « قد » .

كما يحتمل عندي أن يكون التنوين اللاحق « قبل » ، وبعد « » عند
قطعها عن الإضافة عوضاً عن المضاف إليه المحذوف كذلك كما في قول
الشاعر :-

فساع لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغصر بالماء الحميم
ونحو قولنا جئت من قبل ، ومن بعد بتنوين « قبل » ، وبعد « » بالتنوين
فيهما يحتمل عندي أن يكون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف حيث كثر
استعمالها في اللسان العربي مضافتين ولذلك نجد حذف التنوين منهما لا يكون
إلا عند نية إضافتهما لفظاً أو معنى كما في قول الشاعر :-

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فاعطفت مولى عليه العواطف

فالتنوين قد حذف من لفظ « قبل » وبقيت كدرة الإعراب حيث قصد
لفظ المضاف إليه وكذلك الضمة فيهما عند البناء دون تنوين ، إنما هي ضمة
تحمل معنى الإضافة كما أنها حركة بناء ومن ذلك قوله تعالى : « عه الأمر من
قبل ومن بعد » الروم : ٤ في قراءة الجمهور بالبناء على الضم .

أقسام تنوين العرض :

ينقسم هذا التنوين في جملة بالنسبة للعرض منه إلى ثلاثة أقسام :-

الأول : أن يقع التنوين عوضاً عن حرف ، ولا يخلو هذا الحرف

(١) انظر ضرائر الشعر للقرار القيواني : ٢٠٨ تهمة : ١

المعوض عنه بالتثوين من أن يكون زائداً أو أصلاً ، أما الزائد ففي نحو جندل مراداً به الجمع ، جندل ، لحذف الألف من الجمع ثم عوض عنها بالتثوين في المفرد وهذا القول لأن مالك وفيه نظر^(١) .

وأما الحرف الأصلي الذي حذف ، وعوض عنه بالتثوين ففي نحو جوار ، وغواش ، في حال الرفع والجر بناء على تقديم الإعلال على منع الصرف حيث كان متعلقاً بجمهور الكلمة ، ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها ، فالتثوين فيهما عوض عن الياء المحذوفة رفعاً وجرّاً لأن الأصل في جوار ، رفعاً وجرّاً ، جوارى ، أو جوارى ، بالياء والتثوين في الحالين استقلت الضمة والكسرة على الياء لحذفت لالتقاء الساكنين ومن المعلوم أن هذا التثوين تنوين التمكين وهو المسمى تنوين الصرف وقد تقرر أن المحذوف لعله كالثابت ؛ والياء حذفت لعله صرفية ؛ ثم يقال ؛ وجدت صيغة ملتبس الجمع الأقصى تقديرها وهي لا تجامع تنوين الصرف ؛ لحذف التثوين بسبب ذلك فصار جوار ، بدون تنوين ؛ فخيّف أن تشيع الكسرة فتولد الياء فترجع بعد حذفها ويحصل الثقل بعد رجوعها ؛ فأني بالتثوين عوضاً عنها وبهذا يكون التثوين الموجود في جوار ، بعد حذف الياء تنوين الدوض وذلك المعوض حرف وهو الياء ؛ أما التثوين الأصلي الموجود قبل الحذف في جوارى ، فهو تنوين الصرف وقد زال بتثوين الدوض ومن هنا يجد نوعين من التثوين تعاقباً على لفظ جوارى ، ثم طارداً أحدهما الآخر .

(١) هنا ما قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه ؛ وهو أن التثوين في جندل ، تنوين الصرف بدليل جره بالكسرة على خلاف جر الجمع ؛ وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمع كذهاب الياء من نحو جوار ، وبهذا لا يكون التثوين في جندل ، للدوض .

ولهذا هو الراجح عند النحاة لأن سبب الإعلال قوى، وهو الثقل الظاهر في الكلمة قبل حذف الحرف من «جوارى»، أو «جوارى»، أما منع الصرف فسيئه ضعيف لأن للشبهة للفعل وهي غير ظاهرة ومما سيئه قوى أرجح مما سيئه ضعيف^(١).

وقد اعتمد هذا الفريق القائل بأن التنوين في «جوار» و«غواش» عوض عن حركة فيما ذهب إليه بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال في لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل «جوار» (جوارى)، (جوارى) رفعا ونصباً بلا تنوين استثقلت الضمة على الياء لحذفت ثم أتى بالتنوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يقال في حالة الجر، وإذا كانت الفتحة في حالة الجر ثقلة لبابها عن ثقل وهو الكسرة وعلى هذا يكون التنوين عوضاً عن حركة وإنما عوض عنها ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة، والمراد بالحركة هنا الضمة حال الرفع، والفتحة النابتة عن الكسرة حال الجر وقيل على هذا الرأي وهو تقديم منع الصرف على الإعلال إن التنوين عوض عن حرف أيضاً إذ يقال: استثقلت الضمة على الياء لحذفت ثم وجد في آخره مزيد ثقل لسكونه ياء مكسوراً ما قبلها، وقد أعل مع (أل) والإضافة في الرفع والجر بتقدير إعرابه استقلالاً، فإذا خلا من (ال)

(١) حاشية العطار على الأزهري / ٢٠ بتصرف والتطبيقات العربية لأحمد نجاشي ١٤ وذهب البعض ومنهم للبرد والرجاجي إلى أن التنوين في نحو (جوار وغواش) عوض عن حركة بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال وفيه نظر (المختصص ١ / ١٧١) وحاشية الشيخ أبي النجاشي على شرح خالد الأزهري لمن الأجرومية ص ١٣ والأحاجي للزمخشري / ٩٧ وما بعدها، والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١٢٥، وحاشية الخضرى ١٠١، ٢

والإضافة تطرق إليه التغيير ، وأمكن فيه التعويض ، فنخفف بحذف الياء ، ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بالصيغة^(١) .

الثاني : أن يكون عوضا عن مفرد :

أما التنوين الواقع عوضا عن مفرد فقد اشتهر في كتب النحو بأنه اللاحق (بعضا وكلا) إذا قطعنا عن الإضافة نحو قوله تعالى : « قل كل يعمل على شاكلته » الإسراء ٨٤ ، وقوله « ورفع بعضكم فوق بعض درجات » الأنعام ١٦٥ التقدير - والله أعلم - كل إنسان ، ورفع بعضكم فوق بعضكم لحذف المضاف إليه أتى بالتنوين عوضا عنه .

وقيل إن تنوين (بعض وكل) ليس تنوين عوض وإنما هو تنوين الصرف يزول عند الإضافة ويوجد عند عدمها^(٢) .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال : ليس بموضع عن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مائة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه^(٣) .

وقيل لا مخالفة في الحقيقة بين المذهبين ؛ لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه دون شك إلا أنه تنوين صرف لأن مدخوله معرب بخلاف تنوين

(١) مراتب التنوين / ١٣ ت ، ٢ ، في الكتاب ٥٨ / ٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي ١ / ١١٤ وما بعدها والتصریح على التوضیح ٢٥ / ١ ، وشرح أبي الحسن الأشموني ١ / ٣٥ .

(٢) انظر حاشية يس على الفاكهي ٢١ / ١

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٠

وإذ ، فإن تنوينه عوض لا غير لكونه ظرفاً مبنياً^(١) . والصحيح أن تنوين
(بعض ، وكل) تنوين عوض .

وعما ورد فيه التنوين عوضاً عن مفرد لفظ (أى) الشرطية نحو قولهم :
أيما تضرب أضرب ، أى أى رجل تضرب أضرب ، فحذف المضاف إليه
(رجل) وعوض عنه التنوين في « أى » ومنه قوله تعالى : « أيما تدعوا لله
الاسماء الحسنى ... » الإسراء : ١١٠ فأما اسم شرط مفعول ثان لفعل
الشرط ، وهو « تدعوا » : لأنه بمعنى : تسموا - كما في البيضاوي - وحذف
مفعوله الأول ، وتنوين « أى » عوض عن المضاف إليه : أى اسم تسموه ،
وما صلة لتأكيد الإبهام في « أى » ...^(٢) . وفي « ما » في « أيما » قولان :
الأول : أنها لتأكيد كما تقدم ، والثاني أنها شرطية ، جمع بينهما تأكيداً ،
كما جمع بين حرفي الجر لتأكيد ، وحسنه اختلاف اللفظ كقول الشاعر :

• فأصبعن لا يسألني عن بابه •

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف « أيما من تدعوا إليه » ، وقيل :
« من » تحتمل الزيادة على دأى الكسائي ، وأن تكون شرطية ، وقد جمع
بينهما تأكيداً لما تقدم^(٣) .

(١) انظر بس على الفاكهى ١ : ٢١

(٢) انظر ابن عقيل على الخضرى ١ : ١٦٥ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٢١ ،
والأشياء والنظائر في النحو للسيوطى ١ : ١٢٠ ، وحاشية الجمل على الجلالين

٢ : ٦٥٥

(٣) انظر حاشية الجمل على الجلالين ٢ : ٥٥

الثالث : أن يكون التنوين عوضاً عن جملة أو جمل ،

هذا التنوين المأني به عوضاً عن جملة^(١) أو جمل وهو اللاحق للمفرد إذ :
خاصة .

وقد اختلف في التنوين هنا كما اختلف في تنوين بعض ، وكل ، ، والذي
عليه جمهور النحاة أنه عوض عن جملة أو جمل .

وذهب الأخفش إلى أنه تنوين تمكين بناء على ما ذهب إليه من أن
وإذ ، بضرورة بالإضافة وأن كسرتها كسرة إعراب ، والذي جملة على ذلك
جملة بناءً ما ناشأ عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة^(٢) .
ويرد هذا بالآتي :

١ - ملازمة (إذ) للبناء أشبهها الحرف في الافتقار إلى جملة .

٢ - شبهها الحرف في الوضع .

٣ - كسرها دون مقتضى في نحو : وأنت إذ صحيح .

٤ - تقرير ثبوت البناء لإذ (إذ) ولا علة له إلا كونه مضافاً إلى مبنى ،
وقد قالوا : يرمثناً ، يفتح الذال متوناً ولو كان معرباً لم يجر فتحه ؛ لأنه
مضاف إليه ، فدل على أنه بني على الكسر تارة لأنه الأصل في التخلص من
التقاء الساكنين وعلى الفتح مرة للتخفيف^(٣) . وبهذا يتضح أن تنوين (إذ)

(١) يس على الفاكهي ٢١ / ١ ، وحاشية الصبان على الأشتوني ٣١ / ١

والتصريح على التوضيح ٣٤ / ١

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٣١٥

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١ : ٣٤ وما بعدها وحاشية يس عليه .

والفصل لابن يعيش ١ : ٢٠ وما بعدها . وحاشية يس على الفاكهي ١ : ٢١

عروض وهو الأصح، وما ورد فيه التعويض عن جملة فنحو قوله تعالى: «يومئذ يفرح المؤمنون» فتوين إذ عوض جملة المضاف إليه المحذوف، إذ التقدير: «يومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون» خففت جملة (غلبت الروم) وهو عرض منها التوين، وأما العروض عن جمل فنحو قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها» فالمحذوف هنا ثلاث جمل وقد عوض عنها بالتوين، وقد أجاز بعضهم أن يكون التوين عوض عن بعض جملة نحو: «والعبيش منتقلب إذ ذاك أنفانا».

أى: إذ ذاك كان كذلك.

وبما لحقة التوين عوضا عن جملة لفظ (أوان) في قول أبو زيد الطائي:
طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبتنا أن ليس حين بقاء

فكسرة نون (أوان) ليست كسرة إعراب، بل هي إما كسرة بناء، وإما كسرة التخلص من النقاء الساكنين، وهذا انتوين، ليس تنوين التاكيد الذى يكون في آخر الاسم الممكن، ولكنه إما تنوين العروض الذى يلحق نحو (إذ) عند حذف الجملة التى تضاف (إذ) إليها كما في قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها» الزلزلة / ٤، وإما تنوين الضرورة الذى يلحق بعض المبنيات وأصل الكلام على الأول. ولات أوان طلبوا صلحنا فأوان مضاف، والجملة الفعلية مضافة إليه، لحذفت هذه الجملة، ثم بنى أوان إما على السكون كما هو الأصل في المبنات، وإما على الكسر لشبهه في الوزن بنزال ثم أتى بالتوين عوضا عن الجملة المحذوفة... «».

(١) انظر شذور الذهب ٢٠١: ٢٠٢ تحقيق محي الدين عبد الحميد، وجملة المورد المراقية: ٢٣٣ للسألة: ٤٦، والمفصل للزحشرى: ٢٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٣٢ وما بعدها. والخصائص لابن جني ٢: ٢٧٧.

التعويض بالهاء

تأتي الهاء المفردة في العربية على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون ضميراً للغائب وتستعمل في موضعى الجر والنصب نحو قوله : قَالَ لَهُ صاحبه وهو يحاوره ، السكف / ٣٧

الثانى : أن تكون حرفاً للنية ، وهى الهاء فى (إياه) فالتحقيق أنها حرف لمجرد معنى النية ، وأن الضمير (إيا) وحدها .

الثالث : هاء السكت وهى اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو : (ماهى) ونحو : هـ هاهنا وأزيداء ، وأصلها أن يوقف عليها : وربما وصلت بنية الوقف .

الرابع : المبدلة من همزة الاستفهام كقول الشاعر :

وَأنى صواحِبها مقلان هذا الذى منح المودة غيرنا وجنانا

أراد : أذا الذى ؛ والتحقيق أن لا تعد هذه لأنها ليست بأصلية على أن بعضهم زعم أن الأصل : هذا خلفت الألف .

الخامس : هاء التأنيت نحو : رحة فى الوقف ؛ وهو قول الكوفيين ؛ زعموا أنها الأصل ؛ وأن التاء فى الوصل بدل منها ؛ وعكس ذلك البصريون والتحقيق أن لا تعد ؛ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة " " .

السادس : أن تكون عوضاً عن ياء التكلم فى النداء فى نحو : يا أيتاه ويا أمتاه ؛ ويا خالتاه ؛ وإنما يلزمون هذه الهاء فى النداء إذا أضفت إلى نفسك

خاصة ، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم حين اجتماع فيه حذف الياء ، وأنهم يكادون يقولون : يا أياه ، ويا أماء ، وصار هذا محتملاً لعدم لما يدخل النداء من التفسير والحذف ، فأرادوا أن يعمدوا هذين الحرفين ، كما قالوا : « أيتق » لما حذفوا العين ، جعلوا الياء عوضاً ، فلما ألحقوا الهاء في « أياه وأمه » صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ...^(١)

وأما « ها » فقد جاءت في العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل ، ومعناه : خذ ، ويجوز مدد ألفها نحو ها للذهكر و ها للتؤنث ، وتستعمل بمدودة الألف أو مقصودتها بكاف الخطاب وبدونها ...^(٢) .

الثالث : أن تكون ضميراً للتؤنث فتشمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو قوله : فألهمها لجورها وتقراها ، انشئ / ٨

الثالث : أن تكون للنفي فتدخل على أربعة أشياء :

١- الإشارة غير المختصة بالبيد نحو : هذا ...

٢- ضمير الرفع المنعرج بلسم الإشارة نحو : ها أنتم أولاء ، آل همران ١١٩ : وقيل إنما كانت داخلة على اسم الإشارة فقدمت : فرد بنحو ها أنتم هؤلاء ، فأجيب بأنها أعيدت توكيداً^(٣) .

(١) التخصيص لابن سيده / ١٧١/١٣ : ١٧٣ ، ٢٢٨

(٢) انظر معاني الحروف للرماني / ٩٢ ، ومعنى اليب / ٢٧/٢

(٣) انظر المرجعين السابقين ثم شرح الكافية للرضي / ٣ : ٢٨٠ : ٢٨١

جـ - الثالث نعت (أى) فى النداء نحو : يا أيها الرجل ، وهى فى هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : والتعويض عما تضاف إليه (أى) ويجوز فى (ها) هنا حذف ألفها وضم هاها إتباعا فى لغة بنى أسد نحو قوله تعالى : يا أيه المؤمنون - يا أيه الثقلان - يا أيه الساحر ، بضم الهاء فى الوصل ،^(١)

قال ابن يعيش (ها) للتنبيه فى « يا أيها الرجل » لزيادة لازمة عوضا عما حذف منها ، والذي حذف منها الإضافة فى قولك : يا أي الرجلين ...^(٢)

وقال سيوريه : وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أيا ، توكيذا ، فكأنك كررت يا ، مرتين ، إذا قلت : يا أيها ، وصار الاسم تنبيها ، هذا كلامه وهو حسن جدا .

وقد وقع عليه الزعزرى فقال : وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها ، لفائدة تبين معاودة حرف النداء ومكانته بأكيد معناه ، ووقعها عوضا عما يستحقه : أى من الإضافة .^(٣)

هذا - ويظهر لنا بما تقدم هنا فى غيره أن « أيا » قد كثر معها التوبيض فى الأحوال التالية :

أ - يلحقها التنوين عوضا عن المضاف إليه ، وذلك إذا قطعت من الإضافة نحو : أيا تضرب أضرب ، وأيا تكرم أكرم ... الخ .

(١) مفتى اليب لابن هشام ٢/٢٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، وحاشية الخضرى ٢/٧٧

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/١٢٦

(٣) انظر البرهان فى علوم القرآن لبد الدين الزركشى ٢/٤١٥

(ب) وتلحقها (ما) عوضاً عن المضاف إليه في باب الشرط نحو قوله تعالى : «أياماً تدعو فيه الأسماء الحسنى» وقد تقدم بيان ذلك في تنوين العوض .

(ج) وتلحقها «ها» التثنية في باب النداء عوضاً عن المضاف إليه نحو : يا أيها الرجل ، وقد استوفينا الكلام على كل ، وبالله التوفيق .

الرابع : التعويض بـ «ها» عن الواو في القسم نحو قولهم : إني ها الله ذا ، ومعنى «إني» نعم ، وقولهم : ها الله معناه : والله ، وجعل «ها» عوضاً من الواو ، ولا يجب -وز- أن يقال : ها والله ذا . . . وليس ذهاب الواو في الله كذهابها من قولهم : الله لأفعلن ، لأن قولهم : الله لأفعلن حذف الواو استعصافاً ، ولم يدخل ما يكون عوضاً من الواو ، ويجوز أن تدخل عليها الواو .

واختلفوا في معنى الكلام فقال الخليل : قولهم : ذا هو المحلوف عليه كأنه إني والله للأمر وهذا ، كما تقول : إني والله زيد قائم وحذف الأمر لكثرة استعمالهم هنا في كلامهم . وقدم «ها» كما قدم «ها» هو ذا ، وقال زهير :

تعلن ها لعمر والله ذا قسماً فاقصد بندقك وانظر أين نفسك

أراد : تعلن هذا قسماً ، ومعنى تعلن : اعلن . وقال الأخفش : قولهم : «ذا» ليس المحلوف عليه ، إنما هو المحلوف به ، وهو من جملة القسم . والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم والجواب هو المحلوف عليه ، فيقولون : ها الله ذا لقد كان كذا وكذا ، كأنهم قالوا : والله هذا قسمي لقد كان كذا وكذا ، ف قيل للحتج بهذا ، إذا كان الأمر كما قلت فما وجه دخول «ذا» قسمي ، ، وقد حصل القسم بقوله : والله ، وهو المقسم به ،

فقال : ذا قسمي ، عبارة عن قوله : والله وتضميره ، وكان المبرد يرجح قول الأحفش ، ويميز قول الخليل ، ومن ذلك قولهم : الله ليفعلن ، صارت ألف الاستفهام هنا بدلا منزة (ها) ألا ترى أنك لا تقول : أو الله ، كما لا تقول : ها والله ، فصارت ألف الاستفهام و (ها) تعاقبان واو القسم ، ومنها التعويض بقطع همزة الوصل في الله عن واو القسم ، نحو

أما الله لتفعلن . بقطع ألف الوصل في اسم الله والألف قبل الفاء الاستفهام ، والفاء للمعطف ، وقطع ألف الوصل في اسم الله عوضا عن الواو ولو جاء بالواو سقطت ألف الوصل .

وقال : أم والله ، وإنما يكون هذا إذا قال قائل لآخر ، أبعت دارك ؟ فقال له : نعم ، فقال السائل أما لله لقد كان ذلك فالألف للاستفهام ، والفاء للمعطف ، وقطع ألف الوصل للموض ، ولو أدخل الفاء من غير استفهام لجاز أن تقول : فأله لقد كان ذلك ، إذا لم تستفهم ، فهذه المواضع الثلاثة التي ذكرناها تمسك واو القسم فيها للموض كما وصفنا ، ولا تسقط في غير ذلك^(١)

وقد لحص ذلك ابن القواس في شرح الدرة فقال : قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : ها التنيه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل فحروا بها لتباينها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها^(٢) .

(١) انظر المختص لابن سيده ١١٤/١٣/٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ٢٢٧ تميشه ١/ ، والكتاب لسيويه ٢ ، ١٦٧ والآشياء والنظائر ١٩٩ ، ١٩٩٠ . والمفصل للزغشري ٣٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٩٣:٩ وما بعدها وشرح الكافية للرضي ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ومغني اللبيب ٢٨٠ ، ٢

(٢) الآشياء والنظائر ١ ، ١٣٠

التعويض بلا أو ما

التعويض بلا أو ما عن الفصل في نحو : لولا زيد لا كرمتك ،
أو لو ما زيد لا كرمتك .

قال الكوفيون : أصلها : لو ، والفعل والتقدير : لو لم يمنعني زيد من
إكرامك لا كرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا لا ، عوضاً
فصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : أما أنت منطلقاً ،
فحذفوا الفعل ، وزادوا أما ، عوضاً من الفعل ، والذي يدل على أنه
عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفصل لئلا يجمع بين العوض
والمعوض عنه^(١)

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٦ .

التعويض بالياء

قال صاحب المفتى : الياء المفردة تأتي على ثلاثة أوجه ؛ وذلك أنها تكون ضميراً للمؤنثة نحو : تقومين ، وقومي .

وقال الأخفش والمأزني : هي حرف تأنيث ، والفاعل مستتر ، وحرف إنكار نحو : أزيدنيه ، وحرف تذكير نحو قدي . . . والصواب أن لا يبعد ، كما لا يبعد ياء التصغير ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ونحوهن لأنهن أجزاء للكلمات ، لا كلمات^(١)

وكلام ابن هشام خلا عن التصريح بالياء العوضية ، وإن اشتمل عليها في الجملة ، والتعويض بالياء كثير في البيان العربي .

قال أبو حيان . . . لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب (لغيري) وأما تعويض الهاء فقصور على ما ذكر ، وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشمى وأشاعنة وأزرقى وأزارقة ومهلي ومهالبة . . .^(٢)

وهذه أظهرت هذه الدراسة مواطن التعويض بالياء ، فجاءت على النحو التالي :

١ - التعويض بالياء عن الكسرة قبل ياء المتكلم في لغة هذيل نحو : هذا

(١) معنى اليب لابن هشام ٤١/٢ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/٩ ، ١٢٠ ، والخصائص لابن جني ٢٠١/٢

(٩٢ - تعويض)

فتى ، وأخاف هوى ، وذلك إذا كان المضاف إلى الياء اسما مقصورا ، قال
أبو ثويب الهذلي :

سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتحرموا ولكل جنب مصرع

والقياس في لغة جمهور العرب (هوى) سكن هذيل تقلب الألف ياء
وتدغم الياء في الياء ، وهذه الياء عوض عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء ،
فهو عما ناب فيه حرف عر حركة في غير باب الإعراب ، وعلى لغة هذيل قرأ
الجاحدي قوله تعالى : في تبع هدى . . . البقرة / ٣٨ ، قال النحاس : وعلة
هذه اللغة عند الخليل وسيبويه : أن سيل ياء الإضافة أن يكسر ما قبلها ، فلما
لم يحز أن تتحرك الألف أبدلت ياء ، وأدغمت (١) .

وقال أبو الفتح : هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من
آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم ياء قال الهذلي :

سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتحرموا ولكل جنب مصرع

ودروينا عن قطرب قول للنخل البشكري :

يطوف بي عكب في معد ويطمن بالصلة في قفيا
فإن لم تنأدا لي من عكب فلا أرويتا أبدا حديا

قال لي أبو علي : وجه قلب هذه الألف ، لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها ،
لأنه موصع ينكسر فيه الصحيح نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحب ، فلما لم
يتمكنوا من كسر الألف ظلوها ياء ، فقالوا : هذه عصي ، وهذا فتى ، أي :
عصاي وفتاي ، وشبهوا ذلك بقولك : مررت بالزبدية ، لما لم يتمكنوا من

(١) انظر حاشية الخضرى ٢ / ٢١ ، وتفسير الإمام القرطبي ١ / ٢٢٩

كسر الألف لجر قلبوها ياء ، ولا يجوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه الياء فتقول : هذان غلامى ؛ لما فيه من ذوال علم الرفع ، ولو كانت ألف هـا ونحوها علما للرفع لم يجوز فيها عصى " .

ب - التعويض بالياء فى صيغة منتهى الجموع وذلك بزيادة الياء قبل الآخر عوضا عن محذوف أصلا من المفرد ، بأن كان خماسى الأصول كمرزوق وسفرجل ، فتقول : فرأيت أو فرأيت وسفاريح ، بزيادة الياء عوضا عن حذف الحرف الخامس الذى يستحيل معه الجمع . أم زائدة على أصول المفرد ؛ بأن كان ثلاثيا مزيديا ، كنطلق ومستدع فتقول : مطائق ومداعى ، قالبا فى مطائق عوض من النون فى منطلق ، وفى مداعى عوض من السين والتاء . أم أصلا ومزيديا ، بأن كان خماسى الأصول مزيديا فيه كقبجى ، فتقول : قباجى ، وعمل جواز التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشغولا بياء أخرى تقتضيها صيغة الجمع ؛ إما لأنها كانت موجودة بذاتها فى المفرد ؛ كإهجرى ، ولغزى ، فتقول : أهاجر ولغاجر ، وإما لأنها قلبت عن ألف المفرد نحو : أحرجم ، فتقول : أحرجم ، أو واوه ، نحو : خيتور فتقول : ختاير " . قالبا فيها ليست عوضية وإنما منقلبة عن حرف كان موجودا فى المفرد ، وقد اذمنت الصنعة اللغوية قابله إلى الياء تخفيفا وإصلاحا للفظ .

هذا - وقد قلبت ياء الإشباع فى نحو الصباريف . فيظن أنها عوض

(١) المحتسب لابن جنى ١ : ٧١ تحقيق الله كور : عبد الفتاح شلبي

وآخرين .

(٧) أنظر تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى : ٢٣١ : ٢٣٢ .
والأشباه والنظائر : ١٩ ، والمختصر ٢ : ١٠٢ ، ٣٠١ : ٣٠٢ ، والكتاب

لسيوريه ٢ : ١٣٨

وليس كذلك قال ابن جني : ومن إشباع الكسرة ومطلها ، ما جاء عنهم من
الصياريف والمطافيل والجللا عيد ، فأما ياء مطاليق ومطيليق فعروض من
النون المحذوفة ، وليست مطلا .

قال أبو النجم :

حتى تراعت في التماج الخذل منها المطافيل وغير المطفل
وأجود من ذلك قول الهذلي :

وإن حديثا منك لو تبذلتني جنى النحل في ألبان عود مطافل
وكذلك قول الآخر :

... الخضر الجلا عيد .

وإنما هي الجلا عسد ، جمع جلعد ، وهو الشديد (١) . وبهم من كلام
ابن جني أن الياء في مطافيل وجلا عيد كسرة مطولة : أي حرف إشباع جنى .
به لإقامة الوزن ، وهنا بما أطلقت فيه يد الشعراء دون غيرهم ، وليست تلك
الياء حوضية .

وما قيل من جواز زيادة الياء في تمكيس الأسماء السابقة يقال كذلك في
تصغيرها نحو - فبريج ومر يزيد في تصغير - فمرجل وفرزدق فالياء في التصغير
زيت عوصا عن الحرف الخامس المحذوف .

قال سيوريه : وإذا حقرت بحرقب ومكردس ، قلت : جريفس
وكريدس ، وإن شئت عوضت فقلت : جريفس وكريدس ، حذفت الميم :

(١) الخصائص لابن جني ٢ : ١٢٢ ، ١٢٤

لأنها زيدت على الأربعة ، ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال : فعيمل ، ولا فعيمل ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة . . . وإن حضرت : برءاها ، قلت : برئد ، بحذف الزوائد حتى يصير على مثال فعيمل ، فإن قلت : برئد عروضا جائز^(١) وقالوا : وليس كل هذا النحو يجوز لنا فيه التعويض ، ولكن نقول كما قالت العرب .

قال ابن يعيش : أنت مخير في التعويض وتركه فيما حذف منه شيء سواء أكان المحذوف أصلا أو زائدا فالتعويض خير لما لحقه من الإيهان بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر وعدم الخروج عنه ، وترك التعويض جائز ؛ لأن الحذف ؛ إنما كان لضرب من التخفيف ، وفي التعويض نقص لهذا الغرض ، هذا إذا لم يكن المثال على فعيمل ، فأنت تعرض من المحذوف ، فيصير على مثاله ، فأما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال (فعيمل) فلا سبيل إلى التعويض ؛ لأنه يخرج عن أبنية التصغير ، وذلك نحو غورك : في تحقير (عبطموس) ، وهي من النساء الثامة الخلق ، وكذلك من الإبل (عطيميس) ، وفي (عيسجور) وهي من اتوق العلبة (عيسجير) ، وذلك لأن الواو والياء فهما زائدتان ، والاسم بهما على ستة أحرف ، فلو حذفت الواو لزمك حذف الياء أيضا ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف ، وليس الرابع حرف مد ، لحذف الأول وهو الياء ؛ إذ لا يلزم حذف الواو ؛ لأنه يصير كجرموق وجرميق ، وإذا صار بعد الحذف على مثال فعيمل ، لم يكن إلى التعويض سبيل ؛ لأنه يخرج به عن أبنية التصغير^(٢) .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ١٣٨ ، والمفصل للزمخشري : ٢٠٠

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٣٢ ، ثم انظر المقتضب للبيروني

٢ : ٢٤٩ تحقيق الأستاذ : محمد عبد الخالق عظيمه ، وسائر كتب النحو في

ج - التعميض بإلياء عن العين المحذوفة من كلمة (أيتق) على أحد قولين
لسيبويه^(١) وذلك أن أصلها : أتوق ، فحذفت الواو وهي العين ، وعوضت
منها ياء ، فصارت (أيتق) على وزن (أيفل) . والثاني : أن الواو قلبت إلى
ما قبل الماء ، فصارت في التقدير : أوتق ، ثم أبدلت الواو ياء : لأنها كما
أعلت بالقلب ، كذلك أعلت بالإبدال . . فصارت (أيتق) على وزن
أعفل^(٢) .

وبعد : فهذه باقية من أنواع العروض في لغتنا الخالدة قدمتها مفصلة مفصلة ،
عسى أن يفيد منها أهل البحث والدرس في العربية ، وهاك باقات آخر متفرقات
سأصرف النظر عن بعضها حتى تنتهي وتستوي على سوقها آملا أن تسفل
بجزء آخر يردف هذا الذي قدمت ، وهنا أقدم ببعضها الآخر نعمة للفائدة ،
واستكمالاً للقصد ، وإليك بياتها على النحو التالي :

أ - التعميض باستعمال الضمير المنفصل مكان المتصل نحو قول أمية :

بالواردك الباعث الأموات قد ضمت

إياهم الأرض في دهر الدهابر

والأصل قد ضميتهم ، فاستعمل المنفصل موضع المتصل ، وكذلك قد
يستعمل المتصل موضع المنفصل فيما أشبهه القراء :

فما نبالي إذا ما كنت جارتنا ألا يحلورنا إلاك ديار

والأصل إلا أنت فاستعمل الضمير المتصل موضع المنفصل .

(١) الكتاب لسيبويه ٢ : ١٢٩ ، ١٣٣ ، والأشباه والنظائر ١ : ١٠٩

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ٧٥ : ٧٦ ، ٢٨٩

يقول ابن جني: فإن قلت: دعت أن المتصل أثر في نفوسهم من المتفصل، وقد ترى إلى كثرة استعمال المتفصل موضع المتصل، وقلة استعمال المتصل موضع المتفصل، فملا ذلك على خلاف مذهبك؟

قيل: لا كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمتصل، غلب حكم المتصل، فلما كان كذلك عوضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمتصل في موضع المتصل: كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو (الشروي والفتوى) لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة. (انظر الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٤٤، ١٩٥).

ب - التعويض بتعدي فعل من غلبة أفعل لما على التعدي:

ذلك أن الكثير في اللغة أن فعل إذا كان لازما ودخلت عليه همزة التعدية صار: متعديا إلى مفعول واحد نحو: قام زيد، وأقته، وقد بكر وأقعدته... إلخ... غير أن صريحا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة محالمة، فتجد (فعل) فيها متعديا، وأفعل غير متعد وذلك نحو قولهم: أجهل العليم، وجفاته الريح، وأشنق البعير إذا رفع رأسه وشفقته، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها ونزقها... إلخ.

قال ابن جني: وهلة ذلك - عندي - أنه جعل تعدي فعلت، وجهود أفعلت كالعوض (لفعلت) من غلبة (أفعلت) لما على التمدى، نحو: جلس وأجلسه... كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعوى والتوى والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها (انظر الخصائص ١/ ٨٧، ٣٠٧، ٢/ ٢١٥، ٢٣١).

- التعويض بإعتلال العين من صحتها على خلاف الكثير في اللغة كما في آية وغاية والقياس تصحيح العين وإعتلال اللام إذا كانا حرفي علة فيقال:

آية وغاية كالضوء والحياة إلا أنهم عكسوا ذلك شفوذاً ، قال ابن جني :
وكان فيه ضريان التعويض لكثرة إعتلال اللام مع صحة العين إذا كانت أحد
الحرفين . (انظر الخصائص ٤٨٦/٢)

د - التعويض بحروف اللين في القافية عن حرف متحرك أوزنة حرف
متحرك حنف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر كالثالث الطويل ،
وثاني البسيط والكامل . الخصائص ٢٣٤/١

هـ - التعويض بالميم في أول (مفعول ومفعول) من غلبة زيادة الفعل
على أول الجزء ، إذ الأصل في زيادة الأفعال أن تكون أوائلها مثل أحرف
المضارعة وحروف الزيادة في أولها مثل تقدم واستقدم . . . إلخ والأصل
في زيادة الأسماء أن تكون أوائلها بدلالة اجتماع ثلاث زوائد في آخر
نحو : عنقيدان (البذى الفعاش) ، والحنديان (هو الكثير الشر) ، أما زيادة
الميم في أول مفعول ، ومفعول ، ومفعول ، فإنها لما جاءت لمعنى
ضارعت حروف المضارعة فقدمت ، وجعل ذلك عوضاً عن غلبة زيادة الفعل
على أول الجزء ، كما جعل قلب الياء واوا في (التقوى والبقوى) عوضاً عن
كثرة دخول الواو على الياء . الخصائص ٢٢٦/١

و - التعويض بجواب القسم عن الخبر المحذوف :

قال ابن جني : وما يميزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر
(التمر ولايمن) من قولهم : لتمررك لأقومن ، ولايمن والله لا نطلقن .
فإن مبتدأ آن محذوف الخبرين ، وأصلها - لو خرج خبراهما - لتمررك
ما أقسم به لأقومن ، ولايمن الله ما أحلف به لا نطلقن ، فحذف الخبران .
وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً عن الخبر . الخصائص ٢٩٣/١

ز - التعويض بجمع خبر « كل » المتقطعة عن الإضافة عن المضاف إليه المحذوف ، وذلك نحو قوله تعالى : « وكل أتوه داحرين » النمل / ٨٧ ، وقوله : « كل له قاتون » البقرة / ١١٦

وقد استعمل ذلك ابن جني في الخصائص بأمرين : الحمل على معنى « كل » ؛ لأن معاها جمع ولفظها مفرد ، أو بالتعويض عن المضاف إليه المحذوف . قال : وكأنه حمل عليه هنا : (أى على المعنى) لأن كلا فيه غير مضافة ، فلما لم تضاف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة في الخبر ، ألا ترى أنه لو قال : وكل له قاتل لم يكن فيه لفظ الجمع البتة . ولما قال : « وكلهم آتية يوم القيامة فردا » مريم / ٩٥ وجاء بلفظ الجماعة مضافا إليها استغنى به عن ذكر الجماعة في الخبر . (١)

وحكم عود الصمير على كل حكم الإخبار عنها وكما يخبر عنها بالمفرد مراعاة للفظها يعود الضمير عليها مفردا للغة نفسها نحو : كل حضر ، ويعود عليها جمعا كالخبر مراعاة للمعنى نحو : كل حضروا .

قال ابن مالك وغيره من النحاة : إن الأفراد على اللفظ ، والجمع على المعنى ، وهذا يدل على أنهم قدروا للمضاف إليه المحذوف في الموضعين جمعا ، فتارة روعى كما لو صرح به ، وقارة روعى لفظ كل . (٢)

ح - التعويض بالمضاف إليه عن عوض آخر محذوف وهو التاء : كفاي

(١) انظر الخصائص لابن جني ٣ / ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، وتاج العروس للزبيدي

(٢) انظر التاج للزبيدي ٨ / ١٠٠

لعله تعالى : « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة »
النور / ٢٧ ، وأنت تقول : أقتنه إقامة ، فإذا قلت : إقام الصلاة ، حذفت
الثاء وبصير المضاف إليه عوضا منها ، وقد كانت عوضا عن أحمد إلى
(أقوام) ، وتظير ذلك في سورة الأنبياء . (... فعل الخيرات وإقام الصلاة)
وقد شاع كون المضاف إليه بعبدا من التنوين ، والآلف واللام : أي
عوضا عنها .^(١)

وبهذا نكون قد انتهينا من مسائل التعويض والله المستعان

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري

الباب الثالث

أثر التمريض

في

اللغة

أثر التعريض في اللغة

لم تكن اللغة العربية في مبانيها المختلفة ، وظواهرها المتنوعة مبنية على الارتجال ، أو مؤسسة على ضروب من الاعتياد - كما يفتر به بعض الجملة - بل تراها بنيت على قواعد واضحات وأسست على أصول بينات ، يحس هذه أو تلك من له فوقي فيها ، أو ملصقة لحاجة قلوبها ، ومن هنا نجد الحركات لها دلالات ، والحروف لها إشارات ، والألفاظ أو الجمل لها إيماءات ومغرمات ، إذ لا يخلو مبنى فيها من معنى ، ولا يتجرد شيء منها عن فائدة .

وقد آن لنا أن نجنى لفارتنا ثمرات الذي قدمناه من مسائل التعريض ، كما يريد فيه أو يقره ، أو يصلح به من منطقته إن لم يكن له به علم ، أو يستثمره في صنعة اللغوية إن كان ذا نظر أو بيان ، وهذه الثمرات مفصلة على النحو التالي :

أولاً : ثبت بالبحث والدراسة أن التعريض أعم من النبأ والاستثناء والتفسير والإبدال في اللغة ، فالتعريض يصبح أن يقال على جميعها ، ولا يصح أن يقال شيء منها عليه ، ويؤكد صحة ما ادعينا قول النحاة في إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ، إن هذه الحروف غائبة عن الحركات تارة ، وعرض منها أخرى نحو : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أمك وأخاك ، ومررت بأبيك وأخيك ، قال ابن يعيش فهذه الأسماء المحتلة وهي : أخوك وأبوك وأخوك وفوك وهوك وذو مال ، ... إذا أضيفت إلى غير ضمير المتكلم كان رفعها بالواو ، ونصبها بالالف وجرها بالياء . وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف كالعرض من حذف لاماتها (١) . هذا على أحد الآراء في إعرابها عند النحاة ،

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/٥١ ، والأشباه والنظائر في النحر

وقد ذهب سيويه إلى أن إعرابها بالحركات المقددة على الحروف ، فإعرابها
كإعراب المقصور^(١) ... وبما صرح فيه القول بالنيابة أو الموضع نيابة المضاف
عن حرف الجر في خفض المضاف إليه ، قال ابن يعيش : الخفض بالمضاف
إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو (من) ، وحسن حذفه لنيابة المضاف
عنه ، وصيرورته عوضاً منه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير
ذلك واو رب ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة ؛ لأن الواو
حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن
رب^(٢) .

كما زواج التعميض الاستغناء في قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، حذف
جواب الشرط ، وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضاً عن المحذوف ، ولا يجوز
جعل الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه ...
ومن ذلك أيضاً جعلهم جواب القسم عوضاً عن خبر المبتدأ في نحو : لعمر
لأفعلن ، وجواب لولا في نحو : لولا زيد لقمتم ، فوجب حذف الخبر
فهما للتعميض عنه بجواب القسم ولولا ، وهم لا يجمعون بين العوض
والمعوض عنه^(٣) .

كما يمكن لنا القول بأن جواب الشرط في الأولى ، والخبر في الثانية
والثالثة قد حذف استغناء عن الأول بالجملة المقدمة ، وعن الثاني بجواب القسم
في الثانية ، وبجواب لولا في الثالثة ، أو أنها حذفوا لوجود الدليل عليهما ، إذ

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٢٧/١

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٧/١

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١٢٩/١

من سليقة العرب أن لا يحذف شيء من الكلام إلا لدليل يدل عليه ؛ خبنة أن يصبح الكلام العربي ضرباً من الإلغاز أو نوعاً من الغيب .

هذا - وقد قال النحاة في (ال) المعرفة في لغة حمير في نحو : امغلام وامرجل ، إنها بدل أو عوض من لام التعريف ، ومن ذلك الحديث : ليس من أمراء مصياف في امسفر ؛ أي ليس من البر الصيام في المسفر^(١) .

ومن هنا يتبين لنا أن التعويض يقال في عبارات الشحاة على كثير من الطواهر النحوية كالنباية والاستثناء والإبدال والتفسير كما في نحو : زيدا ضربته وإنما ؛ جب حذف الفعل الناصب زيدا لأن العامل في ضميره عوض عنه أو تفسير له ، وم لا يجمعون بين المفسر والمفسر كما لا يجمعون بين العوض والمعرض عنه ؛ لهذا قد حيت إلى هذه الدراسة اللطيفة في لغتنا الجميلة .

ثانياً : كشف بعض الأسرار اللغوية التي لولا التعويض ما عرفت وذلك في أساليب قد خالفت في ظاهرها المقاييس النحوية ، هذه الأسرار نجملها لنا الأمور التالية :

(١) صيغة نداء لفظ الجلالة نحو : يا الله ، أو يا الله ، بقطع الهمزة أو وصلها بعد حرف النداء (يا) وهنا ما أقرته النحاة مع لفظ الجلالة فقط لا بالقياس بل بالسماع المتواتر ، ومن هنا نجد القياس في نداء لفظ الجلالة مرفوضاً ، وهذا المسألة مما غلب فيها السماع على القياس قال ابن مالك :

وحذف (ال) ذي إن تناد أو تضيف . . . أوجب . . .

وقال :

وباصطرار خص جمع يا وآل إلامع الله وعكى الجمل

(١) انظر الشواهد الكبرى للعيني على الخزانة ١/٢٢٢ ، ٢٢٤

وبيان ذلك أن الممنوع في القياس هو نداء ما فيه (ال) المعرفة نحو :
الرجل ، الغلام ، لأن (ال) هذه لا تجتمع (يا) في اللسان العربي ، إذ
(حرف النداء) يفيد التعريف وال (ال) في الرجل كذلك ، وهم لا يجمعون
معرفة على معرف واحد . أما إذا كانت (ال) عوضية فإنه يجوز مجامعتها
حرف النداء كما هو الشأن في نداء لفظ الجلالة وعليه فلا تعاقب (ال)
العوضية حرف النداء ؛ لأنها لا تفيد التعريف حقيقة ، وإن إقادته في
الظاهر .

(ب) صحة دخول الألف واللام على بعض وكل ، إذ (ال) الداخلة
عليهما ليست للتعريف في الحقيقة والواقع ، وإنما تعريههما بالإضافة كما ذهب
إليه جمهور البصريين ، وإنما (ال) هذه عوضية ؛ أي عوض عن المضاف
إليه المحذوف كما يتضح من قولنا : حضر البعض ، واستيقظ الكل ، والتقدير :
حضر بعضهم ، واستيقظ كلهم ، فحذف المضاف إليه ، وعوض عنه بال (ال) في
الأول ، كما يحذف ويموض عنه التنوين في الآخر نحو : كل قائم ، المحذوف
المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، ومن هنا يبدو لنا أن استعمالات كل وبعض
في اللغة ثلاثة : أن تضاعفا ، وأن تدخل عليهما (ال) العوضية . وأن تقطعا
عن الإضافة . وقد سبق أن شرحنا ذلك شرحا وافيا في مسائل التعويض
بالألف واللام .

(ج) بيان تصرف العرب بالجمع تعويضا به ، فقد ورد التعويض بجمع
المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم .

أما التعويض بجمع المؤنث السالم فقد وقع عوضا عن تكسير الأسماء
العجمية حيث استعصى على العرب تكسيروها نحو بجل وبجلات ، و سراقق
و سراذق و ساياط و سباطات . . . إلخ .

وأسماء الأجناس للذكورة نحو : مكتوب ومكتوبات ، و مقام ومقامات ،

وأسماء الشم ونحو : شعبان وشعبانث وشوال وشوالث . . . إلخ وكان القياس ألا تجمع هذه الأسماء جمع مؤنث سالما ، وإنما خولف فيها القياس فجعلت بالآلف والتاء تمويضا لها عن تكسيرها^(١) .

وحكم هذا النوع من المذكر المجموع بالآلف والتاء أن يذكر في باب العدد بلاهاء كالمؤنث فيقال : كُتبت ثلاث سجلات ، وبُذيت ثلاث حمامات ؛ لأن الاعتبار في باب العدد باللفظ لا بالمعنى ، وأجاز بعضهم أن تلحق الهاء في عدد أعضاء معنى واحد لا يلفظ بجمعه فيقال : ثلاثة سجلات وخمسة حمامات . . . إلخ لأن واحدهما : سجل وحمام ، وكلاهما مذكر ، كما يقال : ثلاثة طلحات ، وخمسة حمزات ، ولعل جواز تذكير عدد الأعصبيات غير الأعلام ، وتأنيته من قبيل قولهم : أعجمي فالتب به ما شئت ، لذا ترى العرب تقول : في إبراهيم إبراهيمين ، وفي إسماعيل إسماعيلين بإبدال الميم في الأول واللام في الثاني نونا ، ويوضح ذلك ما قالوه في جبريل فقد وردت فيه لغات كثيرة جبرائيل وجبرل وجبرائين . . . إلخ .

وأما التعميض بجمع المذكر السالم فقد برز في الأشياء التالية :

(١) التعميض بجمع المذكر السالم عن المضاف إليه كما في نحو : جاء القوم أجمعون ، والأصل جاء القوم جميعهم فحذف المضاف إليه وعوض عنه بهذا الجمع . قال ابن يعيش ، إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كان في تقدير : رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلمهم أجمعهم أكتهم أجمعهم ، فحذفوا المضاف إليه ، وعوضوا من ذلك الجمع بالواو

(١) انظر حرة النواص للحري / ٢٥٨ ، ٢٥٩

والتون ، فصارت الكلمة بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهذا لم يحذف على نكرة ، وصار ذلك بجمعهم أرضا على أرضين عوضا عن تاء التأنيث^(١) .

(ب) التعميض بالواو والتون عن محذوف كان مذكورا ، أو مقدرا ، فالأول نحو : سنون وقانون وعزون ، والثاني : أرضون جمع أرض ، وفي اللسان : الواو في أرضون عوض من الهاء المحذوفة المقعدة ، وضحاوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير استباحشا من أن يوفروا لفظ التصحيح ، ليعلموا أن أرضا عما كان سبيله لو جمع بالالف والناء أن تفتح راءه فيقال أرضات^(٢) . وإنما جعلوا الجمع بالواو والتون عوضا عن المحذوف منها وهو حرف تأنيث^(٣) .

وقال ابن فلاح في المغنى (سمعت ألفاظا بمجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الهمزة محذوف لام أو تاء تأنيث أو إدغام ، قالوا : سنة وسنون ، وأرض وأرضون وحررة وحرون ، وهذا يتوقف على السماع لا بحال للقياس فيه ، وقد غيروا بنية بعضه إشعارا بعدم أصاحته في هذا الجمع ، فكسروا أول سنين ، وكسروا وضحوا أول ثبين وكرين ، وقيل إن جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث ، بل لأنها عندهم جارية بحرى من يعقل ، وقد كثر التعميض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من منخها ، ولم يوجد

(١) انظر الأشباه والنظائر ١ / ١٢١

(٢) تلح للمروس للزبيدي ٥ / ٣

(٣) انظر الأحاجي للزمخشري : ١٠١ ، وشواهد الشافية للبيدادي : ١٠٠

التعريض في محذوف التاء إلا في أرض ليسكون الزائد في قوة الأصل في
المراعاة والطلب^(١)

ثالثا : يعمل المعوض عمل المعوض منه :

اختلف النحاة في ذلك اختلافا كبيرا وخلاصة ما قالوه في عمل العوض
مذهبان :

الأول : لابي علي الفارسي وكثير من البصريين ، وثعلب من الكوفيين
كما في نحو قولهم : أما أنت منطلقا انطلقنا ؛ فقد نقل أبو الفتح عن أبي هلي
أن دأما ، الخالفة عن كان عاملة في الجزءين عمل ما خلفته ؛ وحجته أن دأما
لما نابت في اللفظ ثابت العمل ؛ وزعم أنه مذهب سيبويه .^(٢)

قال ابن جني : فإن قلت : هم ارتفع وانصب (أنت منطلقا) ؟ قيل :
ب (ما) لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب ، فعملت عمله من الرفع والانصب
وهذه طريقة أبي علي وجملة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء
ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه . . .^(٣)

وقد ذهب هذا المذهب ابن سيدة في التخصيص ، فأعمل (ها) التنبيه في
لفظ الجلالة (الله) لكونها عوضا من واو القسم ولا يمكن الجمع بينهما .

(١) الأشباه والنظائر ١/١٢٦ ؛ وحدة الفواص : ٦٥ ؛ واللزهر للسيوطي

١٧٤/٢

(٢) إحراز السعديانجلز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري ٤٠: ٣٩

(٣) الخصائص لابن جني ٢/٢٨١ .

ومثل الموضع في عمله حمل الموضع عنه البديل كذلك نحو قوله : تالله
لا كيدن أصنامكم ، والتاء عملت الجر في لفظ الجلالة مع أنها بدل من بدل^(١)

وعلى هذا المذهب جعل سيويه نصب المضارع بعد حتى بها لا بأن
المضمرة حيث قال في بعض ألفاظه حتى الناصبة للفعل^(٢) بمعنى في نحو قولنا :
اتق الله حتى يدخلك الجنة .

قال ابن جني : فإذا جمع هذا من يضعف نظره اعتدنا في جملة الحروف
الناصبية للفعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمح
بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها فصارت في
اللفظ كالحذف له ، والموضع منه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لاناصبية^(٣)

والنصب يحى نفسها مذهب الكوفيين ، وما نذكر إلا لأنها موضع عن
ناصب وهو أن .

هذا - وقد أكثر سيويه من قوله : إن حتى حرف من حروف الجر ،
وهذا نافي لكونها ناصبة للفعل بعدها ، من حيث كانت عوامل الأسماء
للتأثير الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها .

وقد استقر من كلام سيويه في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة
للفعل ، وليست فيها حتى فعلم بذلك ، وينص عليه في غير هذا الموضع أن

(١) المخصص لابن سيده ١١٣/١٣/٤ ثم أنظر حروف المعاني للروماني

٤٠/ وخزانة الأدب للبغدادي ١/ ٢٨ : ٢٩ .

(٢) الكتاب ١/ ٤١٣ ، ٢/ ٢٠٤ .

(٣) المخصص ٣/ ٢٦٠ : ٢٦١ .

(أن) مضمرة عنده بعد حتى كما تضرع مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه
 « لينقر لك الله » ونحو ذلك .

قال ابن جني : ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل ، أن الفعل
 لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك (أن) وصارت حتى عوضا منها ونائبة
 عنها نسب النصب إلى « حتى » ، وإن كان في الحقيقة له « أن » ،^(١)

ومن رأى هذا المنصب أبو العباس فطلب كما في قوله جبران المبرد
 وبلدة ليس بها أنيس إلا البعافير وإلا العيس

قال : الجر بالواو التي هي عوض من « رب » ،^(٢) وقد رأى ذلك
 الكوفيون ، والمبرد من البصريين .

الثاني : أن العوض لا يعمل عمل المروض ، بل العمل في ذلك كله للمروض
 منه المحذوف سواء ، أكان ذلك المحذوف فعلا نحو : أما أنت منطلقا نطلقا
 فالرفع والنصب في « أنت منطلقا » له « كان » المحذوف ، وليس بـ « ما »
 التي هي عوض منها ، أو حرفا كان المصدرية الناصبة للمضارع ، ورب الجارة
 وعليه يقال في نحو : مرت حتى أدخلها ، أدخل فعل مضارع منصوب بأن
 مضمرة بعد « حتى » ، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى
 وعليه فحتى باقية على اختصاصها ، وفي قول جبران السابق : بلدة مجرورة
 برب المحذوف بعد الواو .

(١) الخصائص ٢٠٤/١

(٢) انظر معاني الحروف لرماني ٦١ ، والاقتراح للسيوطي ١٧٢

تحقيق / أحمد قاسم ، والحزاة للبغدادى ٢٩/١

ونما جاء على هذا المذهب ما نقله السيوطي عن ابن يعيش حيث قال .
 الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدد الذي هو « السلام أو من » ،
 وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه ، وصيرورته عوضا منه في اللفظ ، وليس
 بمنزلة في العمل .

قال : ونظير ذلك وأورد ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب المقدره
 لأن لو أوحرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض وإنما هي نائبة في
 اللفظ عن رب " .

وفيه . فإذ الحرف غير المختص إذا ناب أو عوض به عن المختص صار
 مختصا بالموضعية أو النيابة .

والمنهج الأول أرجح عندى للأمرود التالية :

أ - إن القول بعمل الموضع دون المحذوف عنه المحذوف مذهب سهل
 التحصيل قريب الفهم ميسور الإدراك ، فهذا تعليميا أو تربويا أفضل منه
 تحليليا .

ب - إن القول بعمل للموضع منه المحذوف دون الموضع المذكور فيه
 شبه الجمع بين الموضع والموضع منه وهو ممنوع ؛ إذ العرب تستفيع أن
 تعوض دون حذف ، أو تحذف دون تعويض ، وإبقاء عمل المحذوف إبقاء
 له في الأثر ، إذ الثابت عملا وآرا كالثابت لفظا وعملا ، كما يعتبر عمل المحذوف
 دون المذكور ضربا من الغيب ، وأن إيماننا بالغيب منوط بالمعتقدات ، ولن

يتجاوزها إلى اللغويات ، علما بأن القول بعمل العوض فقط ، أو المعوض عنه فقط لم يرد فيهما أو في أحدهما نص صريح من صنعة هذه اللغة الدقيقة ، وإنما هو من إجهادات النحاة ونظر أهل القياس الذين قاتل أقنستم أشياء كثيرة لم يستطيعوا أن يخضعوها لقوانينهم المنطقية أو النظرية ، وإذا لم يمكن لنا أن نقول بالمذهب الأول أو الثاني فلا أقل من أن نتخذ مذهبنا ومطابق ذلك المذهب قد أشار إليه ابن جني سلفا ، وهو أن نكتفي بنسبة العمل إلى العوض المذكور لنيابته لفظا عن المعوض عنه المحذوف ؛ حيث لا يكلفنا العمل به شططا ، ولا يترتب على ركوبه ضرر .

ج - وإذا كان عمل العوض بعد مسألة خلاقية بين النحاة ، ألا يكون من الأفضل لنا أن نختار الأيسر والأسهل لأبائنا من مذاهبهم ، كي نحبب إليهم لسان دينهم ولغة أسلافهم ؟ فيقبلون علينا راغبين ، وينهلون منها مستفيحين .

رابعا : إنه بالتعويض يمكن لنا التمييز بين المصدر واسمه ؛ إذ عرف النحاة المصدر بأنه (ما اشتمل على حروف معله لفظا أو تقديرا أو مع التعويض) أما لفظا فمثل إكرام مصدر أكرم ، وأما تقديرا فنحو قتال مصدر قاتل ؛ حيث أصله : قاتل بدليل التصريح به في بعض الكلام ، ومع التعويض فنحو : عدة وتعريه ، فالتاء في عدة عوض عن فاء الفعل ، وفي (تعرية) عوض عن الراء المتكررة .

قال الصبان : وأما المدة التي قبل الآخر فليست للعويس . بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام والاستخراج ؛

فلم من ذلك أن التعويض قد يكون آخرًا ؛ وقد يكون أولًا .^(١)

لما لسم المصدر فهو ما نقصت حروفه عن حروف فعله ؛ وعليه فنحو : إقام ، اسم مصدر لحلوه عن بعض حروف فعله دون تعويض ؛ وأما نحو : إقامة ؛ وهو مصدر حيث نقص عن حروف فعله ؛ لكنه قد عوض عن المحذوف بالياء ،^(٢)

هذا - والتعويض بالياء في إقامة يرجع مذهب الأخفش على مذهب الخليل إذ المهود في التعويض بالياء أن يكون عن الأصول ؛ وعليه يكون وزن (إقامة) إقامة عند الأخفش أرجح من وزنه على (إقامة) على مذهب الخليل حيث جعل التعويض بالياء عن زائد وهو ألف المصدر ؛ وبسبب ذلك جوز سيويه التعويض وعدمه .

أما الفراء فقد أوجب على مذهب الأخفش لأن عدم التعويض عن أصل محذوف قبيح في منج العربية ؛ ولم يجر حذف الياء هذه الإحالة الإضافية فقط لثبابة المضاف إليه وعوضته عنها ؛ وقد أوضحنا ذلك في أول الكتاب خاصة : تصويب بعض اللهجات الحديثة كتشديد عين ما حذفت لامه عوضا عنها نحو أب وأخ وفم . . . إلخ .

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ؛ من ذلك تشديد الميم من (الميم) في بعض اللغات عوضا من لامه المحذوفة . . .

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢٨٧/٢

(٢) انظر تصريف الاسماء للشيخ محمد الطنطاوي ٤٤ : ٥١ : ٦٠

أشد الأصحى :

باليته قد خرجت من فيه حتى يعود الملك في أسطنة
وتشديد (أب وأخ) عوض من لاميها : فإن أصلها : أبو وأخو ،
قال في المحررة :

ذكر السكبي : أن بعض العرب يقولون : أخ وأخة ، وقال ابن مالك في
التسهيل : إن تشديد خاء (أخ) وباء (أب) لغة^(١)

سادسا : تصحيح نطق بعض الكلمات نحو : يمان وشام وثمان ، وذلك
بمحو إحدى ياءى النسب ، والنموض منها بالآلف ، ومن ها لا يجوز لنا
أن نقول : يمان . . بتشديد الياء ، وإلا كان ذلك جمعا بين العوض والموض
منه : وهذه الكلمات وإن جاءت في الظاهر على وزن صيغة متهى الجموع - مصروفة ؛
لأن الآلف اثناثة فيها لم تك ألف الجمع ، بل ألف العوض ، وإذا كان ثاثة
الاسم ألفا عوضا من محذوف حرف ، ولو جاء على صيغة متهى الجموع كما
في يمان وشام في يمني وشامي .

ثم أهل إعلال قاصر فساد : يمان وشام . . . ولا يتوهم أنها بجوار حتى
يكون تنوينها تنوين الودع ، بل هو تنوين صرف^(٢) .

سادسا : معرفة أسرار بعض حروف الزيادة كالتاء في فعلة مصدر فعل
نحو : دخرجه دخرجة ، وما ألحق به من الصيغ ، فالتاء فيها عوض من

(١) انظر الخصائص لابن جني ٢/٢١١ ، والأشياء والظفر للسيوطي

١١٩/١ : وتاج المروس للزبيدي ١٠/١٠

(٢) انظر الخصائص ٢/١١٠ ، ٢٠٥ والخضري على ابن عقيل ٢/١٠١ ، ١٦٥

الآلف قبل آخر فلال ، قال سيوييه : وإنما الحقوا الهاء عوضا من الآلف التي تكون قبل آخر حرف منه يعنى الفيزلال وقلقال^(١) . وكالم الائدة في أول مفاعلة مصدر فاعل ، فإنها عوض من ألف فاعله^(٢) وكالشين في لغة الكشكشة والسين في الكسكسة ، فهما عوض عن تاء التأنيث وقعا ، قال أبو حيان : يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحق شين عند بعض العرب ، وسين عند بعضهم في الوقف ، وذلك عوض من الهاء نحو : أبوكش وأبوكس ، ولذلك لا يجتمعان^(٣) . إلى غير ذلك من الثرات والأسرار التي لا يبرزها إلا التدقيق وإنعام النظر .

وبعد : فهذا هو التعويض يانا وتأميلا ، أفكارا وآثارا ، وتلك هي لغتنا الجميلة السكرية حيث تعد الباحثين بما يحتاجون ، ويحصلون منها على ما يطلبون ، وينالون ما يشتهون ، وعلينا أن نبرز جمالها بالبحث ، ونمى عطاءها بالدرس ، والخدمة أولا وآخرها وهو ربنا المستعان .

-
- (١) انظر التبصرة والتذكرة لابن إسحق الصيمري ٧٧١/٢ تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى .
 (٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ١١٧ : ١١٨
 (٣) الأشباه والنظائر ١/ ١٢٤

مأثورات وعبارات حول التعميض

- التعميض من مظاهر مخالفة الأصل في اللغة كالحذف والإيجاز والإطناب والتوكيد والإبدال ... الخ .
- التعميض ضرب من التخفيف في اللغة ؛ إذ الغرض منه العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه ، والحقة تحصل بمخالفة الموقع ... لأن الحرف قد ينقل بموضعه ، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف .
- التعميض نوع من التماقب حيث لا يجامع مع العوض المعوض منه ، وضرب من التعادل في اللغة ، حيث تساوى فيه حروف الكلمة مع العوض حروفها مع المعوض عنه .
- يقول ابن خالويه : العرب قد طلبوا للتخفيف ، وتعوض طلباً للتمام وكل من ألفاظها استعمل في كلامها .
- الغالب في العوض أن يكون في غير موطن المعوض منه على المشهور عند النحاة كعدة وزنة ، وقد يقع العوض موقع المعوض منه ، وهذا على خلاف المشهور .
- قال أبو حيان : قد يكون التعميض مكان المعوض ... وقد يكون العوض في الآخر من محذوف في الأول .. وقد يكون التعميض من حرف ليس أولاً ولا آخرأ ، فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق ،
- البديل يقع حيث يقع المبدال منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك .
- قال الزمخشري : معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاض ، فيندارك بزيادة شيء وليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما ، فتدارك ذلك بزيادة التون .

١- قال أبو البقاء العكبري : عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً ... وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول .

٢- قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، وقال سيوريه عند الكلام على التعويض بالتاء في مصدر أقام . وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا .

٣- التعويض من مظاهر إصلاح اللفظ وتحسينه وتوكيده .

٤- العرب تستقبح أن تحذف شيئاً دون تعويض عنه .

٥- التعويض والتعويض عنه لا يجتمعان بل يتعاقبان . تعاقب الليل والنهار .

٦- ما كان عوضاً لا يحذف من الكلام . وما كان موجوداً لا يعوض عنه . فلا يعوض إلا عن محذوف .

٧- إن دراسة التعويض تكشف لنا أسراراً في العربية ، لم يك لنا سبيل إلى دركها لولا .

٨- التعويض أهم من النيابة والاستغناء والتفسير والبدل .

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٣	تمهيد
٦	تقديم
	الباب الأول
٩ : ٥	للدخل إلى التعويض وأسواره في العربية
١١	تعريف التعويض والفرق بينه وبين البدل
١٤	الفرض من التعويض
١١	منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً
٢٢	العوض والمعوض لا يجتمعان
٢٩ : ٤٤	مسائل تحتمل التعويض وغيره
٤٤ : ٥٠	مسائل قد تخلص القول بالتعويض
	الباب الثاني
٥١ :	أنواع العوض في العربية
٤٣	التعويض بالحركة
٥٤	• بعد حرف اللين مداً لازماً
٥٧	• بالتضميف
٦١	• بالهمزة
٦٦ : ٧٥	• بالالف
٧٦ : ٩٢	• بالناء
٩٤ : ٩٥	• بالراء
٩٦ : ٩٧	• باللام
٩٨ : ١٠٢	• بال

الصفحة	الموضوع
١٠٣	التعويض بالميم
١١٠:١٠٤	» بالياء
١١٢:١١١	» بآما عن فعل الشرط وأدائه
١١٣	» بالنون
١١٤	» بالتعوين
١٢٣	» بالهاء
١٢٨	» بلا أو ما
١٢٩ :	» بالياء
١٢٨:١٣١	متفرقات من مسائل التعويض
	الباب الثالث
١٣٩	أثر التعويض في اللغة
١٤١	التعويض أعم من النيابة والاستغناء في اللغة
١٤٣	كشف بعض أسرار العربية عن طريق دراسة التعويض
١٤٧	المعوض يعمل عمل المعوض منه
١٥١	التمييز بين المصدر واسمه بالتعويض ودونه
١٥٢	تصويب بعض اللهجات الحديثة
١٥٣	معرفة أسرار بعض حروف الزيادة
١٥٥	مأثورات وعبارات حول التعويض